سلطة النقد الفلسطينية

التقرير السنوي
2010م

دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

تموز 2011م

سلطة النقد الفلسطينية

رام الله – البيرة، ص. ب 452، هاتف: 02–2409920، فاكس: 02–2409922
غزة، ص. ب 4026، هاتف: 08–2825713، فاكس: 08–2844487

البريد الإلكتروني:
info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية:
www.pma.ps

رؤيتنا...

أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وأن نكون قادرين على إصدار وإدارة عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة لتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار، إلى جانب ممارسة دور المستشار الاقتصادي والمالي للحكومة الفلسطينية.

رسالتنا...

تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، بما يسهم في تحقيق مزيد من التطور في القطاع المالي الفلسطيني، وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي، وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي المستدام في فلسطين.

مجلس إدارة سلطة النقد

– الدكتور جهاد الوزير
المحافظ – رئيس مجلس الإدارة

– الدكتور شحادة حسين
نائب المحافظ

– الدكتور إسماعيل الزابري

– الدكتور سعيد هيفا

– الدكتور سمير عبد الله

– السيد محمد أبو رمضان

– الدكتور محمود الجعفري

– السيدة منى المصري

– الدكتور نبيل قسيس

2010
التقرير السنوي
Annual Report

تقديم

يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي الذي دأبت سلطة النقد على إصداره، بصورة منتظمة ومتواصلة ضمن سلسلة تقاريرها الدورية. يأتي هذا الإصدار بهدف الوقوف على التطورات الاقتصادية، العالمية منها والمحلية، وتأمين المعرفة والمعلومة الموثوقة المبنية على التحليل ومراقبة الأداء. كما يهدف هذا التقرير إلى التعريف بالإنجازات التي حققتها سلطة النقد في إطار سعيها للقيام بمهامها ومسؤولياتها، وتفعيل دورها في الاقتصاد الكلي من خلال المحافظة على استقرار القطاع المالي، والنقدي في مرحلة لاحقة، وبما يسهم في تشجيع النمو الاقتصادي المستدام.

شهد العام 2010 مزيداً من التعافي في أداء الاقتصاد العالمي، لكن بدرجات متفاوتة بين مجموعات الدول المختلفة، وكذلك بين الدول ضمن نفس المجموعة أيضاً. وقد ساهمت سياسات التحفيز الاقتصادي التي اتبعتها الكثير من دول العالم، خاصة مجموعة الدول المتقدمة، خلال العامين الماضيين في توفير السيولة اللازمة في الأسواق المالية من جهة، وفي زيادة الطلب المحلي من جهة أخرى. ومع الدور المساند الذي لعبته السياسات النقدية من خلال الحفاظ على أسعار فائدة متدنية، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى دفع عجلة النمو من جديد. ورغم هذا الأداء الجيد، لا تزال هناك الكثير من الانعكاسات السلبية، الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، متمثلة بارتفاع معدلات البطالة، واستمرار عجز الميزانيات في كثير من الدول، والمخاوف من التعرض للضغوط التضخمية، والتقلبات في أسواق الصرف العالمية، الأمر الذي ولد حالة من عدم اليقين حول ديمومة وتيرة الانتعاش الحالية.

أما على الصعيد المحلي، فقد أسهمت جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال عام 2010 بشكل أساسي، والتخفيف النسبي في الإجراءات والقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية الحركة والتنقل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في تحسن الوضع الاقتصادي، وزيادة النشاط الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة للمواطن في الأراضي الفلسطينية. كما استمرت من ناحية أخرى محاولات زيادة تفعيل دور القطاع الخاص بما يساهم في بناء القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية. غير أن معضلة الاقتصاد الفلسطيني تكمن في كونه رهينة الأحداث والتغيرات الدولية، خاصة تأثيرات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يحد من قدرته على تحقيق معدلات نمو مستدامة.

في ذات السياق، أشادت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية بمستوى أداء وجاهزية سلطة النقد الفلسطينية للتحول إلى بنك مركزي عصري، بالرغم من كل المعيقات والتحديات. فقد تمكنت سلطة النقد خلال العام 2010 من تحقيق مزيد من الانجازات، القانونية والتنظيمية والرقابية، الهادفة لتفعيل دورها في الاقتصاد الكلي، وذلك من منطلق مسؤوليتها في الحفاظ على الاستقرار المالي، وضمان إدارة المصارف وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية، وبما يسهم في تحفيز ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي هذا الإطار قامت سلطة النقد بإصدار قانون المصارف الجديد، وإعداد المسودات النهائية لكل من قانون البنك المركزي وقانون نظام المدفوعات. كما واصلت عمليات التطوير الشامل للتعليمات المنظمة للعمل المصرفي. كان أبرزها تعليمات نظام الشيكات المعادة الآلي، وتعليمات اندماج المصارف، وتعليمات الإفصاح وأخلاقيات العمل ومعالجة الشكاوي.

وانعكست جملة هذه الإجراءات على الجهاز المصرفي، والنتائج الإيجابية الملموسة في مستوى أداء وربحية هذا الجهاز خلال عام 2010، فارتفعت الموجودات، وتزايدت ودائع العملاء مع ما تحويه من دلالات واضحة على تعاظم ثقة العملاء في الجهاز المصرفي، وتأثير ذلك على النمو الملحوظ في حجم التسهيلات، إضافة إلى تحسن جودة الأصول، وتزايد حقوق ملكية الجهاز المصرفي، وما لها من تأثير إيجابي على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وغيرها من المؤشرات الإيجابية التي تؤكد أن الجهاز المصرفي الفلسطيني آمن وسليم وفعال.

جاء التقرير السنوي لعام 2010 مكوناً من أربعة فصول رئيسة، مستعرضاً في فصله الأول أهم التطورات والتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية. ومتناولاً في الفصل الثاني التطورات التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني، من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالأداء، والأسعار، والقوى العاملة، والوضع الخارجي وميزان المدفوعات، والوضع المالي للسلطة الوطنية. في حين خصص الفصل الثالث لاستعراض أهم الإنجازات والتطورات التي حققتها سلطة النقد، بينما تناول الفصل الرابع التطورات في الجهاز المصرفي والبورصة الفلسطينية.

آمل من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم المستجدات والمتغيرات في البيئة الاقتصادية خلال عام 2010، وبالأخص الفلسطينية منها. وتطورات الجهاز المصرفي، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة، المدعم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية.

ختاماً، لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وجميع موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتنا المستقبلية في التحول إلى بنك مركزي لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. كما وأعرب عن شكري وامتناني إلى كل المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في بناء وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، وبما يخدم عملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافـظ

د. جهاد خليل الوزير

الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية

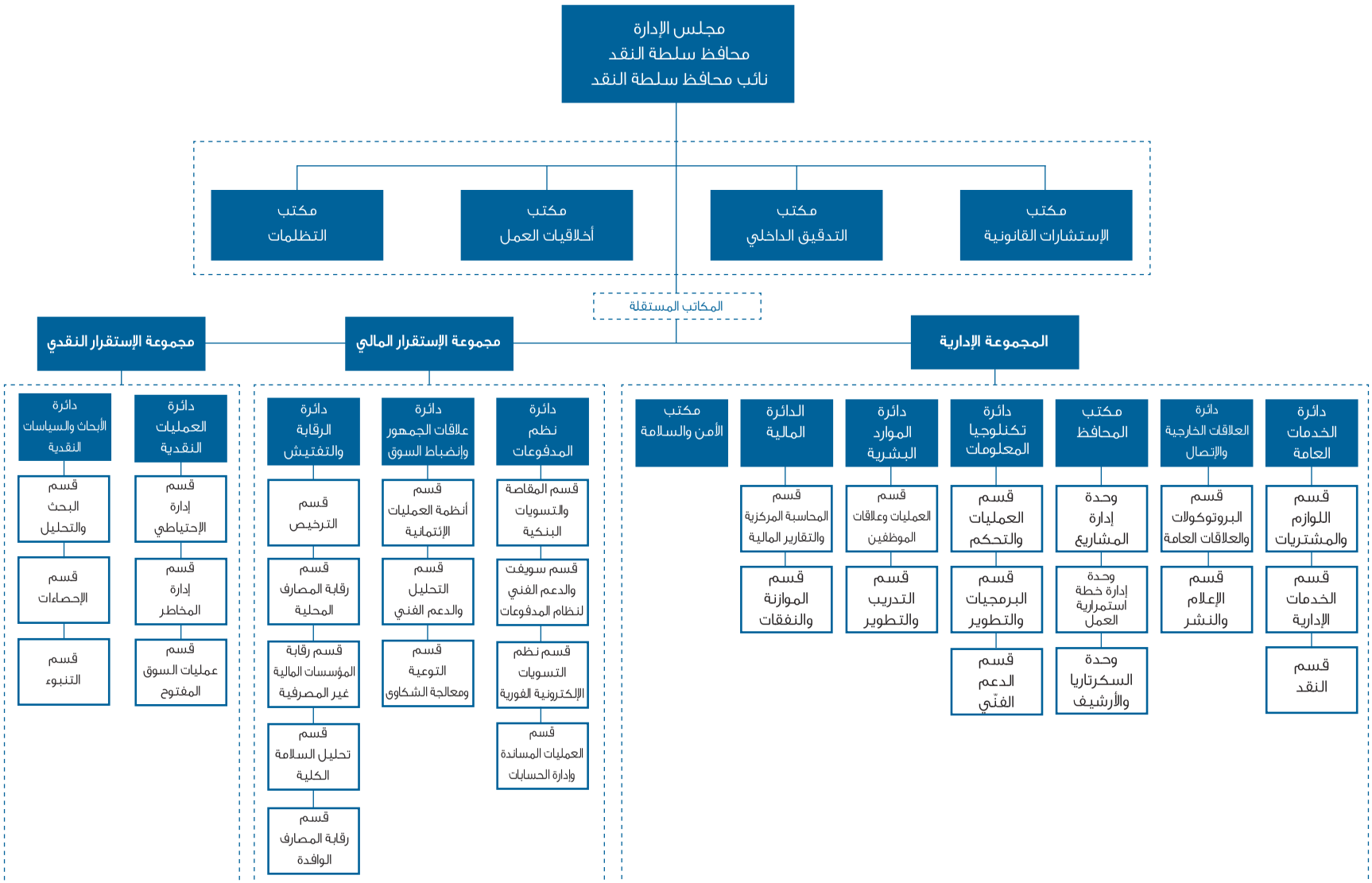

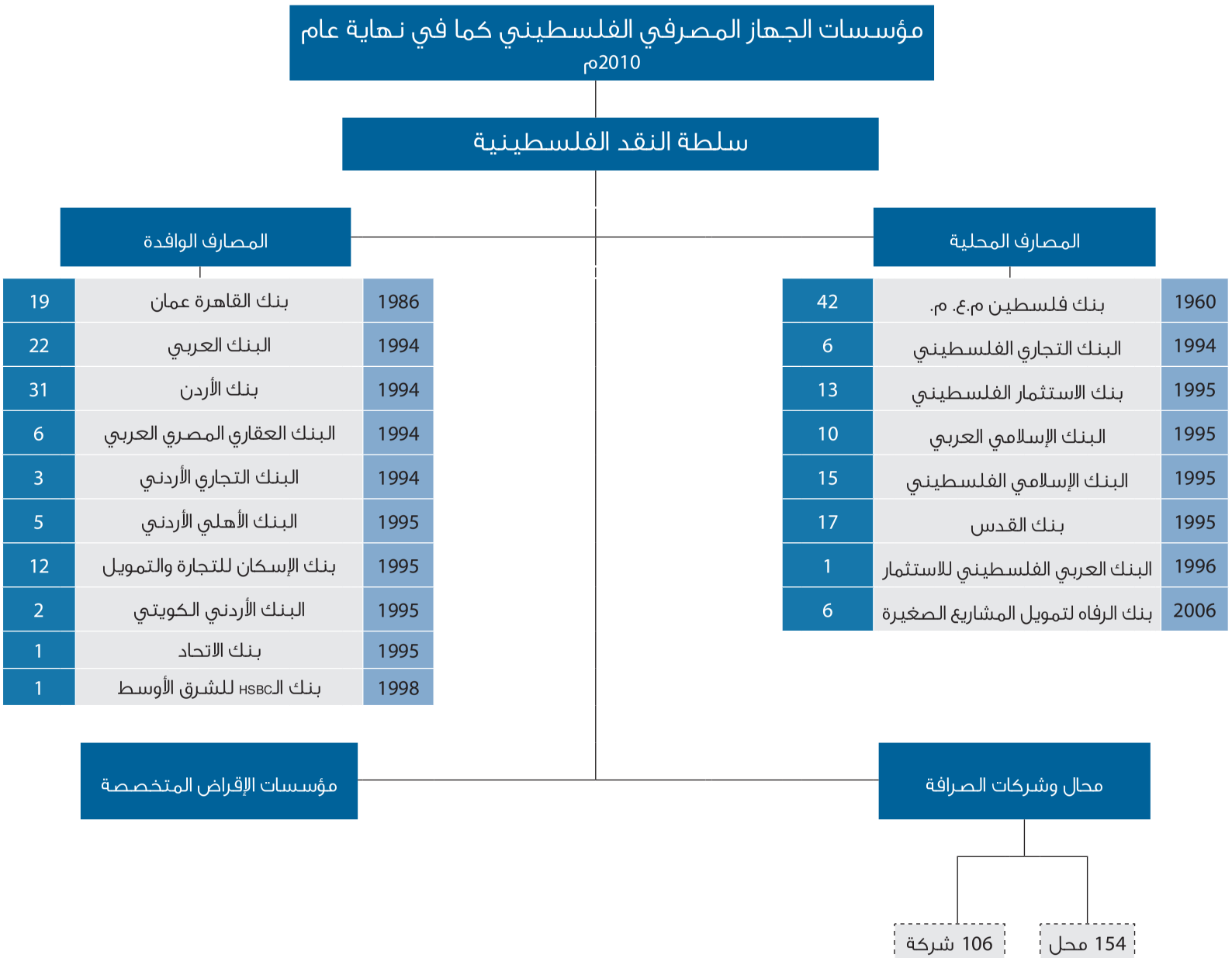
مؤسسات الجهاز المصرفي الفلسطيني كما في نهاية عام 2010م
سلطة النقد الفلسطينية
المصارف المحلية
بنك فلسطين م.ع. م. 42 1960
البنك التجاري الفلسطيني 6 1994
بنك الاستثمار الفلسطيني 13 1995
البنك الإسلامي العربي 10 1995
البنك الإسلامي الفلسطيني 15 1995
بنك القدس 17 1995
البنك العربي الفلسطيني للاستثمار 1 1996
بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة 6 2006
المصارف الوافدة
بنك القاهرة عمان 19 1986
البنك العربي 22 1994
بنك الأردن 31 1994
البنك العقاري المصري العربي 6 1994
البنك التجاري الأردني 3 1994
البنك الأهلي الأردني 5 1995
بنك الإسكان للتجارة والتمويل 12 1995
البنك الأردني الكويتي 2 1995
بنك الاتحاد 1 1995
بنك الHSBC للشرق الأوسط 1 1998
محال وشركات الصرافة
154 محل
106 شركة
مؤسسات الإقراض المتخصصة
سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.
عدد الفروع

2010
التقرير السنوي
Annual Report

الملخـــص

شهد العام 2010 مزيداً من بوادر التعافي في أداء مجمل الاقتصاد العالمي، وإن كان بدرجات متفاوتة بين مجموعات الدول المختلفة، وذلك على خلفية سياسات التحفيز الاقتصادي التي اتبعتها الكثير من دول العالم، بما في ذلك الحفاظ على أسعار الفائدة المتدنية. وأسهمت هذه السياسات في توفير السيولة اللازمة في الأسواق المالية، وزيادة الطلب المحلي في الاقتصاديات الرئيسة، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي. فقد نما الناتج الإجمالي العالمي خلال العام 2010 بنحو 5% مقارنة مع تراجع بنحو 0.5% خلال العام السابق. مع تباين واضح في نسب النمو المتحققة بين مجموعات الدول المختلفة، خاصة مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول الصاعدة والنامية، إذ حققت المجموعة الأولى نمواً بنسبة لا تتجاوز 3%، في حين حققت المجموعة الثانية نمواً بنحو 7.3% خلال العام 2010.

ورغم هذا التحسن، لا تزال العديد من الدول، وخصوصاً الدول المتقدمة، تعاني من بعض التحديات والمخاطر الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث معدلات البطالة المرتفعة، والتزايد في عجز الميزانيات والديون السيادية، والمخاوف من التعرض للضغوط التضخمية، والتقلبات التي تشهدها أسواق الصرف العالمية. وأضفت هذه المخاطر حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بديمومة وتيرة الانتعاش الحالية، خاصة وأن أداء الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من العام 2010 كان أفضل من النصف الثاني من نفس العام، الأمر الذي قد ينذر بعودة الاقتصاد العالمي إلى التراجع مرة أخرى في ظل ضعف أداء أكبر الاقتصاديات العالمية (الاقتصاد الأمريكي).

أما على المستوى المحلي، فقد جاء أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2010 بمثابة امتداد للعام السابق. فقد استمر العمل على بناء مؤسسات الدولة وتعزيز سلطة القانون وحماية المواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. إضافة إلى تحسين أداء القطاع العام وتفعيل دور القطاع الخاص بما يساهم في بناء القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية. وأسهمت جملة هذه الإجراءات، إضافة إلى التخفيف النسبي في الإجراءات والقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية الحركة والتنقل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في زيادة النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحسن الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتخفيف من معدل البطالة، ورفع مستوى معيشة المواطن الفلسطيني. غير أن معضلة الاقتصاد الفلسطيني تكمن في بقاء هذا الاقتصاد رهين الأحداث والتغيرات الدولية، وخصوصاً تأثير الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يحد من قدرته على تحقيق معدلات نمو مستدامة.

وأسهمت هذه العوامل في زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بحوالي 9.3% مقارنة بنحو 7.4% خلال العام 2009، والذي انعكس بشكل إيجابي على مستوى الدخل الفردي، إذ ازداد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال العام بحوالي 6.2% مقارنة بنحو 4.4%

عام 2009. كما أدى هذا التحسن إلى تراجع مستويات البطالة إلى 23.7% في العام 2010، مقارنة بنحو 24.6% عام 2009. وعلى مستوى الضفة الغربية بقي معدل البطالة عند مستوى 17.2% خلال عام 2010 مقارنة مع حوالي 37.8% في قطاع غزة. تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تراجع معدلات البطالة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، إلا أنها بقيت في قطاع غزة أعلى من متوسط الفترة (2001–2010) البالغ 34.9%. في حين كان الوضع أفضل حالاً في الضفة الغربية، حيث كان معدل البطالة في العام 2010 أقل من متوسط الفترة (2001–2010) البالغ 20.7%. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من ارتفاع العجز في الميزان التجاري خلال عام 2010، إلا أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد تراجعت بشكل طفيف إلى 50% مقارنة بحوالي 50.9% عام 2009.

ورغم هذا التحسن على المستوى الكلي للاقتصاد، إلا أن الوضع على المستوى الفردي يشير إلى خلاف ذلك، حيث التراجع في بعض المؤشرات الحيوية، الأمر الذي يجب أن يسترعي انتباه المسؤولين وصناع القرار. فقد تراجعت القدرة الشرائية بنحو 8.8% للمواطن الفلسطيني الذي يتقاضى راتبه أو دخله بالدولار الأمريكي (الدينار الأردني)[1]، جراء تراجع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي (الدينار الأردني) مقابل الشيقل الإسرائيلي، إضافة إلى ارتفاع معدل الأسعار (معدل التضخم على أساس سنوي) إلى 3.7% مقارنة بحوالي 2.8% في عام 2009. كما تراجع أيضاً معدل الأجر الحقيقي على خلفية ارتفاع معدلات التضخم بنسبة أعلى من ارتفاع الأجر الاسمي.

وعلى صعيد آخر، شهد الوضع المالي للسلطة الفلسطينية تحسناً ملحوظاً خلال العام 2010، حيث تراجع العجز الجاري بحوالي 35% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1.1 مليار دولار، جراء الارتفاع الكبير في إجمالي صافي الإيرادات وبنسبة بلغت 24.5% عن العام 2009، وتراجع النفقات العامة وصافي الإقراض بما يقارب 6.5%. ويأتي هذا التراجع في إطار تبني الحكومة لخطة إصلاح تهدف إلى ترشيد الإنفاق وتحسين التحصيل الضريبي بهدف خفض الاعتماد على الدعم الخارجي وتقليص عجز الموازنة.

أما الدعم الخارجي للموازنة ورغم كونه أحد أهم مصادر التمويل للحكومة الفلسطينية، إلا أنه في نفس الوقت يشكل مصدر قلق مستمر، نظراً لعدم استمراريته وتذبذب تدفقه. ومن هذا المنطلق نجحت الحكومة في تحقيق خفض تدريجي في الاعتماد على هذه المساعدات خلال عام 2010 بنحو 9% عن العام السابق، لتتراجع مساهمتها في تغطية إجمالي النفقات العامة إلى 39.2%. أو ما قيمته 1.3 مليار دولار عام 2010. وفي المقابل، ارتفع الدين العام القائم في ذمة السلطة الفلسطينية في نهاية العام 2010 بحوالي 8.7% مقارنة بالعام 2009، توزع بين دين داخلي بنسبة 44.6%، وخارجي بنحو 55.4%. ومع ذلك تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام إلى 25.2%، مقارنة بحوالي 25.6% عام 2009.

أما على مستوى سلطة النقد الفلسطينية، فقد تميز عام 2010 بزخم وتنوع في الانجازات، التي أسهمت بالإضافة إلى ما سبقها من إنجازات خلال الأعوام السابقة في تمكين سلطة النقد من الاقتراب من هدفها بالتحول لبنك مركزي حديث كامل الصلاحيات. تلك الإنجازات التي دفعت بالعديد من المؤسسات الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي بالإشادة بمستوى أداء وجاهزية سلطة النقد للتحول إلى بنك مركزي عصري. فقد جاء في تقرير صندوق النقد الدولي الأخير الصادر في بروكسل في نيسان 2011 «عقب الإصلاحات المؤسسية المضطردة التي تم اتخاذها منذ العام 2007، فإن سلطة النقد الفلسطينية حالياً في وضع يؤهلها للاضطلاع بالوظائف المنوطة بالبنوك المركزية»[2]. وجاءت هذه الإشادة على خلفية الإصلاحات المؤسسية الثابتة التي نفذتها سلطة النقد منذ عام 2007، وسياسة إعادة الهيكلية التي مكنتها من تحقيق العديد من المهام الأساسية التي تضطلع بها البنوك المركزية، بما في ذلك تطبيق الرقابة

(1) تجدر الإشارة إلى أن القدرة الشرائية للفئات التي تتقاضى رواتبها أو دخلها بالشيقل الإسرائيلي تراجعت فقط بما يعادل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم على الشيقل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية) بافتراض ثبات دخلهم.

(2) صندوق النقد الدولي، "إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للضفة الغربية وغزة: الاستعراض السابع للتقدم المحرز، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، بروكسل، 13 نيسان 2011.

المصرفية الفعالة، والإطار التنظيمي الحديث، وتوفير بنية مدفوعات وائتمان قويتين، بالإضافة إلى مراقبة الامتثال للقوانين والأنظمة، وخصوصاً تعليمات الحوكمة، وقانون مكافحة غسل الأموال.

وتمثلت أبرز انجازات عام 2010 في النواحي القانونية، بإصدار قانون المصارف الجديد، وإعداد مسودات كل من قانون البنك المركزي وقانون نظام المدفوعات، ونظام ترخيص ورقابة شركات الإقراض المتخصصة. أما في النواحي الرقابية والتنظيمية فتمثلت في معالجة البنوك الضعيفة والمتعثرة من خلال عمليات التصفية الاختيارية لبنك الأقصى الإسلامي والتصفية الإجبارية لبنك فلسطين الدولي. إضافة إلى عمليات التطوير الشامل للتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، التي كان أبرزها تعليمات التعيين والنقل والإجراءات التأديبية والاستقالة في المصارف، وتعليمات نظام الشيكات المعادة الآلي، وتعليمات الاندماج والاستحواذ وشروطها، وتعليمات الربط الآلي والإسناد الخارجي، وتعليمات الإفصاح وأخلاقيات العمل ومعالجة الشكاوي.

وقد انعكست جملة هذه الإنجازات على القطاع المصرفي في النتائج الإيجابية الملموسة المتحققة خلال العام، حيث ارتفع صافي موجودات المصارف بمعدل 9% ليصل إلى 8.6 مليار دولار، جراء النمو والتحسن في البنود الرئيسة لمطلوبات وموجودات المصارف، إذ حققت ودائع العملاء نمواً بمعدل 8% لتبلغ 6.8 مليار دولار، أسهمت بدورها في زيادة قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى 2.9 مليار دولار، محققة نمواً بمعدل 29.2%، جلها وجه نحو القطاع الخاص المقيم في فلسطين، وخصوصاً لتمويل أنشطة التجارة الداخلية والإنشاءات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مختلف القطاعات الاقتصادية شهدت زيادات متباينة في حجم التسهيلات الممنوحة لها خلال عام 2010.

يأتي ذلك في سياق خطة سلطة النقد الهادفة إلى تعميق الروابط بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الحقيقي من أجل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، وانسجاماً مع خطة التحول الاستراتيجي للتحول نحو بنك مركزي كامل الصلاحيات، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، بما يؤسس لبناء سياسة نقدية مستقبلية متينة. وفي هذا السياق ارتفعت نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء لتبلغ 42.4%، في دلالة واضحة على مدى التطور في إسهام القطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي، وبالتالي تفعيل مفهوم العمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث ارتفع مؤشر العمق المالي (نسبة التسهيلات إلى الناتج المحلي الحقيقي) إلى 50.4% مقارنةً مع 42.6% في العام الماضي. إضافةً إلى تراجع نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع من 51.1% في العام الماضي إلى 48.4% في عام 2010.

وانعكست هذه التطورات الايجابية على أداء وربحية المصارف، فارتفع صافي الأرباح (بعد الضريبة) بمعدل 35.8% ليبلغ 139.9 مليون دولار، والذي انعكس بدوره إيجاباً على مؤشرات الربحية، إذ ارتفع العائد على معدل حقوق الملكية (ROAE) إلى 17.5%، إلى جانب ارتفاع العائد على معدل الأصول (ROAA) إلى 2.1%. كما سجلت المصارف تحسناً ملموساً في مؤشراتها الأخرى، خاصةً تلك المتعلقة بجودة الأصول، وذلك بتراجع نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات لتصل إلى 3.1% مقارنةً مع 4.1% في العام الماضي.

كما انعكس هذا الأداء الجيد على صافي حقوق الملكية، بارتفاعها بمعدل 13.9% ليصل بذلك إلى حوالي 1.1 مليار دولار، على خلفية تزايد حجم رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف بنسبة 10.9%، والتي جاءت في إطار استكمال المرحلة الثانية لرفع رؤوس أموال المصارف إلى 50 مليون دولار للمصرف الواحد مع نهاية عام 2010 وفقاً لما جاء في تعليمات سلطة النقد بهذا الخصوص.

على صعيد آخر، شهد عام 2010 استقراراً نسبياً في أداء البورصة الفلسطينية، حيث حافظ مؤشر القدس العام على استقرار نسبي في حدود مستواه المحقق في نهاية العام السابق، مع انخفاض طفيف بنسبة 0.7%، على خلفية تراجع مؤشر البنوك والخدمات المالية ومؤشر التأمين.

المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2006-2010)

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج والأسعار	**(معدل تغير سنوي %)**				
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004)	-5.2	5.4	7.1	7.4	9.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-8.1	2.2	4.1	4.4	6.2
معدلات التضخم	3.8	1.9	9.9	2.8	3.7
الضفة الغربية	5.0	0.8	9.8	0.6	4.2
قطاع غزة	4.6	1.6	14.0	4.4	1.7
معدلات البطالة	**(كنسبة من القوى العاملة %)**				
الأراضي الفلسطينية	23.6	21.6	25.9	24.6	23.7
الضفة الغربية	18.7	17.7	19.0	17.7	17.2
قطاع غزة	34.7	29.7	40.5	38.6	37.8
معدلات البطالة حسب التعريف الموسع	**(كنسبة من القوى العاملة %)**				
الأراضي الفلسطينية	29.6	27.9	31.7	30.1	30.0
الضفة الغربية	25.0	24.5	25.3	23.4	23.4
قطاع غزة	39.9	35.2	45.0	43.8	43.7
الاستهلاك والاستثمار والادخار	**(كنسبة من الناتج المحلي الاسمي %)**				
الاستهلاك الكلي	123.9	127.4	130.7	132.0	128.2
عام	18.8	19.8	20.6	22.5	21.7
خاص	105.1	107.6	110.2	109.5	106.5
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	30.2	29.8	18.9	18.5	21.3
مباني	12.3	12.3	8.6	8.3	9.6
غير المباني	17.8	17.5	10.2	10.2	11.7
الادخار القومي	23.9	34.7	14.6	11.7	23.9
المالية العامة	**(كنسبة من الناتج المحلي الاسمي %)**				
الإيرادات العامة والمنح	37.7	56.7	60.2	43.6	42.9
الإيرادات المحلية (ضريبية وغير ضريبية)	8.2	6.3	12.1	8.7	10.0
إيرادات المقاصة	7.4	25.4	18.2	16.1	16.8
المنح والمساعدات الخارجية	22.1	25.5	31.7	20.7	17.1
النفقات العامة وصافي الإقراض	37.0	55.5	55.8	49.9	43.6

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010
النفقات الجارية	30.9	49.5	52.4	47.2	39.9
نفقات الأجور والرواتب	14.2	26.4	28.3	21.7	20.9
نفقات غير الأجور	8.5	12.8	16.9	19.9	15.5
صافي الإقراض	8.1	10.3	7.2	5.5	3.5
النفقات الرأسمالية التطويرية	6.1	6.0	3.4	2.7	3.7
العجز الجاري (قبل الدعم الخارجي)	-15.2	-18.4	-23.9	-24.3	-14.1
العجز الكلي (قبل الدعم الخارجي)	-21.3	-24.3	-27.3	-27.0	-17.8
العجز الكلي (بعد الدعم الخارجي)	0.7	1.2	4.3	-6.3	-0.7
القطاع الخارجي	**(كنسبة من الناتج المحلي الاسمي %)**				
الصادرات من السلع والخدمات	14.7	17.6	15.4	13.6	12.5
الواردات من السلع والخدمات	69.3	75.6	65.4	64.5	62.5
الدخل المحول من الخارج	8.8	10.4	10.3	8.1	10.1
منه: تعويضات العاملين في الخارج	6.3	7.2	7.5	6.9	8.5
التحويلات الجارية بدون مقابل	27.7	40.4	50.8	31.4	28.7
منها: للقطاع الحكومي	23.6	20.2	31.6	21.5	17.1
الحساب الجاري	-20.4	-9.0	8.5	-11.3	-11.1
القطاع النقدي	**(معدل تغير سنوي %)**				
موجودات سلطة النقد	-5.1	37.1	55.2	8.8	-9.9
موجودات الجهاز المصرفي		21.4	10.4	6.5	9.0
التسهيلات الائتمانية المباشرة	3.1	-7.5	7.2	22.2	29.2
منها: تسهيلات القطاع الخاص		-5.6	0.9	23.3	28.3
ودائع العملاء	0.5	21.4	14.2	7.7	8.0
منها: ودائع القطاع الخاص	6.1	20.1	13.9	9.1	6.8
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	1.4	32.9	4.1	-13.8	-7.2
حقوق الملكية	8.1	17.5	21.6	12.4	13.9
منها: رأس المال المدفوع	52.3	10.1	19.4	15.3	10.9
مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية	-46.4	-12.8	-16.2	11.6	-0.7
بنود تذكيرية					
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)	4,322	4,554	4,878	5,241	5,728
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليون دولار)	4,619	5,182	6,247	6,764	* 7,478

* تقديرات سلطة النقد.

المصدر: حسابات سلطة النقد بالاستناد إلى الملاحق الإحصائية ذات العلاقة.

المحتـويات

الفصـل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي خلال عام 2010	
نظرة عامة	1
مؤشرات الاقتصاد الكلي	1
1) الأداء الاقتصادي	1
2) الأسعار والتضخم	3
أ. أسعار النفط	4
ب. أسعار المعادن الثمينة (الذهب)	5
ج. أسعار الصرف	5
3) أسعار الفائدة	6
4) مؤشرات البطالة	7
5) التجارة الدولية والمدفوعات والتدفقات النقدية	7
أ. التجارة الدولية	7
ب. الاحتياطيات الدولية	8
ج. الاستثمار الأجنبي المباشر	9
د. المديونية الخارجية	10
6) مؤشرات أسواق المال العالمية	11
الفصـل الثاني: التطورات الاقتصادية في فلسطين خلال عام 2010	
نظرة عامة	13
مؤشرات الاقتصاد الكلي	14
1) الأداء الاقتصادي	14
أ. معدل النمو	14
ب. الناتج المحلي الإجمالي والأنشطة الاقتصادية	16
ج. الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي وفجوة الموارد المحلية	17
د. متوسط نصيب الفرد	19
2) معدلات التضخم والقوة الشرائية	20
أ. الأسعار والتضخم	20

ب. القوة الشرائية 22
3) سوق العمل (السكان والقوى العاملة) 23
أ. السكان 23
ب. حجم القوى العاملة 23
ج. العمالة 24
د. معدلات البطالة 25
هـ. معدل الأجر اليومي 26
و. معدل الإعالة الاقتصادية 27
4) القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات) 28
5) المالية العامة 31
أ. الإيرادات العامة 31
ب. النفقات العامة 32
الآفاق المستقبلية 36
الفصل الثالث: سلطة النقد الفلسطينية: التطورات والأنشطة والمنجزات خلال عام 2010
نظرة عامة 37
1) المستجدات القانونية والرقابية 37
أ. القوانين والتشريعات 38
ب. التعليمات الرقابية 38
2) الأنظمة المصرفية المستحدثة 40
أ. نظام التسويات الإجمالي الفوري «براق» 40
ب. نظام الشيكات المعادة الآلي 40
ج. نظام التصنيف الائتماني 40
3) علاقات سلطة النقد مع الجهات المختلفة 41
أ. العلاقة مع المصارف العاملة في فلسطين 41
1. سياسة التفرع 41
2. معالجة المصارف الضعيفة والمتعثرة 41
3. رفع رؤوس أموال المصارف 42
4. ضمان إستمرارية الأعمال في سلطة النقد والمصارف 42

5. مشروع الربط الجغرافي 42

ب. العلاقة مع الصرافين 42

ج. العلاقة مع الجمهور والمجتمع المحلي 43

د. العلاقة مع المؤسسات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المحلية

4) خدمة التقاص 44

5) النشاط المالي لسلطة النقد 46

6) الكادر الوظيفي 47

الفصل الرابع: تطورات الجهاز المصرفي والبورصة الفلسطينية خلال عام 2010

نظرة عامة 49

1) الميزانية المجمعة للمصارف 50

أ. التطورات في جانب المطلوبات 52

– حقوق الملكية 52

– الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء أو الجمهور) 53

– الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد والمصارف) 57

ب. التطورات في جانب الموجودات 57

– التسهيلات الائتمانية المباشرة 57

– نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء 60

– التوظيفات الخارجية 61

– الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (داخل فلسطين) 62

– الاستثمار في أسهم الشركات التابعة والشقيقة 62

ج. مؤشرات الأداء للجهاز المصرفي الفلسطيني 63

2) أسعار الفائدة في القطاع المصرفي الفلسطيني 64

3) التطورات في البورصة الفلسطينية (سوق فلسطين للأوراق المالية) 64

الأشكال البيانية

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي خلال عام 2010		
1-1	معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2001-2010)	2
2-1	معدلات النمو حسب المجموعات الدولية خلال الفترة (2001-2010)	2
3-1	معدلات التضخم حسب المجموعات الدولية خلال الفترة (2001-2010)	3
4-1	معدلات التضخم في مناطق مختلفة من العالم خلال الفترة (2001-2010)	3
5-1	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (2001-2010)	4
6-1	متوسط سعر أونصة الذهب خلال الفترة (2001-2010)	5
7-1	معدل التغير الشهري لسعر صرف العملات الرئيسة مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2010	6
8-1	تطور أسعار الفائدة الرسمية في بعض الدول المتقدمة (نهاية الفترة) خلال الفترة (2001-2010)	6
9-1	معدلات البطالة في مناطق مختلفة من العالم خلال الفترة (2001-2010)	7
10-1	معدلات نمو التجارة العالمية خلال الفترة (2001-2010)	8
11-1	شروط التبادل التجاري خلال الفترة (2001-2010)	8
12-1	الاحتياطيات الدولية لمجموعة الدول الصاعدة والنامية خلال الفترة (2001-2010)	9
13-1	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2010)	9
14-1	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2010	10
15-1	الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات خلال عام 2010	11
16-1	مؤشرات أسواق المال الرئيسة خلال الفترة (2008-2010)	11
الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية خلال عام 2010		
1-2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001-2010)	15
2-2	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2007-2010)	15
3-2	حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2008-2010)	16
4-2	المساهمة القطاعية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2008-2010)	17
5-2	الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال الفترة (2001-2010)	18
6-2	الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال الفترة (2001-2010)	18
7-2	متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2001-2010)	19

8-2	متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل خلال الفترة (2001-2010)	20
9-2	معدلات التضخم والنمو في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2001-2010)	21
10-2	الرقم القياسي العام في فلسطين ومؤشر الأسعار المحلي والعالمي للمواد الغذائية خلال الفترة (2005-2010)	21
11-2	متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي خلال الفترة (2001-2010)	22
12-2	التغير في القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2001-2010)	23
13-2	توزيع العاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل خلال الفترة (2001-2010)	24
14-2	توزيع العاملين الفلسطينيين حسب النشاط الاقتصادي خلال عام 2010	25
15-2	معدلات البطالة حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (2001-2010)	25
16-2	معدل الأجر اليومي الاسمي بالشيقل الإسرائيلي خلال الفترة (2001-2010)	26
17-2	التغير في معدلات الأجور حسب مكان العمل خلال الفترة (2001-2010)	27
18-2	معدل الإعالة الاقتصادية خلال الفترة (2001-2010)	27
19-2	الميزان التجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي خلال الفترة (2001-2010)	29
20-2	التغير السنوي في شروط التبادل التجاري خلال الفترة (2001-2010)	29
21-2	الدخل المحول من الخارج–هيكل المقبوضات خلال الفترة (2001-2010)	30
22-2	مكونات التحويلات الجارية كنسبة من صافي التحويلات الجارية خلال الفترة (2001-2010)	30
23-2	مكونات الحساب المالي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2001-2010)	31
24-2	هيكل الإيرادات العامة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010	32
25-2	هيكل النفقات العامة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010	33
26-2	تطور إجمالي صافي الإيرادات والنفقات الجارية وصافي الإقراض خلال الفترة (2001-2010)	33
27-2	صافي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي ومن النفقات الجارية خلال الفترة (2001-2010)	34
28-2	عجز الموازنة العامة قبل وبعد الدعم الخارجي خلال الفترة (2001-2010)	35
29-2	الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال الفترة (2004-2010)	35
	الفصل الثالث: سلطة النقد الفلسطينية: التطورات والأنشطة والمنجزات خلال عام 2010	
1-3	عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2001-2010)	42
2-3	قيمة الشيكات المقدمة للتقاص ومعدلات نموها خلال الفترة (2001-2010)	45
3-3	نسبة الشيكات المعادة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص خلال الفترة (2001-2010)	45
4-3	قيمة التحويلات بين المصارف في فلسطين خلال الفترة (2001-2010)	46

الفصل الرابع: تطورات الجهاز المصرفي والبورصة الفلسطينية خلال عام 2010

1-4	هيكل موجودات المصارف في نهاية عام 2010	50
2-4	هيكل مطلوبات المصارف في نهاية عام 2010	52
3-4	هيكل ودائع العملاء حسب النوع والعملة خلال عامي 2009 و2010	54
4-4	معدلات نمو ودائع العملاء في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (2001-2010)	56
5-4	الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة حسب العملة خلال الفترة (2001-2010)	57
6-4	الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع خلال الفترة (2001-2010)	58
7-4	الأهمية النسبية لتسهيلات القطاع الخاص القطاعية خلال عام 2010	59
8-4	توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2006-2010)	60
9-4	التسهيلات الائتمانية والتوظيفات الخارجية كنسبة من الودائع خلال الفترة (2006-2010)	60
10-4	هيكل التوظيفات الخارجية للمصارف خلال عامي 2009 و2010	61
11-4	صافي الدخل (بعد الضرائب والأرباح أو الخسائر غير العادية) خلال الفترة (2006-2010)	63
12-4	المؤشر العام لبورصة فلسطين خلال الفترة (2001-2010)	65
13-4	عدد الأسهم المتداولة (بالمليون) حسب القطاعات في نهاية عام 2010	65
14-4	قيمة الأسهم المتداولة (بالمليون دولار) حسب القطاعات في نهاية عام 2010	65

الصناديق

1	الأسعار العالمية للمواد الغذائية	4
2	الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010	28

الملاحق الإحصائية

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي خلال عام 2010		
1-1	معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2001-2010)	68
2-1	معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2010)	69
3-1	معدلات البطالة والتوظيف والدخل الفردي خلال الفترة (2001-2010)	70
4-1	معدلات الفائدة العالمية وأسعار صرف العملات الرئيسة خلال الفترة (2001-2010)	71
5-1	معدلات نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري خلال الفترة (2002-2010)	72
6-1	أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2010)	73
7-1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2010)	74
8-1	الاحتياطيات الأجنبية للدول النامية والصاعدة خلال الفترة (2001-2010)	75
9-1	الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية والصاعدة خلال الفترة (2001-2010)	76
الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية في فلسطين خلال عام 2010		
1-2	الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2001-2010)	77
2-2	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001-2010)	79
3-2	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والتغير في القوة الشرائية خلال الفترة (2001-2010)	80
4-2	مؤشرات سوق العمل في فلسطين خلال الفترة (2001-2010)	82
5-2	ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الفترة (2001-2010)	84
6-2	الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (2001-2010)	85
7-2	الدين العام (الداخلي والخارجي) القائم في ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عامي 2009 و2010	87
الفصل الثالث: سلطة النقد الفلسطينية: التطورات والأنشطة والمنجزات خلال عام 2010		
1-3	عدد المصارف وفروعها العاملة حسب جنسيتها خلال الفترة (1994-2010)	88
2-3	عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد خلال الفترة (2001-2010)	89
3-3	نشاط غرف المقاصة خلال الفترة (2001-2010)	90
4-3	التحويلات بين المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2001-2010)	91
5-3	الحوالات الصادرة والواردة خلال الفترة (2003-2010)	91
6-3	موجودات/ مطلوبات سلطة النقد خلال الفترة (2001-2010)	92

7-3	بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد خلال الفترة (2001-2010)	93
8-3	الكادر الوظيفي لسلطة النقد خلال الفترة (2007-2010)	94
9-3	الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد خلال الفترة (2005-2010)	95
	الفصل الرابع: تطورات الجهاز المصرفي والبورصة الفلسطينية خلال عام 2010	
1-4	الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2006-2010)	96
2-4	بيان الأرباح والخسائر للجهاز المصرفي خلال الفترة (2006-2010)	97
3-4	الودائع غير المصرفية خلال الفترة (2006-2010)	98
4-4	التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة (2006-2010)	99
5-4	مخصصات التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة (2006-2010)	100
6-4	توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2008-2010)	100
7-4	متوسط أسعار الفائدة الربع سنوية على الودائع والتسهيلات خلال الفترة (2006-2010)	101
8-4	حركة التداول في البورصة الفلسطينية خلال الفترة (2006-2010)	102

الفصل الأول

تطورات الاقتصاد العالمي خلال عام 2010م

نظرة عامة

تفيد البيانات المتاحة حول التطورات الاقتصادية العالمية خلال العام 2010، باستمرار ظهور بوادر التعافي على مجمل الاقتصاد العالمي، وإن كان بدرجات متفاوتة بين مجموعات الدول المختلفة، وكذلك بين بعض الدول ضمن نفس المجموعة أيضاً.

تمخضت هذه البوادر على مجمل الاقتصاد العالمي بتحقيق معدل نمو نسبته 5% خلال عام 2010، على خلفية تحسن التجارة العالمية السلعية والخدمية، التي نمت بنحو 12% قياساً على ما كانت عليه في العام السابق، والتحسن في أسعار المواد الأولية، التي تعكس عودة النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كون أسعار هذه المواد ترتبط إلى حد كبير بحجم الطلب عليها.

ورغم هذا التطور الملحوظ في الاقتصاد العالمي، لا تزال هناك الكثير من التداعيات السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية التي حلت بالاقتصاد العالمي خلال الأعوام القليلة الماضية. وتتمثل أبرز هذه السلبيات في معدلات البطالة المرتفعة، واستمرار عجز الميزانيات وتفاقم الدين العام في كثير من الدول، والمخاوف من التعرض للضغوط التضخمية، التي عادة ما تترافق مع النمو السريع. يضاف إلى ذلك التقلبات التي تشهدها أسواق الصرف العالمية. تلك السلبيات التي خلفت حالة من الشك وعدم اليقين في ديمومة وتيرة الانتعاش الحالية.

مؤشرات الاقتصاد الكلي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2010 تحسناً ملحوظاً في أدائه، قياساً بمستوى أدائه المتحقق في عام 2009. غير أن بقاء بعض الصعوبات قد أضفى على هذا الأداء حالة من عدم اليقين، خاصة وأن أداء الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من العام كان أفضل من النصف الثاني من نفس العام، الأمر الذي قد ينذر بعودة الاقتصاد العالمي إلى حالة من التراجع في ظل ضعف أداء أكبر الاقتصاديات العالمية (الاقتصاد الأمريكي). وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها مؤشرات الاقتصاد العالمي الكلي خلال عام 2010.

1) الأداء الاقتصادي

شهد مطلع العام 2010 عودة تدريجية للاقتصاد العالمي إلى مسار النمو والتعافي، محققاً نمواً في الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة 5% مقارنة مع عام 2009، الذي شهد فيه تراجعاً بنحو 0.5%. ويعتبر النمو المتحقق في عام 2010 أحد أهم النتائج الايجابية لسياسات التحفيز الاقتصادي التي اتبعتها الكثير من دول العالم، خاصة مجموعة الدول المتقدمة، خلال العامين 2009 و2010. تلك السياسات التي أسهمت في

توفير السيولة اللازمة في الأسواق المالية من جهة، وأدت إلى زيادة الطلب المحلي في الاقتصاديات الرئيسة من جهة أخرى. وبإضافة اثر السياسات النقدية، المتمثل بالحفاظ على أسعار الفائدة المتدنية، فقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى دفع عجلة النمو من جديد.

شكل (1-1): معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2001-2010)

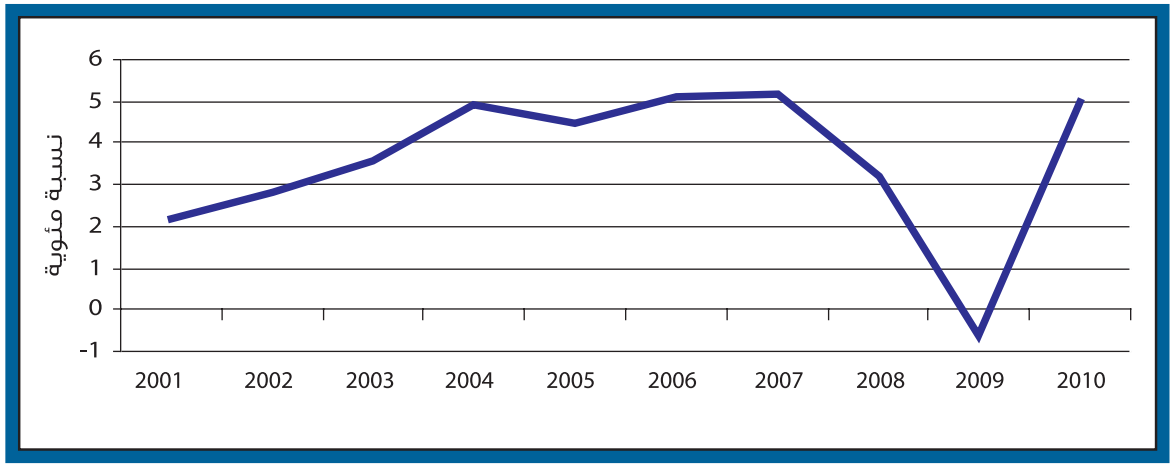

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2011.

وأظهرت مجموعات الدول المختلفة تبايناً واضحاً في نسب النمو المتحققة، خاصة مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول الصاعدة والنامية. فبينما حققت المجموعة الأولى نمواً بنسبة 3%، تجاوز النمو المتحقق في المجموعة الثانية نسبة الـ7% خلال العام 2010. أما على مستوى مجموعة الدول الصاعدة والنامية، فيلاحظ أن مجموعة الدول النامية الآسيوية قد حافظت على معدلات نمو مرتفعة بلغت 9.5% خلال العام 2010، مقارنة مع نحو 7% في العام السابق، خاصة وأن كلاً من الصين والهند حققتا نمواً بأكثر من 10% خلال العام. كما سجلت مجموعة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا –المجموعة التي تنتمي إليها الدول العربية– نمواً بنحو 3.8%، مقارنة مع نسبة لم تتجاوز 2% في العام 2009. وعلى مستوى الاقتصاد الإسرائيلي، فقد سجل نمواً بنسبة 4.6% خلال العام 2010، مقارنة بنسبة دون 1% خلال العام السابق.

شكل (1-2): معدلات النمو حسب المجموعات الدولية خلال الفترة (2001-2010)

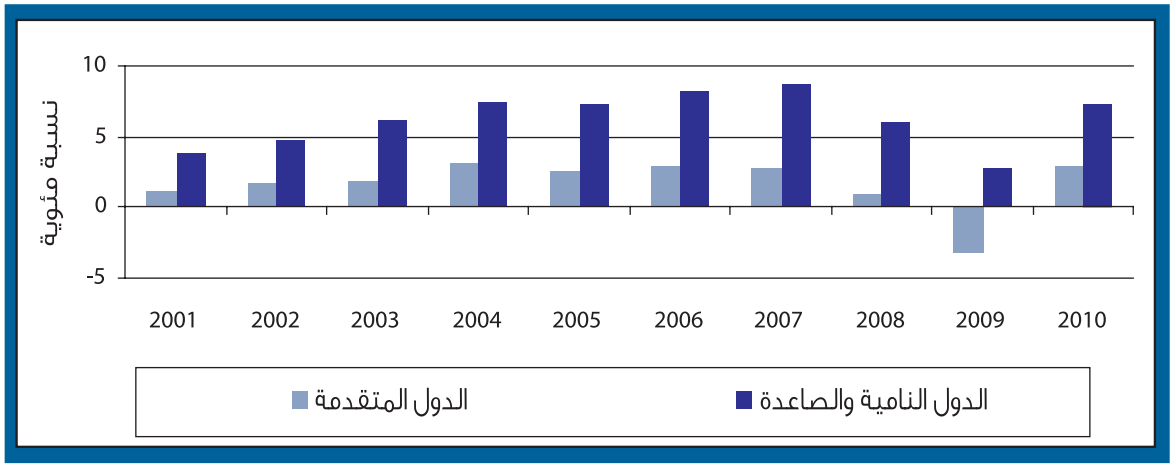

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2011.

2) الأسعار والتضخم

تأثرت معدلات الأسعار العالمية خلال عام 2010 بشكل واضح بمستويات الأداء الاقتصادي المتحقق، بحكم طبيعة العلاقة المتلازمة بين حجم وسرعة النشاط الاقتصادي من جهة، والتغير في الأسعار من جهة أخرى. تلك العلاقة التي تمخضت عن ارتفاع ملحوظ في معدلات الأسعار على الصعيد العالمي بوجه عام. ففي مجموعة الدول المتقدمة سجل معدل التضخم ارتفاعاً بنحو 1.5 نقطة مئوية ليرتفع من 0.1% خلال العام 2009 إلى 1.6% خلال العام 2010. في حين ارتفع معدل التضخم في مجموعة الدول النامية والصاعدة إلى 6.2% عام 2010، مقارنة مع 5.2% في العام 2009.

شكل (1-3): معدلات التضخم حسب المجموعات الدولية خلال الفترة (2001-2010)

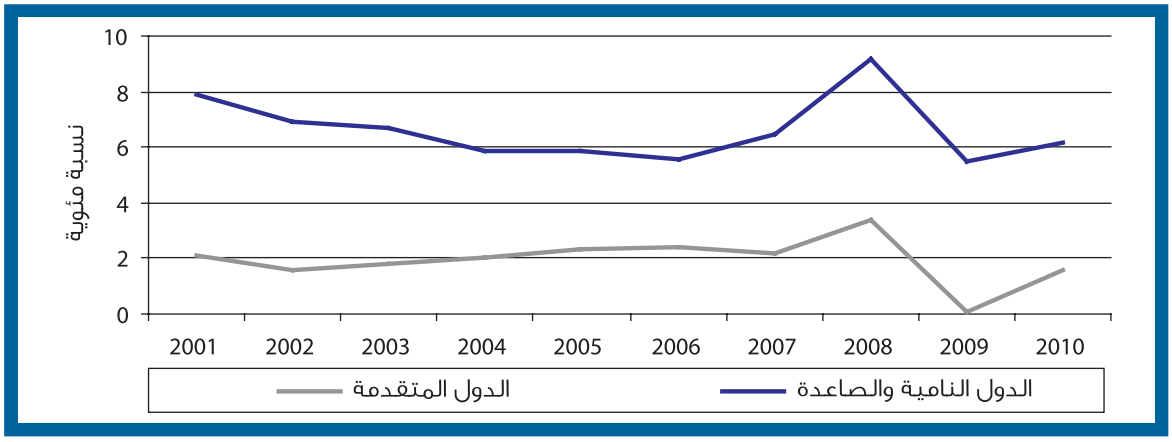

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2011.

أما على مستوى بعض المجموعات الفرعية، فقد بلغ معدل التضخم في مجموعة الدول النامية الآسيوية 6% مرتفعاً من 3.1% خلال نفس فترة المقارنة، وبقيت الهند تتقدم دول هذه المجموعة بنسبة تضخم بلغت 13.2%. وارتفع معدل التضخم في منطقة وسط وشرق أوروبا من 4.7% في عام 2009 إلى 5.3% في عام 2010. في حين كان الارتفاع طفيفاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى 6.9% مقارنة مع 6.5% في العام 2009. وبقيت مصر على مستوى المنطقة العربية من بين أكثر دول المنطقة ارتفاعاً في معدلات التضخم بنسبة بلغت 11.7% خلال العام 2010. في المقابل، تراجع معدل التضخم في إسرائيل خلال العام 2010 بنسبة طفيفة بلغت 0.6 نقطة مئوية عن مستواه خلال العام 2009، إذ بلغ 2.7% مقارنة مع 3.3% في العام الماضي.

شكل (1-4): معدلات التضخم في مناطق مختلفة من العالم خلال الفترة (2001-2010)

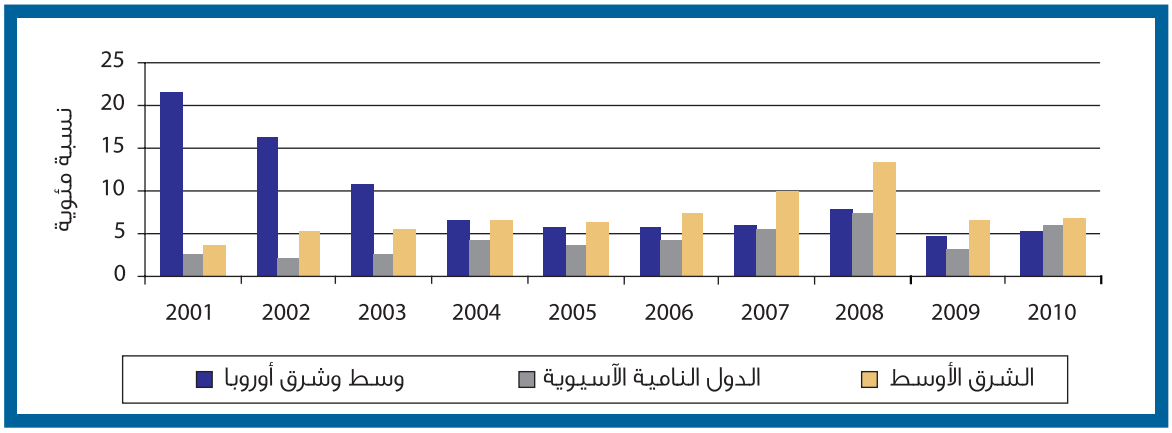

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2011.

صندوق رقم (1)

الأسعار العالمية للمواد الغذائية

منذ مطلع عام 2007 أخذت أسعار المواد الغذائية تتجه نحو الارتفاع، وشهدت الأسواق العالمية سلسلة من التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية، دفعت بأسعار الأغذية خلال صيف عام 2008 إلى أعلى مستوياتها منذ ثلاثين عاماً. وخلال النصف الثاني من عام 2010 عادت أسعار المواد الغذائية تتصدر الواجهات من جديد، حيث الارتفاع غير المسبوق في أسعار القمح والذرة والأرز وباقي المواد الغذائية الأساسية.

دفعت التقلبات الحادة في مستويات الأسعار بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى إيلاء أهمية خاصة لمتابعة أسعار المواد الغذائية. فقد استحدثت منظمة (الفاو) مؤشراً خاصاً بها لقياس التغيرات الشهرية في الأسعار الدولية لسلة السلع الغذائية الأساسية. يتألف هذا المؤشر من متوسط مؤشرات أسعار خمسة مجموعات سلعية (اللحوم، والألبان، والحبوب، والزيوت، والسكر)، وبما يمثل 55 تسعيرة مرجحة بنصيب كل مجموعة من المجموعات من الصادرات خلال الفترة 2002-2004.

واستناداً إلى تقرير الإحصاءات المالية الدولية (IFS) فقد وصل مؤشر الغذاء خلال عام 2010 إلى 149.4 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 11.5% عما كان عليه في العام 2009. في حين تشير البيانات المتاحة من قبل منظمة (الفاو) إلى أن مؤشر المنظمة لأسعار المواد الغذائية قد ارتفع خلال عام 2010 ليبلغ متوسطاً قدره 185.1 نقطة، أي بزيادة نسبتها حوالي 18% عما كان عليه في العام 2009، وذلك على خلفية ارتفاع مؤشر اللحوم بنسبة 14.5%، ومؤشر الألبان بنسبة 41.5%، ومؤشر الحبوب بحوالي 5.1%، ومؤشر الزيوت/الدهون بنحو 28.7%، ومؤشر السكر بنسبة 17.4% عما كانت عليه في العام 2009.

ورغم صعوبة مقارنة هذا الوضع مع أسعار المواد الغذائية في فلسطين، نظراً لاختلاف المكونات، والوزن الترجيحي لهذه المكونات، إلا أنه من منطلق الاتجاه العام، يلاحظ أن مؤشر أسعار المواد الغذائية في فلسطين يتبع نفس الاتجاه العام لأسعار هذه المواد على المستوى العالمي.

أ. أسعار النفط

قدر حجم الطلب العالمي على مادة النفط الخام خلال العام 2010 بما يقرب من 86.5 مليون برميل يومياً، متزايداً بنحو 2% عما كان عليه في عام 2009. وينسجم هذا الارتفاع مع النمو المتحقق في الناتج الإجمالي العالمي خلال العام 2010، حيث تتطلب زيادة الإنتاج زيادة في الاستهلاك لمصادر الطاقة المختلفة والمواد الأولية الأخرى، ومن بينها النفط الخام.

شكل (1-5): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (2001-2010)

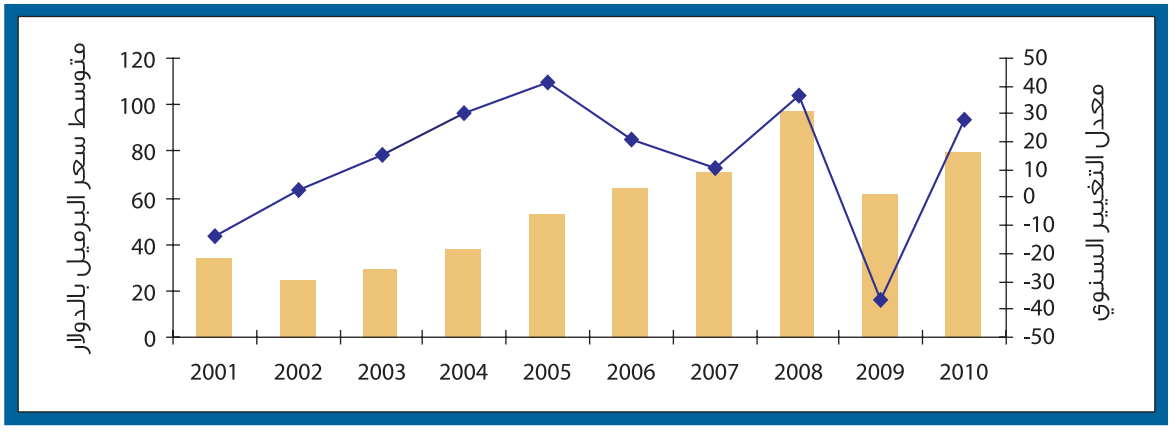

المصدر: النشرة الإحصائية لمنظمة دول أوبك.

وانعكست الزيادة في الطلب على النفط الخام المقرونة بحالة من عدم الاستقرار في بعض الدول المنتجة للنفط، كالعراق وإيران ونيجيريا، إضافة إلى التسرب النفطي الكبير الذي حدث في خليج المكسيك، وأثر ذلك على الكميات المنتجة في تلك المنطقة، على أسعار هذه المادة الحيوية، دافعة إياها إلى الارتفاع. وتشير بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى أن متوسط سعر النفط الخام خلال العام 2010 ارتفع بنحو 28% عن متوسط سعره في العام 2009، ليبلغ حوالي 79 دولار للبرميل الواحد.

ب. أسعار المعادن الثمينة (الذهب)

واصلت أسعار المعادن الثمينة ارتفاعها خلال العام 2010 على نحو لافت للنظر من حيث السرعة، ونسب الزيادة. ويأتي في مقدمتها الذهب الذي ارتفع معدل سعر أونصته بنحو 27% عن معدل سعرها قبل عام. فقد ارتفع هذا المعدل من 971 دولاراً أمريكياً خلال العام 2009 إلى ما يزيد عن 1225 دولاراً خلال العام 2010. يذكر أن أسعار المعادن الثمينة بشكل عام، والذهب بشكل خاص شهدت قفزات كبيرة خلال العقد الماضي، حيث تضاعف سعر أونصة الذهب عدة مرات، وبنسبة فاقت 350%. على خلفية التقلبات التي شهدتها أسعار العملات والنفط والأسهم، والتي أسهمت في تعزيز الاستثمار والطلب على هذه المعادن، وبالتالي في ارتفاع أسعارها على هذا النحو.

شكل (1-6): متوسط سعر أونصة الذهب خلال الفترة (2001-2010)

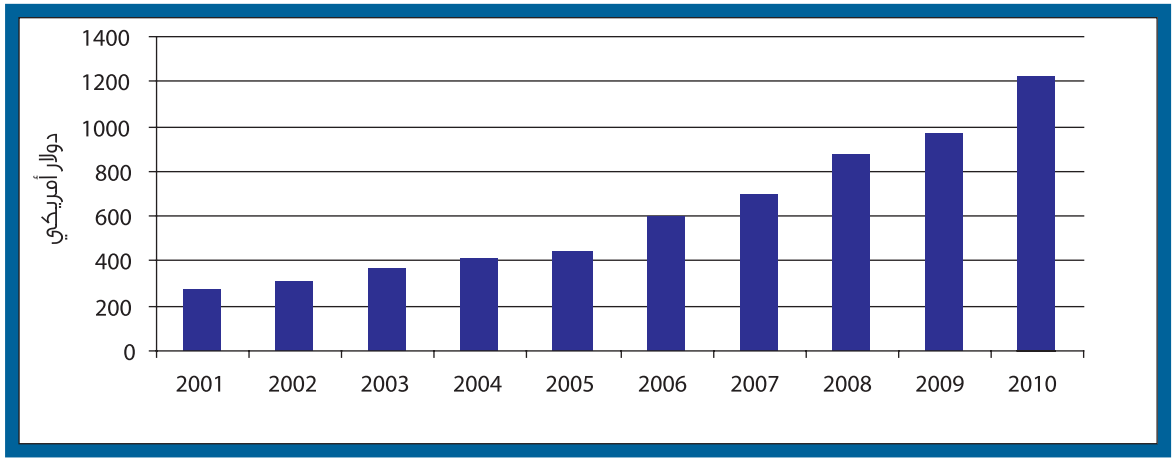

المصدر: kito.com, London fix.

ج. أسعار الصرف

شهدت أسعار صرف العملات العالمية الرئيسة (دولار أمريكي، يورو، ين، جنيه إسترليني) تقلبات لا نمطية متلاحقة خلال العام 2010 (شكل 1-7)، عاكسة التجاذبات التجارية بين الاقتصاديات العالمية الرئيسة، واستخدام أسعار الصرف (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في التنافس التجاري بين تلك الاقتصاديات.

فخلال النصف الأول من عام 2010 حقق الدولار الأمريكي ارتفاعاً أمام كل من اليورو والين، مقابل تراجعه أمام الجنيه الإسترليني، غير أن هذا الوضع انقلب تماماً خلال النصف الثاني من العام. مما لا شك فيه أن كل ذلك لم يكن بمعزل عن السياسات التجارية للدول الصناعية الرئيسة في العالم، والسياسات المضادة فيما بين تلك الدول التي كانت متسارعة على نحو غير مسبوق خلال العام 2010. أما بخصوص تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي، فقد شهد العام 2010 حالة من عدم الاستقرار في معدل سعر صرف العملتين. وبشكل إجمالي فقد الدولار الأمريكي نحو 5.1% من معدل سعر صرفه مقابل الشيقل خلال العام 2010 مقارنة بالعام 2009.

شكل (1-7): معدل التغير الشهري لسعر صرف العملات الرئيسة مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2010

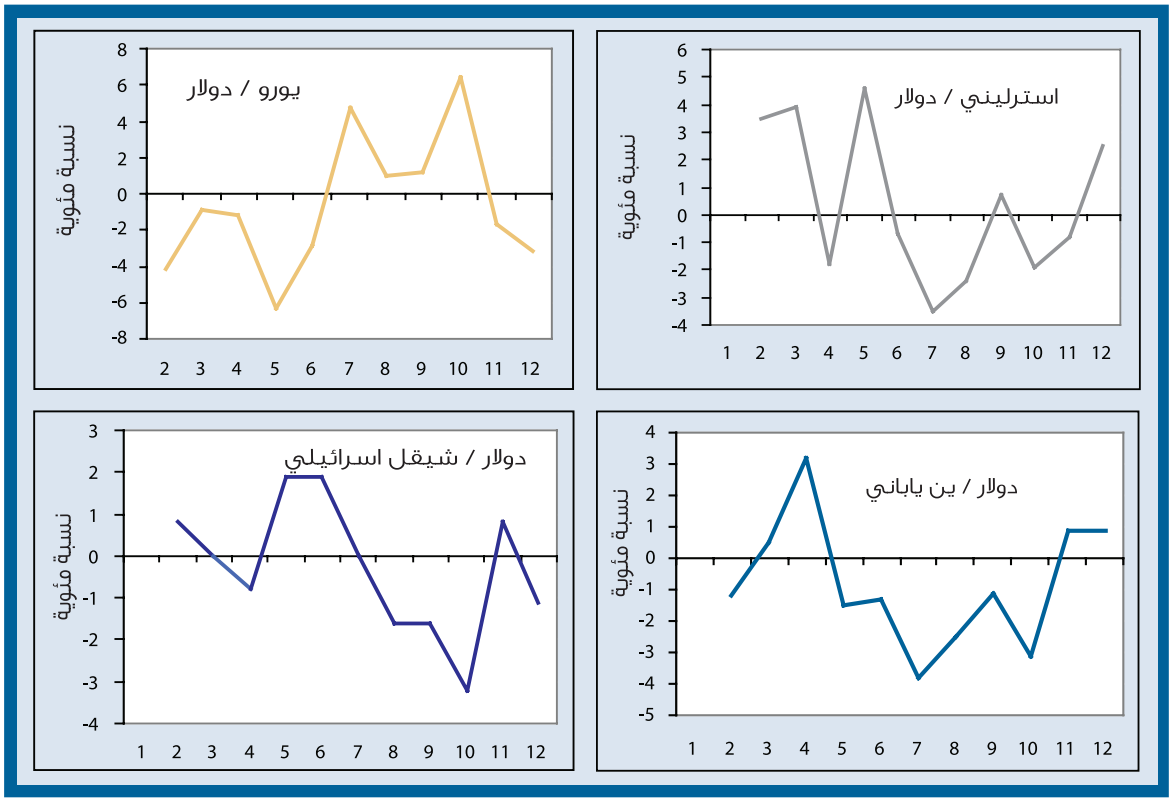

المصدر: X-rates.com، إضافة إلى البنك المركزي الإسرائيلي.

3) أسعار الفائدة

حافظت كافة البنوك المركزية الرئيسة في العالم على أسعار الفائدة على عملاتها الوطنية دون تغير يذكر خلال العام 2010. فقد حافظ الاحتياطي الفدرالي على نسبة فائدة متدنية على الدولار الأمريكي في نطاق 0-0.25%، وهو نفس النطاق المعمول به منذ أواخر العام 2008. كذلك بقيت نسبة الفائدة الرئيسة على عملة اليورو الأوروبية ثابتة عند مستوى 1%. وعلى الين الياباني عند 0.1%، والجنيه الإسترليني عند 0.5%. من الجدير ذكره أن كافة هذه النسب لم تتعرض لأية تغيرات منذ مدة تزيد على العام لبعضها، والعامين للبعض الآخر. أما في إسرائيل فقد قام بنك إسرائيل برفع نسبة الفائدة على الشيقل الإسرائيلي في شهر تشرين الأول من العام 2010 بواقع ربع نقطة مئوية لتصبح 2%.

شكل (1-8): تطور أسعار الفائدة الرسمية في بعض الدول المتقدمة (نهاية الفترة) خلال الفترة (2001-2010)

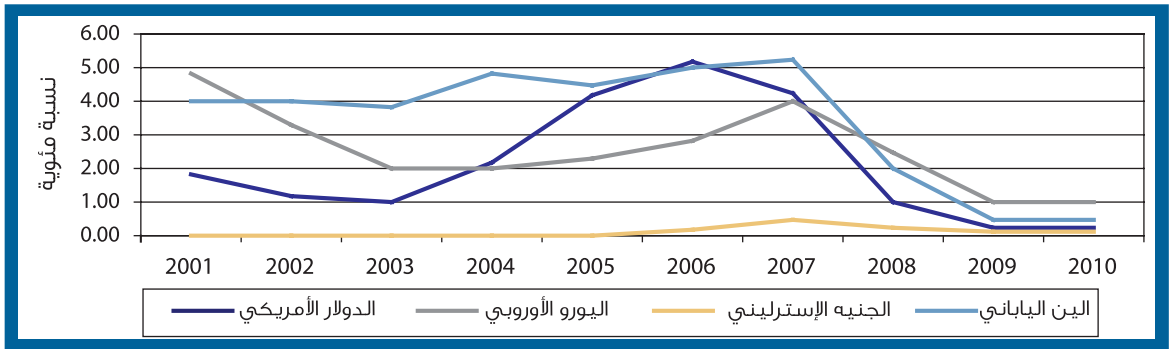

المصدر: البنوك المركزية للدول المشار إليها. www.fxstreet.com

4) مؤشرات البطالة

يتضح عمق الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال الأعوام القليلة الماضية في معدلات البطالة التي لا تزال مرتفعة، لا سيما في اقتصاديات الدول المتقدمة. فقد وصل معدل البطالة لمجمل مجموعة الدول المتقدمة خلال العام 2010 إلى 8.3%، مرتفعاً بنحو 0.3 نقطة مئوية عن العام السابق. علماً بأن هذا المعدل كان دون 6% خلال العام 2008. ويعتبر هذا الارتفاع من المعطيات التي لا تزال تشكل أحد أهم المخاوف المتعلقة باحتمالية انتكاسة عملية التعافي في الاقتصاد العالمي. فقد ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة خلال العام 2010 ليصل إلى 9.7%، مقارنة مع 7.3% خلال العام السابق. وسجل هذا المعدل في مجمل دول اليورو نسبة تزيد عن 10%، مقارنة مع 9.4% في عام 2009، حيث تصدرت اسبانيا دول هذه المجموعة بنسبة قياسية قاربت 20%، في حين تراجعت النسبة في ألمانيا بنحو 0.4 نقطة مئوية لتستقر عند مستوى 6.9% نهاية عام 2010. أما في اليابان فاستقر معدل البطالة عند مستوى 5.1% دون تغير يذكر قياساً بالعام السابق.

وفي مجموعة الدول العربية بقيت نسبة البطالة مرتفعة في معظمها دون تغير يذكر، ففي الأردن بقيت تلك النسبة عند مستوى 12.5%، وفي تونس 13%، والسعودية 10.5%، وفي مصر 9.2%. وهي ذات النسب المسجلة تقريباً نهاية العام 2009. أما في إسرائيل فسجل معدل البطالة خلال العام 2010 تراجعاً بنقطة مئوية واحدة عن مستواه قبل عام، ليبلغ 6.7%.

شكل (1-9): معدلات البطالة في مناطق مختلفة من العالم خلال الفترة (2001-2010)

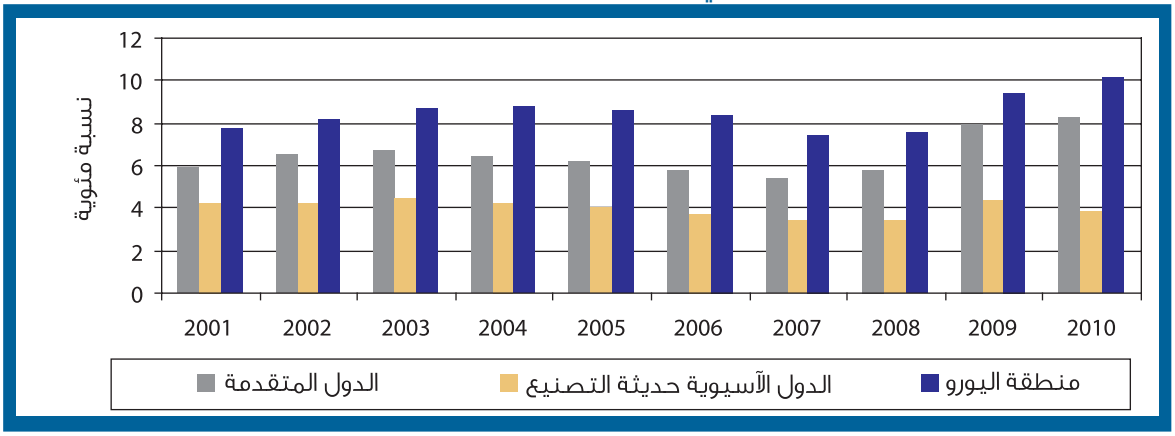

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2011.

5) التجارة الدولية والمدفوعات والتدفقات النقدية

أ. التجارة الدولية

تفيد بيانات التجارة الدولية في السلع والخدمات إلى عودة النشاط التجاري العالمي للنمو من جديد خلال العام 2010 بعد التراجع الذي شهده خلال العام السابق. وبالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي، يظهر أن نمواً بنحو 12.4% قد تحقق خلال العام 2010 في التجارة السلعية والخدمية العالمية، مقارنة مع تراجع بأكثر من 10.8% خلال العام 2009.

وتوزع هذا النشاط التجاري على مجموعات الدول المختلفة، وإن كان بنسب متفاوتة، فبينما حققت الدول المتقدمة نمواً في كل من الصادرات بنسبة 12%، والواردات بنسبة 11.2%، حققت مجموعة الدول الناشئة نمواً بنسبة 14.5% في صادراتها و13.5% في مستورداتها. علماً بأن حجم التجارة الدولية بشقيها السلعية والخدمية قدر خلال العام 2010 بنحو 18.7 تريليون دولار أمريكي.

شكل (1-10): معدلات نمو التجارة العالمية خلال الفترة (2001-2010)

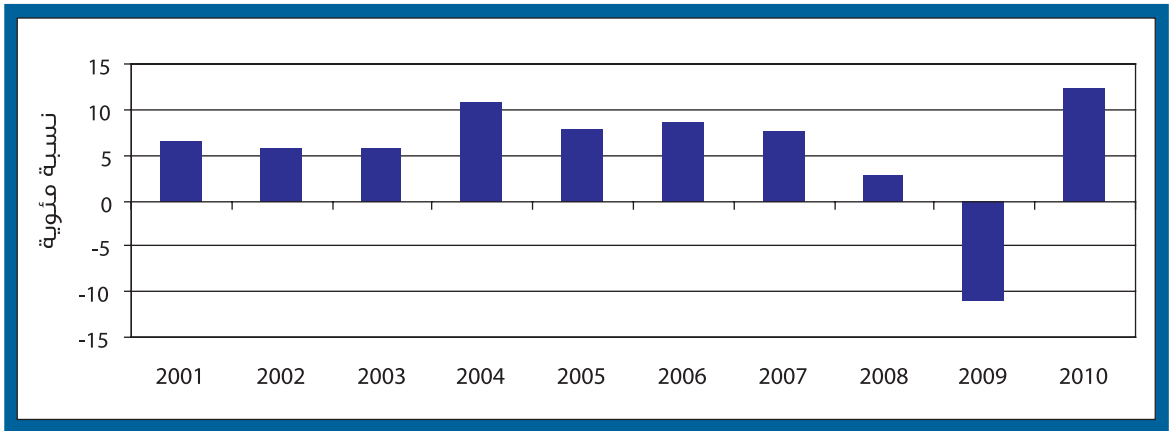

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2010.

وانعكس التباين في نمو التجارة العالمية بين الدول المتقدمة والناشئة على شروط التبادل التجاري بين هاتين المجموعتين، حيث انخفضت هذه الشروط لدى المجموعة الأولى بما يقرب من 1.2 نقطة مئوية، مقابل ارتفاعها لدى المجموعة الثانية بنحو 0.2 نقطة مئوية خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق.

شكل (1-11): شروط التبادل التجاري خلال الفترة (2001-2010)

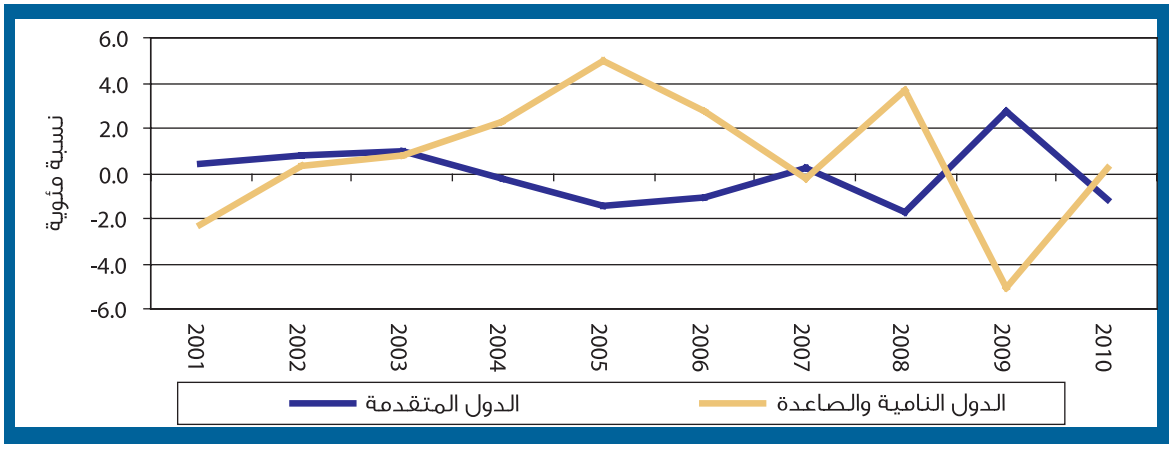

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2010.

يذكر أن الخلافات التجارية، والتنافس التجاري بين الدول ومجموعات الدول المختلفة يعتبر المسبب الرئيس لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها أسعار صرف العملات العالمية، إذ تحاول مختلف الدول التأثير في أوضاع موازينها التجارية من خلال استهداف أسعار صرف عملاتها المحلية.

ب. الاحتياطيات الدولية

تمخضت عودة النشاط الاقتصادي العالمي إلى مسار النمو من جديد خلال العام 2010، وما رافقه من تحسن ملموس في حركة التبادل التجاري، والتدفقات الاستثمارية بين الدول، عن ارتفاع الاحتياطيات الدولية الرسمية للاقتصاديات الصاعدة والنامية. فقد بلغ رصيد مجمل هذه الدول من احتياطي العملات الرئيسة حوالي 6.5 تريليون دولار أمريكي، مسجلاً نمواً بنحو 15.8% عن مستواه خلال العام 2009. يشار إلى أن الصين تستحوذ على النصيب الأكبر من هذه الاحتياطيات، برصيد بلغ 2.9 تريليون دولار نهاية العام 2010، مسجلة نمواً بنسبة تجاوزت 20% عما كانت عليه قبل عام. وتعتبر الصين من الدول التي تحقق فائضاً في

ميزانها التجاري مع معظم الدول الأخرى، لا سيما المتقدمة منها. كما يعتبر الاقتصاد الصيني منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية في ظل معدلات النمو المتميزة التي يحققها.

شكل (1-12): الاحتياطيات الدولية لمجموعة الدول الصاعدة والنامية خلال الفترة (2001-2010)

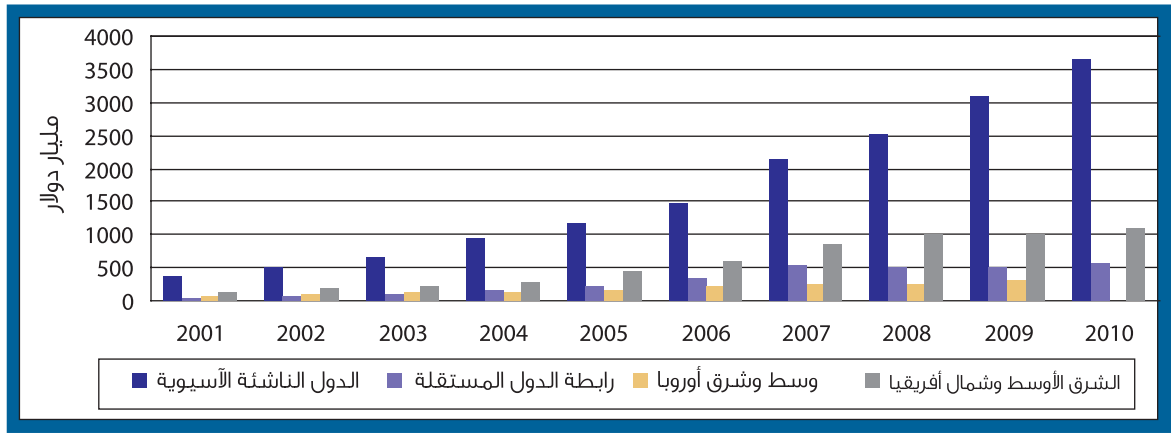

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2010.

ج. الاستثمار الأجنبي المباشر

مع عودة الاقتصاد العالمي إلى مسار التعافي، عادت الاستثمارات العالمية إلى التدفق نحو كثير من دول العالم، وخصوصاً الدول الصاعدة والنامية. فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2010 ارتفاعاً بنسبة 4.9% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل على حوالي 1243.7 مليار دولار. حصلت مجموعة الدول المتقدمة على حوالي 48.4% من هذه التدفقات، وبقيمة 601.9 مليار دولار. يذكر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة قد سجلت تراجعاً طفيفاً نسبته 0.2% قياساً على ما كانت عليه في العام 2009. متأثرة بالأداء الاقتصادي والمشاكل التي تعاني منها هذه الدول، وعلى وجه الخصوص بعض دول منطقة اليورو. وتعتبر منطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان من الدول التي عانت من تراجع واضح في هذه التدفقات. ففي الوقت الذي وصلت فيه نسبة النمو في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة خلال عام 2010 إلى 49.3%، تراجعت هذه النسبة في منطقة اليورو بأكثر من 12%، وفي المملكة المتحدة بأكثر من 35%، وفي اليابان بأكثر من 110% مقارنة بما كانت عليه في العام 2009.

شكل (1-13): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2010)

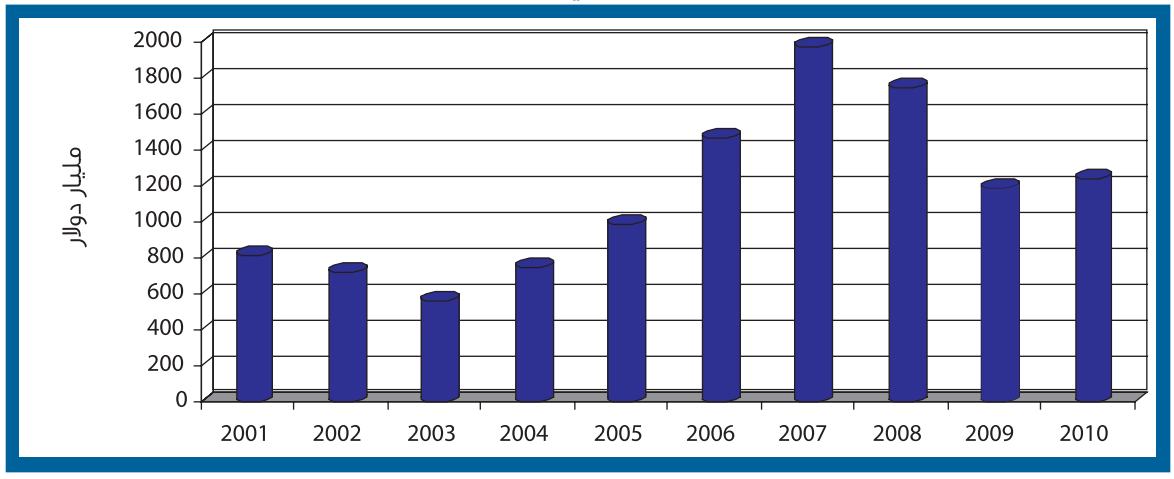

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وفي ظل تباطؤ النمو في الدول المتقدمة، أصبحت أسواق مجموعة الدول الصاعدة والنامية عموماً تشكل مصدر جذب متزايد لهذا النوع من الاستثمارات، نظراً لقوة نموها مقارنة بالاقتصاديات الأخرى وتفاوت معدلات الفائدة بين هذه المجموعة ومجموعة الدول المتقدمة. فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الدول الصاعدة والنامية ارتفاعاً بنسبة 10.2% قياساً على ما كانت عليه في العام 2009، لتستحوذ هذه المجموعة على 51.6% من إجمالي التدفقات النقدية على مستوى العالم، وبقيمة 641.8 مليار دولار. تجدر الإشارة أن هذه التدفقات تحتل أهمية خاصة لدى العديد من دول هذه المجموعة، كون الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل، إلى جانب تحويلات العاملين، أحد أهم مصادر التمويل الخارجية غير الرسمية المتاحة.

وتعتبر دولاً كالصين، وهونج كونغ، وسنغافورة، والمكسيك، والبرازيل الأكثر جذباً واستقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة الدول الصاعدة والنامية. فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول خلال عام 2010 بنحو 37.8%، لتستحوذ على 43.7% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي حظيت بها مجموعة الدول الصاعدة والنامية، وحوالي 22.5% من إجمالي تدفقات هذا النوع من الاستثمارات على مستوى العالم.

شكل (1-14): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2010

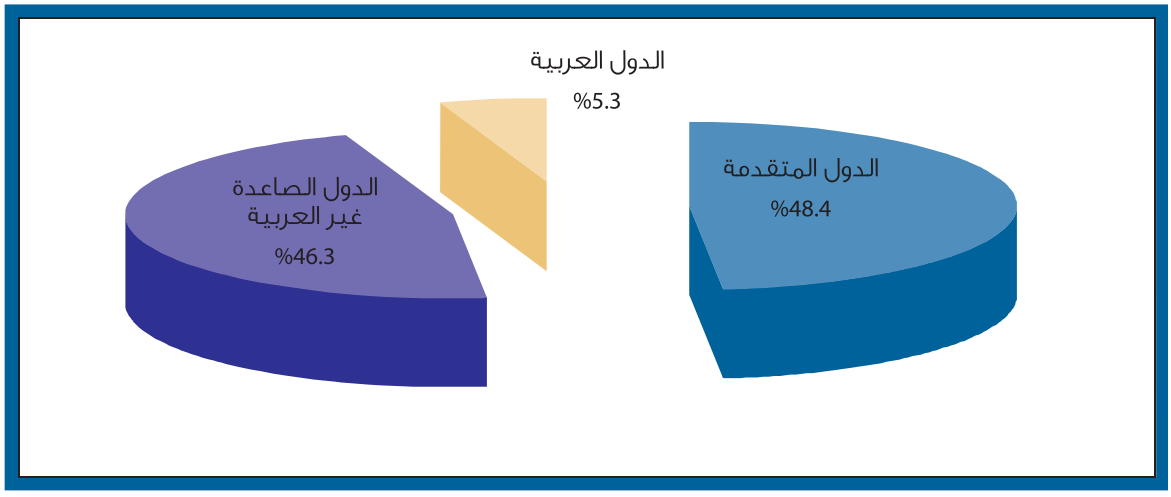

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

أما بالنسبة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول العربية، فقد شهد العام 2010 تراجعاً في حجم هذه التدفقات بأكثر من 13% عما كانت عليه في العام السابق، لتنخفض إلى حوالي 66.2 مليار دولار. وبذلك تراجع نصيب الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى مجموعة الدول الصاعدة والنامية إلى 10.3%، وإلى 5.3% من إجمالي هذه التدفقات على مستوى العالم.

د. المديونية الخارجية

بلغت قيمة المديونية الخارجية لمجمل الدول الصاعدة والنامية نهاية العام 2010 حوالي 5254 مليار دولار، مسجلة زيادة بنسبة 7.6% مقارنة بنهاية العام 2009. وتتصدر المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية الآسيوية البالغة 1346 مليار دولار مجمل الدول الصاعدة والنامية، تلتها مجموعة دول وسط وشرق أوروبا، بحصة بلغت 1155 مليار دولار. وفي دول أمريكا الجنوبية بلغت المديونية الخارجية ما يقارب 1024 مليار دولار، وفي رابطة الدول المستقلة 756 مليار دولار . أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فبلغت مديونيتها الخارجية 753 مليار دولار. في حين كانت مديونية دول جنوب الصحراء الإفريقية حوالي 219 ملياراً.

شكل (1-15): الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات خلال عام 2010

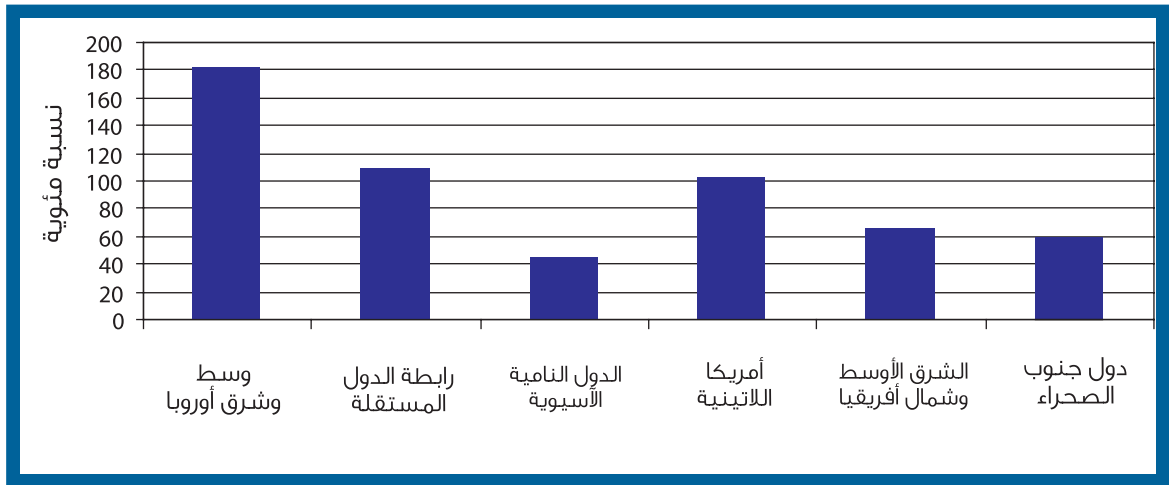

المصدر: صندوق النقد الدولي–تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2010- online tables.

6) مؤشرات أسواق المال العالمية

لم تكن التطورات التي شهدتها أسواق المال الرئيسة في الاقتصاديات العالمية المتقدمة بمعزل عن الاتجاه التصاعدي العام لمجمل الأنشطة الاقتصادية. فقد حققت مجمل هذه الأسواق نمواً في قيمها السوقية بنسبة قدرت بنحو 26% خلال العام 2010، مقارنة بما كانت عليه خلال العام 2009. ومع ذلك لم تصل هذه الأسواق إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية، عاكسة حالة من عدم اليقين والضبابية حول مدى ثبات النمو في الاقتصاد العالمي.

ففي الولايات المتحدة واصل مؤشر «Dow Jones» ارتفاعه ليتخطى حاجز 11500 نقطة نهاية عام 2010، في حين وصل «Standard & Poor's 500» إلى 1250 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 21.8%. مقارنة مع تراجع بنحو 18.9 في العام 2009. وفي منطقة اليورو بلغ مؤشر «Dow Jones Euro Stoxx 50» نحو 2600 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً على مستوى العام ككل بنسبة 12%. مقارنة مع تراجع بحوالي 20.5% في عام 2009. كما وصل مؤشر «CAC-40» الفرنسي إلى 3800 نقطة. كذلك ارتفع مؤشر الأسهم اليابانية «Nikkei» بنسبة 8.8% ليصل إلى 10250 نقطة، مقارنة مع تراجع بنحو 19.7% في عام 2009.

شكل (1-16): مؤشرات أسواق المال الرئيسة خلال الفترة (2008-2010)

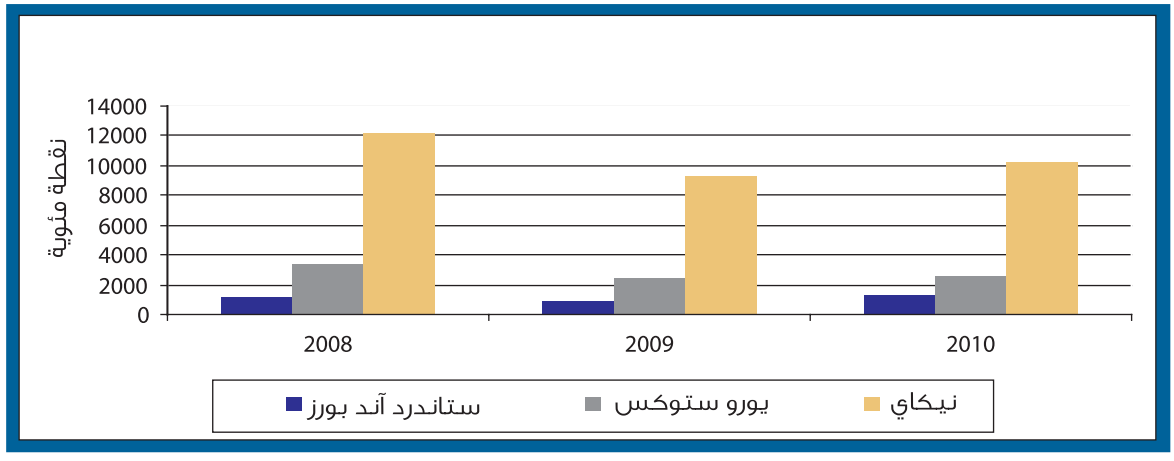

المصدر: ECB, Statistics Pocket Book, and Fxstreet.com

2010
التقرير السنوي
Annual Report

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية في فلسطين
خلال عام 2010م

نظرة عامة

يعتبر العام 2010 امتداداً للعام السابق في شتى المجالات والمحاور، خاصة في مجالات بناء مؤسسات الدولة وتعزيز سلطة القانون وحماية المواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. إضافة إلى تحسين أداء القطاع العام وتفعيل دور القطاع الخاص بما يساهم في بناء القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية. وقد أسهمت جملة الإجراءات التي اتبعتها الحكومة، إلى جانب التخفيف النسبي في الإجراءات والقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية الحركة والتنقل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في تحسن الوضع الاقتصادي، وزيادة النشاط الاقتصادي، والتخفيف من معدل البطالة، ورفع مستوى المعيشة للمواطن الفلسطيني[1]. غير أن معضلة الاقتصاد الفلسطيني تبقى في كونه رهينة الأحداث والتغيرات الدولية، خاصة الاحتلال الإسرائيلي، وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي يحد من قدرته على تحقيق معدلات نمو مستدامة.

فقد نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 بحوالي 9.3% مقارنة مع 7.4% خلال العام السابق. وانعكس هذا النمو الملحوظ على مستوى الدخل الفردي بشكل إيجابي، إذ ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام بحوالي 6.2% مقارنة بنحو 4.4% في عام 2009. لكن تراجع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي (والدينار الأردني) مقابل الشيقل الإسرائيلي وارتفاع معدل الأسعار (التضخم)، تمخضا عن تراجع بنحو 8.8% في القدرة الشرائية للمواطن في الأراضي الفلسطينية (تراجعت القدرة الشرائية في الضفة الغربية بنحو 9% وفي قطاع غزة تراجعت بنحو 6.4%)[2]. تجدر الإشارة إلى أن الأجور الحقيقية تراجعت على خلفية ارتفاع معدلات التضخم بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الأجر الاسمي، حيث تراجعت في الضفة الغربية بحوالي 4.4%، مقابل نحو 9% في قطاع غزة قياساً على ما كانت عليه في العام 2009.

ومع التحسن الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية تراجعت مستويات البطالة بشكل طفيف إلى 23.7% في العام 2010، مقارنة مع 24.6% عام 2009. لكن في المقابل، شهد العام 2010 تزايداً في قيمة العجز التجاري، مع أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت للعام الثاني على التوالي، ليشكل حوالي 50% خلال العام 2010 مقارنة مع 50.9% عام 2009.

(1) لا يمكن الاعتماد بشكل كلي على مثل هذه الإجراءات لتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

(2) تجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع في القدرة الشرائية خاص بتلك الفئة التي تتقاضى راتبها أو دخلها بالدولار الأمريكي أو بالدينار الأردني، في حين تراجعت القدرة الشرائية للفئات الأخرى التي تتقاضى راتبها أو دخلها بالشيقل الإسرائيلي فقط بما يعادل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم على الشيقل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية) بافتراض ثبات دخلهم.

أما بالنسبة للمالية العامة، فقد شهد العام 2010 تراجعاً ملحوظاً في العجز الكلي (قبل وبعد) الدعم الخارجي، على خلفية التحسن الكبير في إجمالي صافي الإيرادات المحلية بنحو 24.5%، إلى جانب تراجع النفقات العامة وصافي الإقراض بما يقارب 6.5% عن مستوياتها في العام 2009. فقد عملت الحكومة الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الماضية وفق خطة إصلاح تهدف إلى ترشيد الإنفاق من جهة، وتحسين التحصيل الضريبي من جهة أخرى، بهدف خفض الاعتماد على الدعم الخارجي وتقليص عجز الموازنة، خاصة وأن هذا الدعم الخارجي ورغم أهميته كمصدر تمويل للحكومة الفلسطينية، إلا أنه ظل من ناحية أخرى يشكل مصدر قلق مستمر نظراً لعدم استقراره واستمراريته، الأمر الذي أثر بشكل كبير على قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المختلفة في مواعيدها. ومن هذا المنطلق جاءت توجهات خطة الإصلاح بتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، والتي انخفضت بنحو 9% عن العام السابق، الأمر الذي ترتب عليه تراجع مساهمتها في تغطية إجمالي النفقات العامة إلى 39.2% في العام 2010.

وفي المقابل، ارتفع الدين العام القائم في ذمة السلطة الفلسطينية في نهاية العام 2010 بنسبة 8.7% مقارنة بالعام 2009، موزعاً بين دين داخلي بنسبة 44.6%، وخارجي بنحو 55.4%. ومع ذلك تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام إلى 25.2%، مقارنة مع 25.6% في عام 2009. وتعد هذه النسبة منخفضة قياساً على مثيلاتها في بعض دول الجوار كالأردن مثلاً، الذي وصلت فيه هذه النسبة إلى 64.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس العام.

مؤشرات الاقتصاد الكلي

شهد العام 2010 استمراراً في مسيرة إصلاح وتعافي الاقتصاد الفلسطيني بعد الركود الذي تعرض له خلال الفترة 2006-2007. فقد أشاد تقرير لصندوق النقد الدولي[3] باستمرار تحسن الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية[4]. كما أجمع خبراء هذا الصندوق أيضاً على قدرة السلطة الفلسطينية على إدارة سياسات اقتصادية سليمة على خلفية الإصلاحات الهيكلية (الاقتصادية والاجتماعية) التي قامت بها. وفي هذا السياق، أشارت البيانات الرسمية المتاحة إلى استمرار التحسن في الأداء الاقتصادي خلال العام 2010. وفيما يلي استعراض لأهم تطورات ومؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني.

1) الأداء الاقتصادي

واصل الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2010 اكتساب مزيد من التعافي، على خلفية التطور الإيجابي لعام 2009، الذي تعززت فيه فرص النمو والإدارة الرشيدة للاقتصاد. ومع ذلك لا زال النمو المتحقق في عامي 2009 و2010 أقل من المستوى المطلوب لإحداث تغيرات جوهرية كفيلة بإطلاق الطاقات الكامنة في الاقتصاد للتخفيف من مشكلة البطالة والفقر، التي تحتاج إلى نسب نمو أعلى للتغلب عليها.

أ. معدلات النمو

حقق الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010 ارتفاعاً بحوالي 10.6% مقارنة بالعام 2009، ليبلغ 7.5 مليار دولار[5]. وتعتبر هذه النسبة مقبولة إذا ما قورنت بمعدل نمو بعض الدول النامية الأخرى كالأردن على سبيل المثال (الذي حقق معدل نمو نسبته 9.6%). وجاء هذا النمو نتيجة لاستمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، المقرونة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية بدأتها الحكومة منذ العام 2008. فقد أستمر تطوير المؤسسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والأمنية، المدعومة بمساعدات مالية خارجية، أسهمت في تحسين البيئة والمناخ الاستثماري. يضاف إلى ذلك التخفيف النسبي للقيود

(3) إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للضفة الغربية والقطاع، التقييم السابع للأداء، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2011.

(4) مصطلح «الأراضي الفلسطينية» استناداً إلى منهجية الحسابات القومية، يمثل الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة إليها بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967.

(5) تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للعام 2010 من قبل فريق البحث في سلطة النقد الفلسطيني، بالاعتماد على مخفض الناتج المحلي (GDP Deflator).

الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة خلال عام 2010، خاصة على حركة البضائع والسلع الأساسية مما ساهم بشكل أساسي في رفع معدل النمو.

شكل (2-1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001-2010)

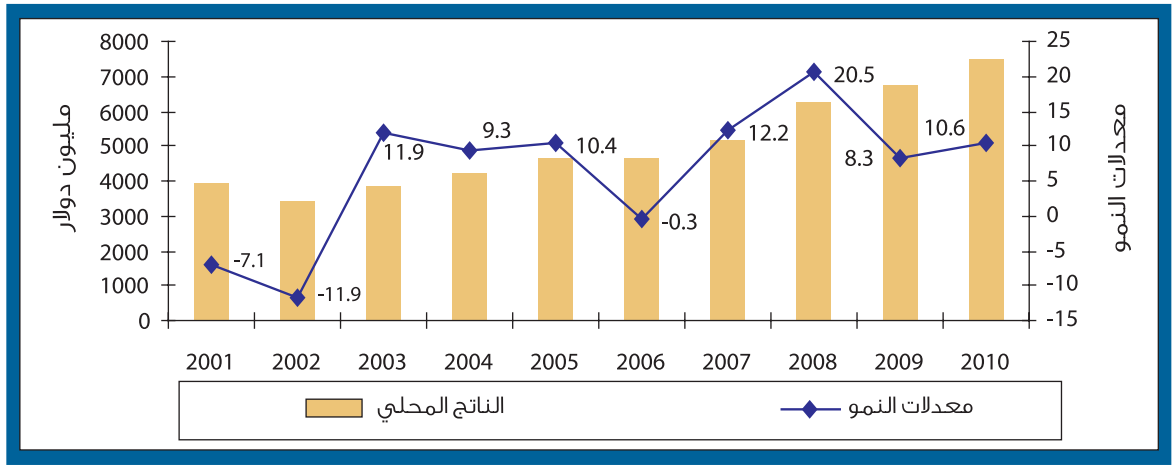

المصدر: جدول رقم (2-1).

من ناحية أخرى، يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المؤشر الأبرز للتدليل على مدى التحسن الفعلي في الأداء الاقتصادي. وفي هذا الشأن، أشارت البيانات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2010 بحوالي 9.3%، مقارنة مع 7.4% عام 2009، على خلفية نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للضفة الغربية بنسبة 7.6% بعد أن نما بنحو 9.5% عام 2009، إلى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع غزة بنسبة 15.2% مقارنة مع 0.7% عام 2009.

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من المعيقات والتحديات –المتمثلة بشكل أساسي في الإجراءات الإسرائيلية– التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن أداءه خلال العام 2010 كان جيداً بشكل عام، وأفضل بكثير من أداء بعض دول العالم. ففي حين بلغ معدل النمو الحقيقي في فلسطين 9.3% كان هذا المعدل حوالي 5.1% في مصر، و3.1% في الأردن، و4.6% في إسرائيل.

شكل (2-2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2007–2010)

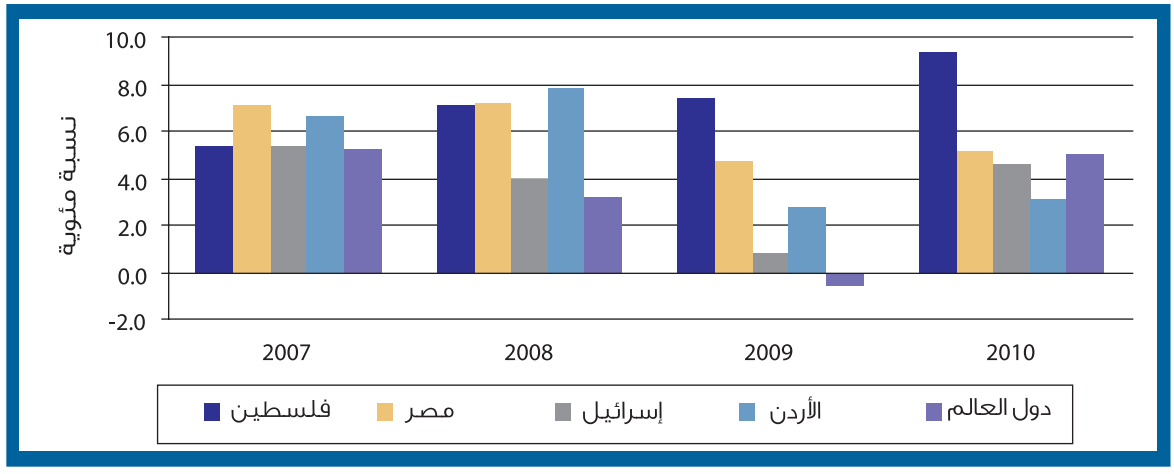

المصدر: جدول رقم (1-1) وجدول (2-1).

ب. الناتج المحلي الإجمالي والأنشطة الاقتصادية

بقيت حصة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي ثابتة نسبياً خلال الأعوام الثلاث الماضية. فقد شكل قطاع الخدمات (الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية وصافي الضرائب غير المباشرة)[6] نحو 72.2% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال عام 2010 مقارنة مع 72.7% في العام السابق، توزعت بين خدمات إنتاجية بنسبة 25.5%، وخدمات اجتماعية بحوالي 29.4%، وخدمات مالية مقاسة بصورة غير مباشرة (FISIM) بنحو 17.3%. أما حصة قطاعات الإنتاج السلعي فقد بلغت حوالي 27.8%، توزعت بين القطاع الزراعي بنسبة 6.3%، والقطاع الصناعي بنسبة 12.3%، وساهم قطاع الإنشاءات بنحو 9.2% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

تجدر الإشارة إلى استمرار نمو قطاعات الإنتاج السلعي خلال العام 2010 بوتيرة أسرع من العام السابق، خاصة قطاع الإنشاءات، حيث نمت هذه القطاعات مجتمعة بحوالي 11.5%. وحقق كل من قطاع الإنشاءات والزراعة نمواً بنحو 35.6% و22.8% على الترتيب، مقارنة بمعدل نمو 23.3% و2.5% خلال العام 2009. في حين شهد قطاع الصناعة للعام الثاني على التوالي تراجعاً في معدل نموه بحوالي 5.5 % مقارنة بالعام السابق نتيجة لتراجع أداء الصناعات التحويلية. ويعزى السبب في استمرار ارتفاع معدل النمو في قطاع الإنشاءات إلى الحركة النشطة التي شهدتها الأعوام الثلاثة الماضية سواء نتيجة للمشاريع الحكومية، أو للدور الذي لعبه القطاع المصرفي في توفير التمويل اللازم للعديد من المشاريع الإنشائية. أما قطاع الخدمات بشقيه الإنتاجي والاجتماعي فقد نما بنحو 6.9% خلال العام 2010، حيث نما قطاع الخدمات الإنتاجية بنحو 18.2% مقابل تراجع قطاع الخدمات الاجتماعية بنحو 1.2%.

شكل (2-3): حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2008-2010)

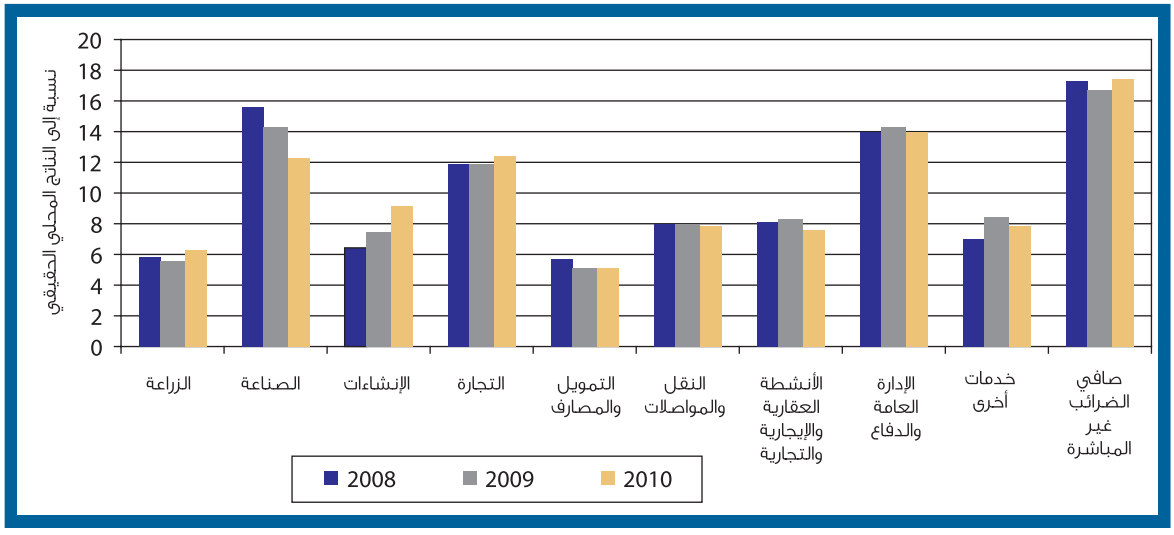

المصدر: جدول رقم (2-1).

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال عام 2010، فقد كان لقطاع الإنشاءات النصيب الأكبر، وذلك بمساهمته بنمو بنحو 2.6%. في حين ساهم صافي الضرائب غير المباشرة بنمو بحوالي 2.3%، وساهم كل من قطاع التجارة والزراعة بحوالي 1.8% و1.2% على الترتيب. أما قطاعات الإدارة العامة والوساطة المالية والنقل والمواصلات والخدمات الأخرى فقد تراوحت نسبة مساهمتها في معدل النمو الحقيقي بين 0.3% و0.9%. وفي المقابل، لعبت القطاعات الأخرى، وتحديداً قطاعي الصناعة والأنشطة العقارية

(6) تشمل الخدمات الإنتاجية تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات، والوساطة المالية، والمطاعم والفنادق. أما الخدمات الاجتماعية فتشمل الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية، والأنشطة الاجتماعية، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعي، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية. أما صافي الضرائب غير المباشرة فهي الجمارك وصافي الضرائب على الواردات.

والايجارية، دور المثبط للنمو، حيث أسهم تراجع الأنشطة العقارية والايجارية بتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 0.1%، في حين ساهم تراجع الصناعة بتراجع معدل النمو الحقيقي بحوالي 0.8%. ويعزى التراجع في القطاع الصناعي بشكل أساسي إلى تراجع الصناعة التحويلية على خلفية ارتفاع تكاليف الإنتاج جراء ارتفاع أسعار مواد الإنتاج، الأمر الذي يدفع بالعاملين في هذا القطاع للتحول إلى قطاعات أكثر ربحية.

شكل (2-4): المساهمة القطاعية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2010-2008)

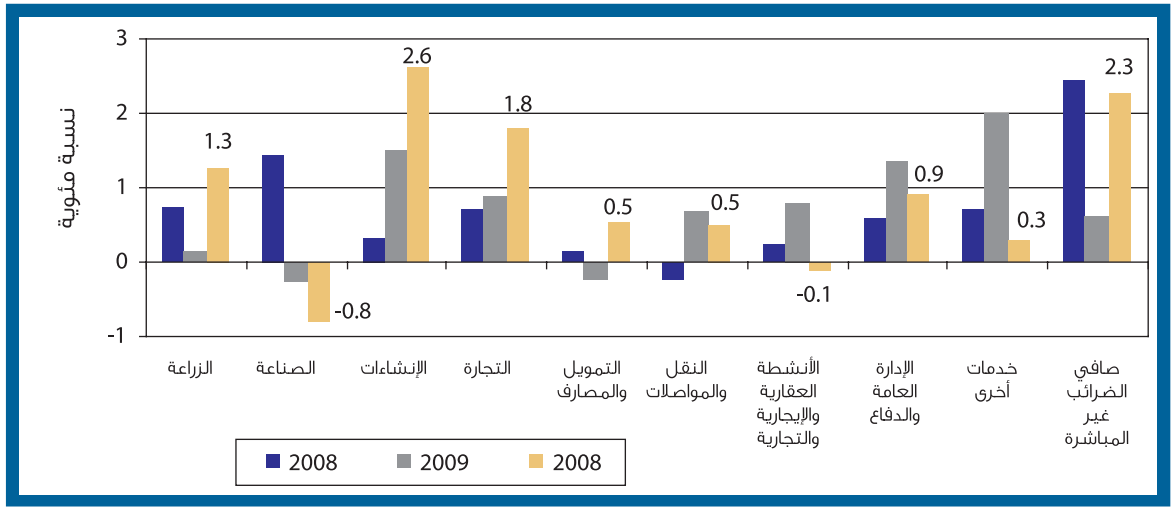

المصدر: جدول رقم (2-1).

يذكر في هذا السياق، أن مساهمة قطاعي الإنشاءات، والتجارة في تزايد مستمر خلال الأعوام الثلاثة الماضية (2008–2010)، وذلك على خلفية ما تشهده هذه القطاعات من حركة نشطة ساهمت بشكل ايجابي في تحسن معدلات النمو الحقيقية المتحققة.

ج. الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي وفجوة الموارد المحلية

شهد العام 2010 تحسناً ملحوظاً في حجم الإنفاق المحلي الكلي (الاستهلاك النهائي وإجمالي الاستثمار)، جراء تحسن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، واستمرار تحسن البيئة والمناخ الاستثماري. مما أعطى القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً القطاع الخاص ثقة في قدرة الاقتصاد على الاستمرار، الأمر الذي ساهم بشكل أساسي في زيادة حجم الإنفاق المحلي.

فقد زاد حجم الاستهلاك الكلي خلال العام 2010 بنحو 7.3% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 9.6 مليار دولار، شكل الاستهلاك الخاص ما نسبته 83.1% من الاستهلاك الكلي، مقابل 16.9% للاستهلاك العام. كما أشارت البيانات إلى نمو الاستهلاك الخاص بنحو 7.5% ليبلغ 8 مليارات دولار، مقابل نمو الاستهلاك العام بنحو 6.6% ليبلغ 1.6 مليار دولار، على خلفية قيام الحكومة بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية ومشاريع تطوير البنية التحتية، إضافة إلى توسيع شبكة الأمان الاجتماعي وأثر ذلك في زيادة حجم الاستهلاك الكلي بشقيه الخاص والعام على حد سواء. ورغم هذه الزيادة الملحوظة في حجم الاستهلاك الكلي، إلا أن مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الاسمي قد تراجعت من 132% عام 2009 إلى 128.2% عام 2010.

شكل (2-5): الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة (2001–2010)

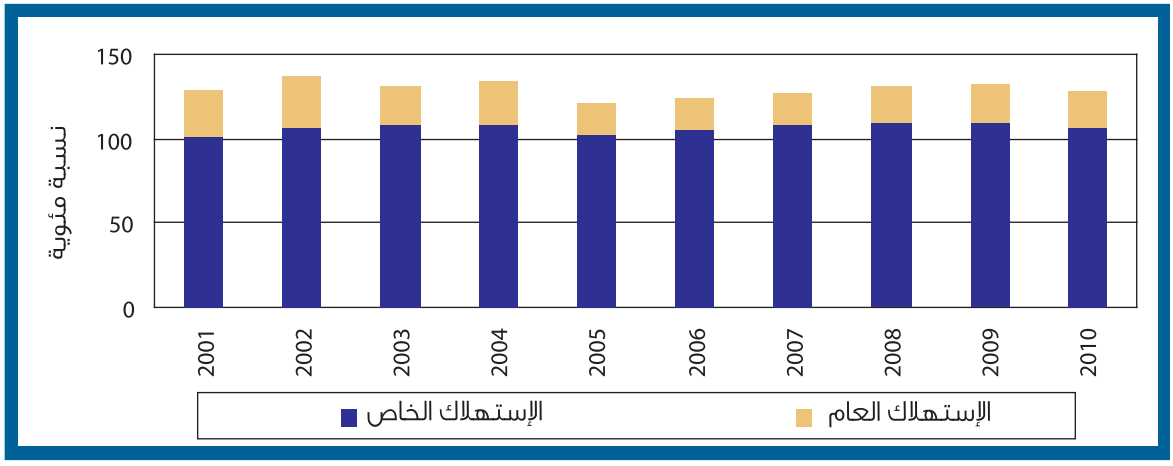

المصدر: جدول رقم (2-2).

أما الإنفاق الاستثماري، فقد نما بحوالي 27.7% خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 1.6 مليار دولار، شكل الاستثمار الخاص ما نسبته 53.7% منه، في حين شكل الاستثمار العام ما يقارب 43.9% من إجمالي الاستثمار، في حين كانت النسبة الباقية من نصيب التغير في المخزون. وفي ذات السياق، ارتفعت مساهمة إجمالي الاستثمار في إجمالي الناتج المحلي الاسمي خلال العام 2010 إلى 21.8% مقابل 18.9% خلال العام السابق، الأمر الذي يعكس تزايداً للثقة في الاقتصاد الفلسطيني.

شكل (2-6): الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي خلال الفترة (2001–2010)

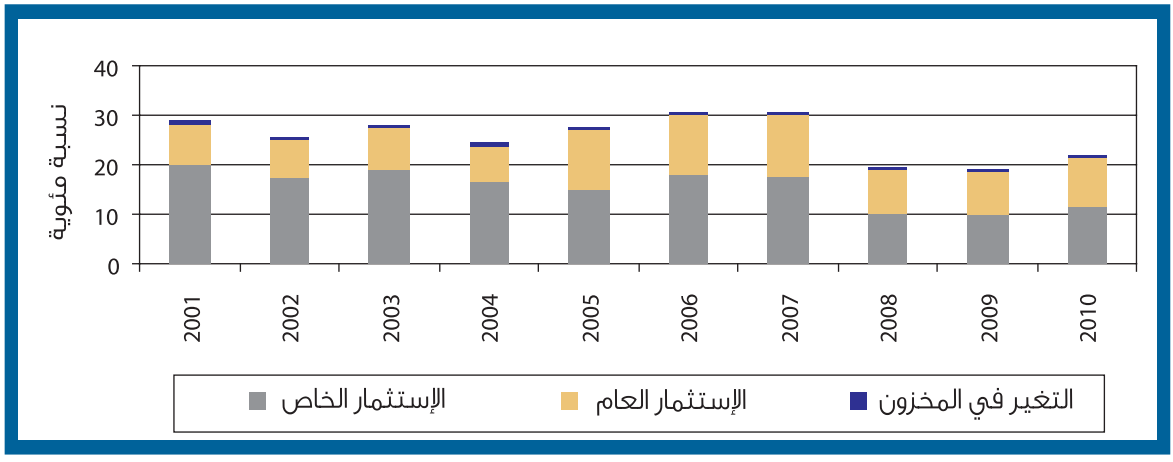

المصدر: جدول رقم (2-2).

أما بالنسبة للميزان التجاري (فجوة الموارد المحلية)، فقد أظهرت البيانات ارتفاعاً بنحو 8.5% قد طرأ على العجز في الميزان التجاري في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010، ليبلغ 3.7 مليار دولار. ومع ذلك، بقيت نسبته من إجمالي الناتج المحلي الاسمي مستقرة عند مستوى 50%، مقارنة بنحو 50.9% خلال العام 2009. وتعود الزيادة في العجز التجاري إلى زيادة حجم الواردات بنسبة أعلى من زيادة الصادرات، فقد ارتفع حجم الواردات من السلع والخدمات خلال عام 2010 بنسبة 7.1%، ليصل إلى 4.7 مليار دولار، مقابل 1.7% زيادة في حجم الصادرات الفلسطينية، لتبلغ 0.9 مليار دولار. ورغم هذه الزيادة ، تراجعت مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 12.5% مقابل 13.6% خلال العام 2009، كما تراجعت أيضاً مساهمة الواردات من 64.5% خلال العام 2009

إلى 62.5% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي لعام 2010. وتشير النسبة المرتفعة لمساهمة الواردات في الناتج المحلي إلى الانفتاح الكبير للاقتصاد الفلسطيني (التبعية) نحو الخارج، وبالأخص نحو الاقتصاد الإسرائيلي.

د. متوسط نصيب الفرد

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية ليصل إلى 1503 دولار في العام 2010، مقارنة مع 1415.7 دولار عام 2009، مسجلاً نمواً بنحو 6.2%. يذكر أن التحسن في نصيب الفرد قد تواصل خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2008-2010)، الأمر الذي يشير إلى احتمالية عودة الاقتصاد الفلسطيني إلى مستويات ما قبل انتفاضة الأقصى (1998–1999) التي شهدت انتعاشاً اقتصادياً ملحوظاً.

بشكل عام، يعتبر متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية مقارنة بالدول العربية الأخرى[7] (شكل 2-7). فقد شكل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الأراضي الفلسطينية حوالي 38% من متوسط نصيب الفرد في الدول العربية مجتمعة خلال الفترة (2001–2009). في حين أن متوسط نصيب الفرد في الأردن يعادل أكثر من ضعفي نظيره الفلسطيني خلال العام 2010 (نصيب الفرد في الأرضي الفلسطينية يعادل ما يقارب 44% من نصيب الفرد في الأردن). كما يعادل متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية 70% من متوسط نصيب الفرد في مصر خلال عام 2010. علماً بأن متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية كان أعلى من نظيره في مصر حتى العام 2005، لكن بعد ذلك أصبح متوسط نصيب الفرد في مصر أعلى بكثير من نظيره الفلسطيني.

شكل (2-7): متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2001–2010)

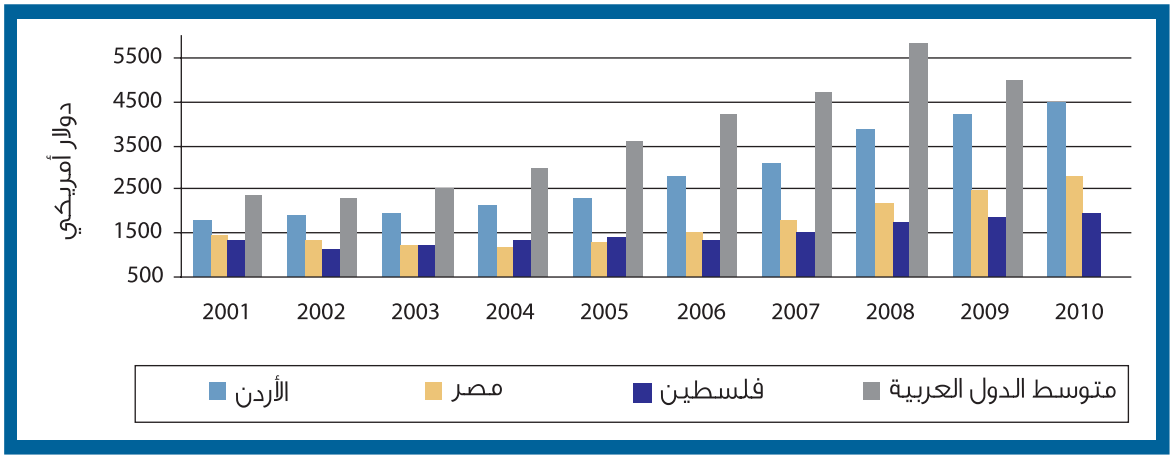

المصدر: جدول رقم (2-1).

أما على مستوى إسرائيل، فتشير البيانات أن متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي خلال عام 2010 يعادل أكثر من 14 ضعف متوسط دخل الفرد الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي يسري على جميع السنوات السابقة دون استثناء. وحتى في السنوات التي أعقبت توقيع اتفاق أسلو بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي كان متوسط دخل الفرد الإسرائيلي في تزايد شبه مستمر، في حين كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني في تذبذب مستمر، وفي بعض السنوات في حالة تراجع.

(7) استناداً إلى تصنيف البنك الدولي لعام 2010، فإن متوسط دخل الفرد الفلسطيني يأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط، التي تتراوح حدودها بين 996-3945 دولاراً.

شكل (2-8): متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل خلال الفترة (2001–2010)

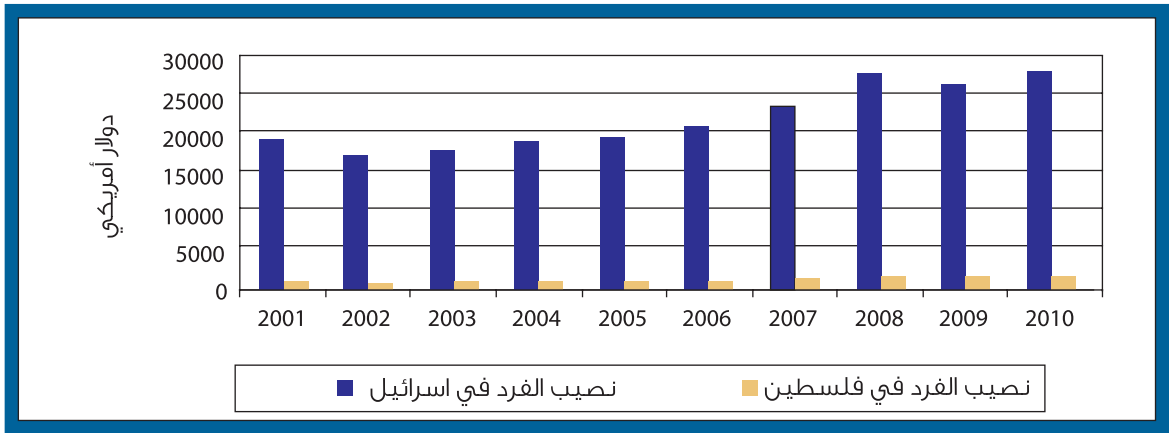

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.

2) معدلات التضخم والقوة الشرائية

أ. الأسعار والتضخم

تشير البيانات المتاحة حول الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية[8] إلى تزايد في مستويات التضخم (على أساس المعدل السنوي) خلال العام 2010 قياساً على ما كانت عليه في العام السابق. وتتأثر الأسعار في الأراضي الفلسطينية بشكل أساسي بالأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية والخارجية[9]. فقد شهد العام 2008 ارتفاعاً غير مسبوق في مستويات الأسعار بلغت نحو 10% على خلفية موجة الغلاء وارتفاع الأسعار التي اجتاحت العالم في ذلك الوقت. ومع تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2006-2007 جراء توقف المنح والمساعدات الدولية وانقطاع الرواتب، انخفض معدل التضخم إلى 2% نهاية العام 2007. أما في العام 2010 فقد شهد مؤشر غلاء المعيشة (معدل التضخم) في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً إلى 3.7% مقارنة مع 2.8% في العام 2009.

وفي هذا السياق، يشير الشكل (2-9) بوضوح إلى مدى الترابط بين معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية ونظيراتها في إسرائيل (التضخم المستورد من العالم الخارجي)، إضافة إلى تأثرها بمعدلات نمو الاقتصاد المحلي، حيث يرتفع مستوى الأسعار في الأراضي الفلسطينية بارتفاع مستوى الأسعار في إسرائيل، وكذلك بزيادة الطلب المحلي.

جغرافياً يظهر تباين واضح في معدلات التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث وصل معدل التضخم في الضفة الغربية خلال عام 2010 إلى 4.2% مقارنة مع 0.6% في عام 2009، بينما بلغ معدل التضخم في قطاع غزة 1.7% مقارنة مع 4.4% في عام 2009. ويعزى التراجع في معدل التضخم في قطاع غزة خلال عام 2010 إلى التخفيف النسبي للقيود المفروضة على المستوردات، فخلال فترة الإغلاق المشدد (2006-2008) كانت معدلات التضخم في القطاع أعلى بكثير من مثيلاتها في الضفة الغربية. لكن منذ بداية العام 2009، وتحديداً بعد انتهاء الحرب على القطاع اتخذت هذه المعدلات اتجاهاً تنازلياً، لتستقر مع نهاية عام 2010 عند مستوى أدنى من مستوى التضخم في الضفة العربية، عاكسة في ثناياها تخفيف القيود على المستوردات، خصوصاً من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية. أما في القدس فقد ارتفع معدل التضخم عام 2010 ليبلغ 5.2% مقارنة مع 3.5% خلال العام السابق.

(8) مصطلح «الأراضي الفلسطينية» في حالة الأرقام القياسية يشتمل على بيانات القدس، وفقاً لما ينشره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في سلسلة تقاريره الدورية حول الموضوع.

(9) أظهر تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد لعام 2010 (تقرير غير منشور) أن هناك علاقة وثيقة بين مؤشر أسعار الواردات (Cost of Import Index) ومعدل الأسعار في الأراضي الفلسطينية.

شكل (2-9): معدلات التضخم والنمو في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2001–2010)

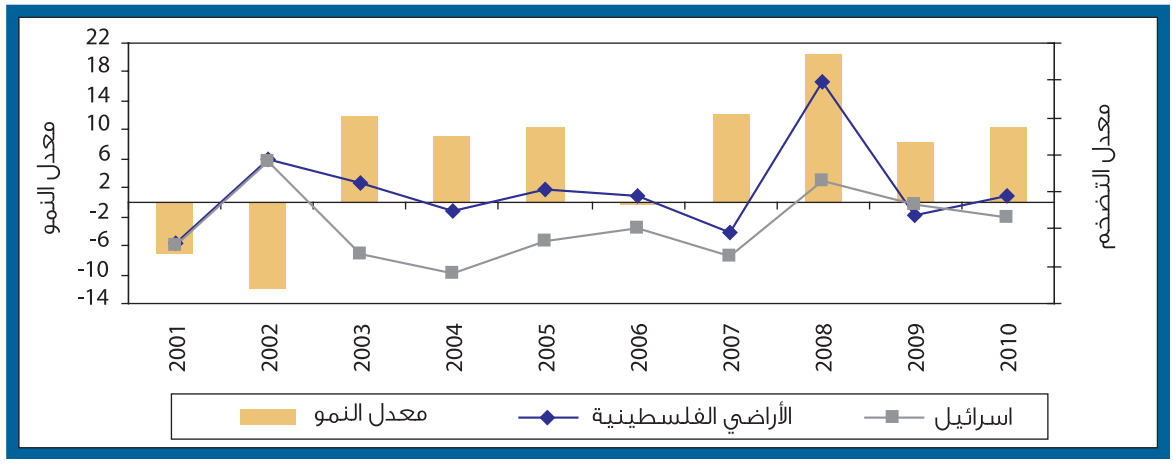

المصدر: جدول رقم (2-3).

من الواضح أن معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية يتبع بشكل أساسي التغير في معدلات أسعار مجموعات المواد الغذائية، والسكن، والنقل والمواصلات، خاصة وأن الأهمية النسبية لهذه المجموعات مجتمعة تشكل أكثر من نصف الوزن الترجيحي (57.9% من إجمالي الوزن الترجيحي) لسلة المستهلك الفلسطيني[10]. فقد أظهرت البيانات خلال عام 2010 ارتفاعاً في مؤشر مجموعة المواد الغذائية بنسبة 3.4% مقارنة بحوالي 3.6% عام 2009، جراء ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية خاصة في بداية النصف الثاني من عام 2010 الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في أسعار كثير من السلع الغذائية الأساسية ومعظم أنواع الخضار والفواكه. كما شهد مؤشر مجموعة السكن ارتفاعاً كبيراً ليبلغ 5.1% مقابل تراجع بحوالي 0.7% عام 2009، على خلفية تنفيذ العديد من مشاريع الإسكان، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على مواد البناء وبالتالي ارتفاع أسعارها. في حين أدى الارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات خلال العام 2010 إلى ارتفاع مؤشر النقل والمواصلات بحوالي 2.6% مقارنة بتراجع نسبته 2.6% في العام السابق. أما باقي مجموعات الإنفاق فلم يطرأ عليها تغيير يذكر، باستثناء مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية التي ارتفعت بحوالي 12.1% عام 2010 مقارنة مع 9.9% عام 2009، جراء زيادة الضرائب على مكونات هذه المجموعة.

شكل (2-10): الرقم القياسي العام في فلسطين ومؤشر الأسعار المحلي والعالمي للمواد الغذائية خلال الفترة (2005–2010)

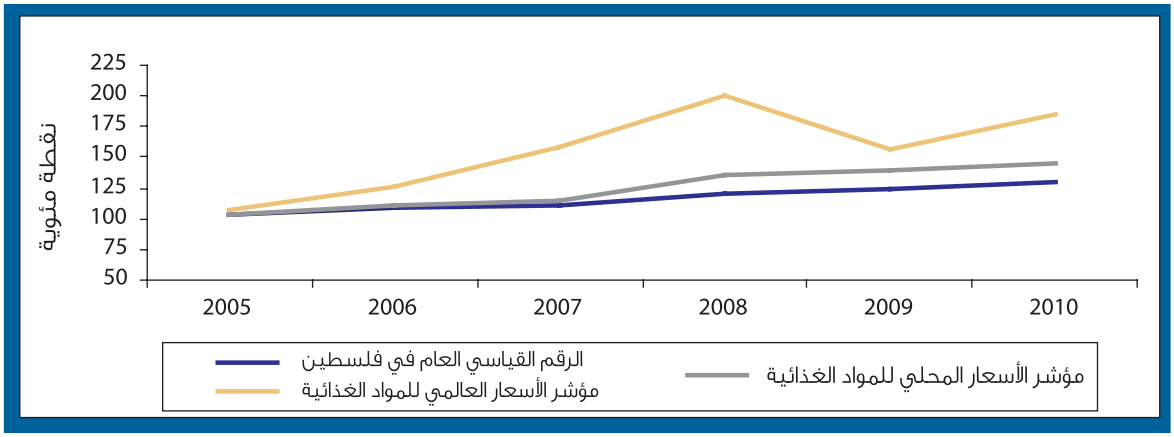

المصدر: جدول رقم (2-3). قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

(10) الأوزان الترجيحية في الأراضي الفلسطينية لكل من: مجموعة المواد الغذائية والمشروبات الرطبة، والمسكن ومستلزماته، والنقل والمواصلات هي 37.6%، 10.4%، و9.9% على التوالي.

تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية يعتبر من المعدلات المعتدلة مقارنة بالعديد من الدول المجاورة. فقد بلغ معدل التضخم في مصر خلال عام 2010 حوالي 11.7%، وفي الأردن 5%. وفي المملكة العربية السعودية وصل معدل التضخم إلى 5.4%، وفي لبنان 4.5%. أما في قطر فقد سجل العام 2010 معدل تضخم سالب بحوالي 2.4%. في حين بلغ معدل التضخم في إسرائيل حوالي 2.7% وهو ضمن المعدل السنوي المستهدف الذي يتراوح بين 1%-3%.

ب. القوة الشرائية[11]

تتأثر القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني بعاملين أساسيين هما، التغير في أسعار السلع والخدمات، وتذبذب أسعار صرف العملات المتداولة. فارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للأفراد، في حين أن تذبذب سعر الصرف يؤثر بشكل أساسي على الأفراد الذين يتقاضون رواتبهم بالعملات الأخرى غير الشيقل الإسرائيلي، أو من يتعاملون بهذه العملات من التجار والمواطنين على حد سواء[12]. إذ تنخفض قدرتهم الشرائية بانخفاض قيمة هذه العملات مقابل الشيقل الإسرائيلي. لذلك فمن الضروري التمييز بين الأفراد الذين يتقاضون رواتبهم بالشيقل الإسرائيلي وأولئك الذين يتقاضون رواتبهم بالعملات الأخرى.

فالقوة الشرائية للشيقل الإسرائيلي في السوق الفلسطيني انخفضت خلال عام 2010 بمقدار ارتفاع أسعار السلع والخدمات (معدل التضخم)، أي ما يعادل 3.7% على مستوى الأراضي الفلسطينية (حوالي 4.2% على مستوى الضفة الغربية و1.7% على مستوى قطاع غزة)، وذلك بافتراض ثبات الدخول النقدية. أما بالنسبة للقوة الشرائية للدولار الأمريكي أو الدينار الأردني فهي تتأثر، بالإضافة إلى تغير الأسعار، بالتغير في سعر صرف هذه العملات مقابل الشيقل الإسرائيلي. ويظهر الشكل (2-11) تراجعاً في قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 5.1% لصالح الشيقل الإسرائيلي، الذي بلغ متوسط سعر صرفه 3.73 شيقل لكل دولار خلال عام 2010 متراجعاً عن متوسطه البالغ 3.93 عام 2009، وانعكس بدوره سلباً على القوة الشرائية وثروة الأفراد الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار الأمريكي أو الدينار الأردني[13].

شكل (2-11): متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي خلال الفترة (2001–2010)

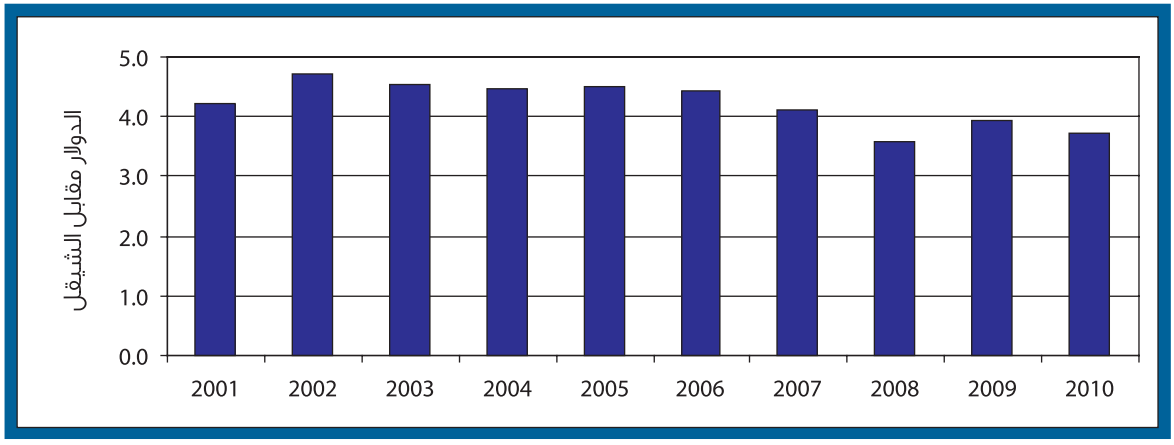

المصدر: جدول رقم (2-3).

(11) تعرّف القوة الشرائية بأنها «القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام وحدة العملة» وتعتمد على معدل التضخم وسعر صرف العملة، معبراً عنها بالصيغة (القوة الشرائية = معدل التغير في سعر صرف العملة – معدل التضخم).

(12) تجدر الإشارة إلى أن شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني تتعامل بالدولار الأمريكي والدينار الأردني: موظفي وكالة الغوث (الأونروا)، المؤسسات الأجنبية غير الربحية، مؤسسات التعليم العالي، والعديد من مؤسسات القطاع الخاص تدفع رواتب موظفيها بالدولار الأمريكي أو الدينار الأردني، أضف إلى ذلك وجود شريحة كبيرة من التجار تستخدم الدولار الأمريكي أو الدينار الأردني في تعاملاتهم التجارية.

(13) يرتبط الدينار الأردني بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي، لذا فان أي تغير في سعر صرف الدولار الأمريكي ينعكس مباشرة على قيمة الدينار الأردني.

فالمواطن الفلسطيني الذي يتقاضى راتبه بالدولار الأمريكي (أو الدينار الأردني) خسر خلال عام 2010 حوالي 8.8% من قدرته الشرائية نتيجة لارتفاع الأسعار بحوالي 3.7% وتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي بحوالي 5.1%. ويظهر الشكل (2-12) تراجعاً في القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 بنحو 8.8% مقارنة بتحسن بلغ حوالي 6.8% خلال العام 2009.

تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار المقرون بالتراجع المستمر في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي خلال الفترة 2003–2010 قد أدى إلى تراجع القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني بحوالي 55% خلال هذه الفترة. فالأسعار ارتفعت خلال تلك الفترة بحوالي 33.6% على أساس تراكمي، في حين انخفض سعر صرف الدولار مقابل الشيقل بحوالي 22% على أساس تراكمي خلال نفس الفترة[14]. أي أن المواطن الفلسطيني قد خسر أكثر من نصف ثروته (مقومة بالدولار أو الدينار) خلال الفترة المذكورة نتيجة لتغير الأسعار وتقلب أسعار صرف العملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية.

يذكر في هذا الشأن، أن العديد من المؤسسات التي تدفع رواتب موظفيها بعملة الدولار الأمريكي أو الدينار الأردني قد عمدت خلال الفترة الماضية إلى تثبيت سعر صرف هذه العملات مقابل الشيقل الإسرائيلي لموظفيها، كوكالة الغوث، والعديد من الجمعيات الأهلية، وبعض شركات القطاع الخاص، وبعض المصارف، والجامعات مؤخراً.

شكل (2-12): التغير في القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2001–2010)

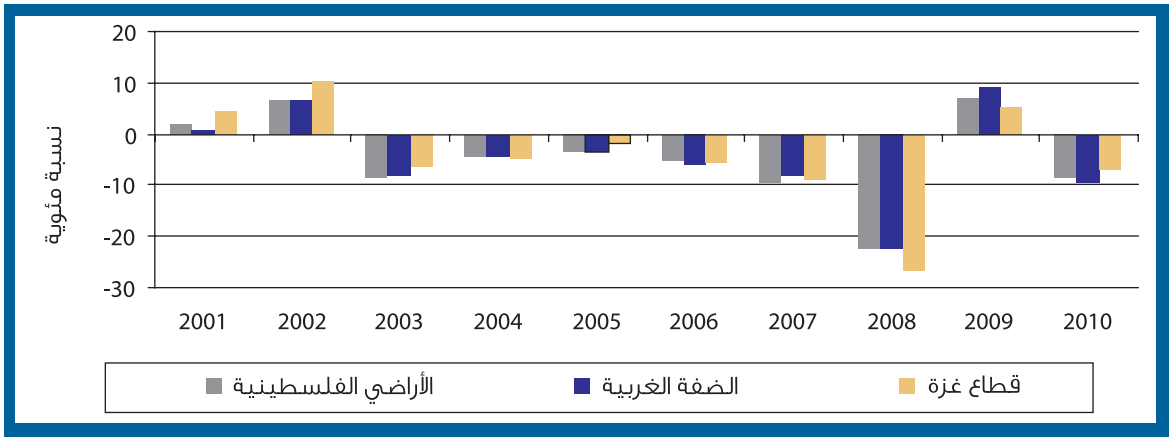

المصدر: جدول رقم (2-3).

3) سوق العمل (السكان والقوى العاملة)

أ. السكان

أظهرت البيانات الديموغرافية أن عدد السكان الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية قد بلغ في منتصف العام 2010 حوالي 4 مليون نسمة، منهم 62.1% يعيشون في الضفة الغربية (6.1% تقريباً يسكنون في القدس، ذلك الجزء الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967)، مقابل 37.9% في قطاع غزة. كما أشارت البيانات إلى تزايد في القوى البشرية (الأفراد فوق سن 15 سنة) بنسبة 3.7% مقارنة مع العام 2009، لتصل إلى 2.4 مليون نسمة (الضفة الغربية 64.1%، قطاع غزة 35.9%).

ب. حجم القوى العاملة

شكلت القوى العاملة في العام 2010 ما نسبته 41.1% من حجم القوى البشرية (بواقع 43.7% في الضفة الغربية و36.4% في قطاع غزة) مقارنة بحوالي 41.6% في العام 2009، وذلك بعد ارتفاعها خلال العام 2010 بنسبة 2.6% لتصل إلى 976 ألف عامل، موزعين بين الضفة الغربية بواقع 665 ألف عامل، وقطاع غزة بواقع

(14) ينطبق ذلك أيضاً على الدينار الأردني، نظراً لارتباطه بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت.

311 ألف عامل. وفي ذات السياق، توزعت القوى العاملة بين عاملين بواقع 76.3%، وعاطلين عن العمل بواقع 23.7%، مقارنة مع 75.5% عاملين، و24.5% عاطلين عن العمل عام 2009. أما على صعيد الجنس، فلم يطرأ تغيير على مشاركة الرجال في القوى العاملة التي بقيت عند مستوى 67% عام 2010، مقابل تراجع مشاركة النساء إلى 14.7% مقارنة مع 15.5% من حجم القوى العاملة في عام 2009.

ج. العمالة

ارتفع عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 بحوالي 3.6% مقارنة مع العام السابق، ليبلغ 744 ألف عامل، استوعب منهم السوق المحلي (الضفة الغربية وقطاع غزة) نحو 89.5%، فيما استوعب سوق العمل الإسرائيلي حوالي 10.5%، جميعهم من الضفة الغربية، إذ لا يسمح لأي عامل من قطاع غزة بدخول إسرائيل بهدف العمل فيها. وكان عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل قد ارتفع خلال العام 2010 بحوالي 6.8% مقارنة بالعام 2009 ليصل إلى 78 ألف عامل. كما ارتفع عدد العاملين في السوق المحلي (الضفة الغربية وقطاع غزة) بحوالي 3.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 666 ألف عامل خلال العام 2010، أستوعب منهم القطاع الخاص 73.1%، فيما استوعب القطاع الحكومي 26.9%. يذكر أن نسبة الزيادة في عدد العاملين في القطاع الخاص خلال العام 2010 قد بلغت 4.3%، في حين بلغت هذه النسبة في القطاع العام حوالي 0.6%، في إشارة إلى مواصلة الحكومة سياسة تقنين التوظيف في القطاع العام.

كما استوعب سوق العمل في الضفة الغربية ما يقارب من 473 ألف عامل، أو ما نسبته 71% من إجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي، في حين استوعب سوق العمل في قطاع غزة 193 ألف عامل، أو ما يعادل 29% من إجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي. وتعد هذه الأرقام أفضل من نظيراتها المسجلة في العام 2009، التي تشير إلى 456 ألف عامل في الضفة الغربية و189 ألف عامل في قطاع غزة.

شكل (2-13): توزيع العاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل خلال الفترة (2001–2010)

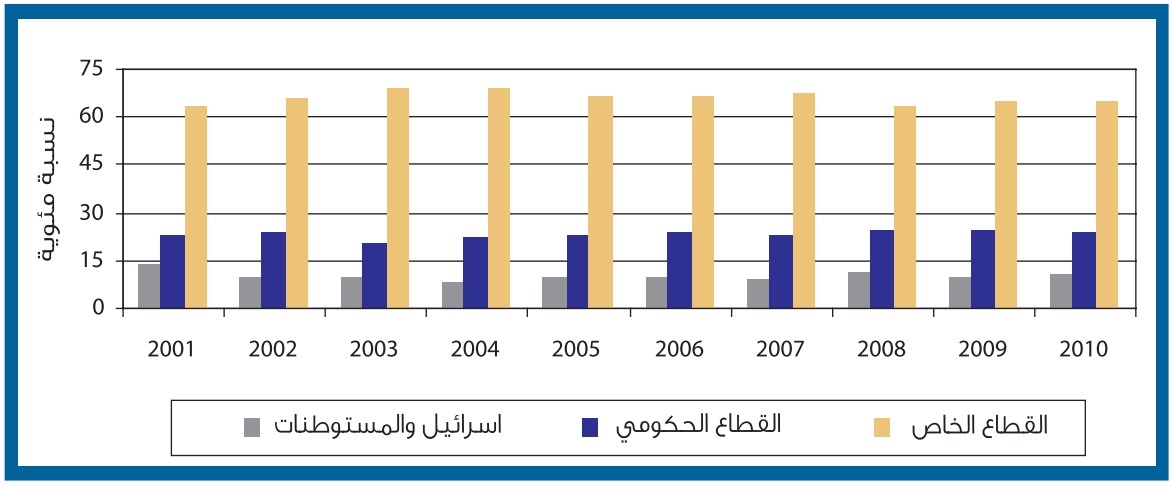

المصدر: جدول رقم (2-4).

وكما في السنوات السابقة، استحوذ قطاع الخدمات خلال عام 2010 على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة بلغت 38.4%، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر اقتصاد خدماتي بشكل أساسي. واحتل قطاع التجارة والفندقة المرتبة الثانية بنسبة 19.2% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية. في حين استوعب قطاع الإنشاءات 13.2%، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك نحو 11.8%، وقطاع الصناعة (التعدينية والتحويلية) حوالي 11.4%، وأخيراً استوعب قطاع النقل والتخزين والاتصالات ما نسبته 5.9% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية.

شكل (2-14): توزيع العاملين الفلسطينيين حسب النشاط الاقتصادي خلال العام 2010

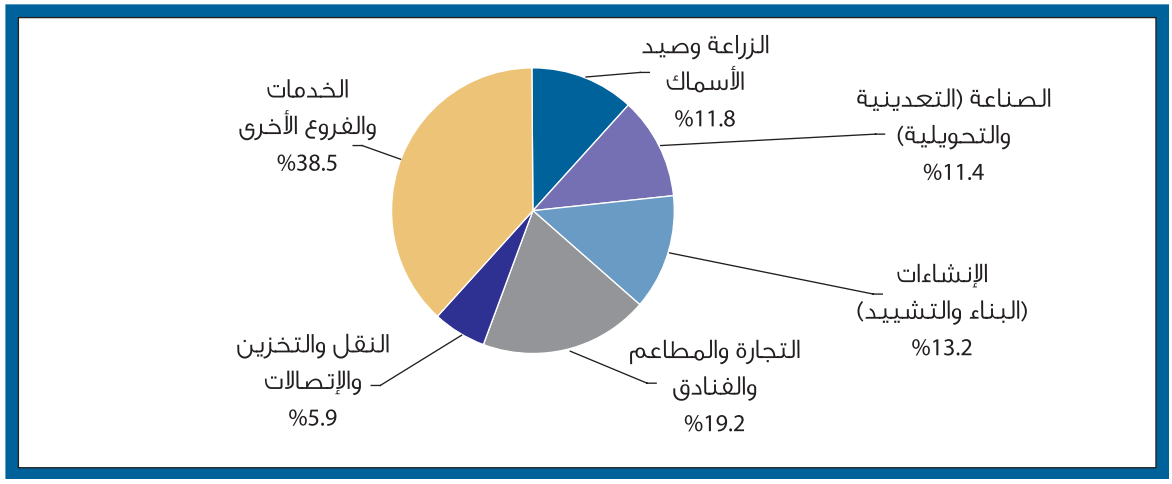

المصدر: جدول رقم (2-4).

د. معدلات البطالة

شهدت معدلات البطالة استجابة محدودة للتحسن الذي طرأ على أداء الاقتصاد الفلسطيني، لتبقى من أعلى المستويات في معظم دول العالم. فقد تراجعت معدلات البطالة خلال عام 2010 إلى 23.7% من القوى العاملة، مقارنة مع 24.6% في العام 2009. وعلى مستوى الضفة الغربية تراجع معدل البطالة من 17.7% في العام 2009 إلى 17.2% عام 2010، بينما تراجعت نسبة البطالة في قطاع غزة من 38.6% إلى 37.8% خلال نفس الفترة. تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تراجع معدلات البطالة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، إلا أنها بقيت في قطاع غزة أعلى من متوسط الفترة (2001–2010) البالغ 34.9%. أما في الضفة الغربية فقد كان الوضع أفضل حالاً، حيث كان معدل البطالة في العام 2010 أقل من متوسط الفترة (2001–2010) البالغ 20.7%، في دلالة واضحة إلى كون الوضع الاقتصادي في الضفة أفضل مما في القطاع. ويعود السبب في ذلك إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ منتصف العام 2007 والذي أدى بشكل أساسي إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية في القطاع مسبباً ارتفاعاً في معدلات البطالة.

شكل (2-15): معدلات البطالة حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (2001–2010)

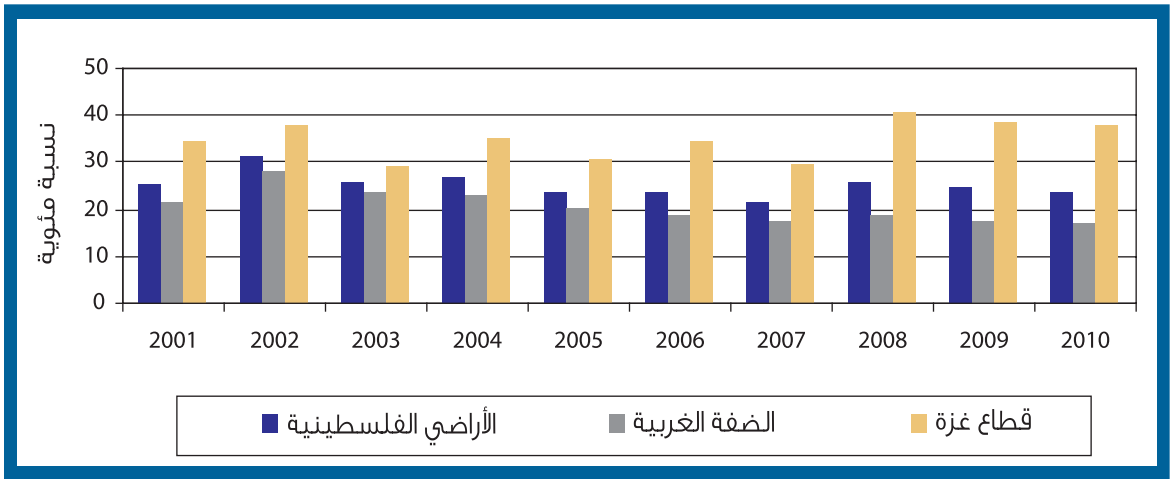

المصدر: جدول رقم (2-4).

كما انخفض معدل البطالة، حسب التعريف الموسع[15]، في الأراضي الفلسطينية ليصل إلى 30.1% في العام 2010 مقارنة مع 31.7% في العام السابق. توزعت بواقع 23.4% في الضفة الغربية، و43.8% في قطاع غزة، وحوالي 29.7% للذكور، مقابل 31.6% للإناث. بشكل عام لا تزال معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة، وتشكل تحدي رئيس للاقتصاد.

هـ. معدل الأجر اليومي

أظهرت البيانات تبايناً واضحاً في أجور العاملين خلال العام 2010، فمن ناحية، لم يطرأ أي تغيير يذكر على أجر العاملين في الضفة الغربية، في مقابل تراجع أجر العاملين في قطاع غزة، وارتفاع أجر العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من ناحية أخرى بما يقارب العشرة شواقل في اليوم الواحد. ففي الوقت الذي بقي فيه معدل الأجر اليومي الإسمي في الضفة الغربية ثابتاً عند مستوى 85.8 شيقلاً في اليوم الواحد، مقارنة مع 85.9 شيقل خلال العام 2009، انخفض معدل الأجر الاسمي للعاملين في قطاع غزة بنسبة 7.3% مقارنة مع العام السابق، ليبلغ 58.1 شيقل لليوم الواحد خلال عام 2010، وذلك على خلفية تراجع أجر العاملين في القطاع الخاص إلى مستوى 41.5 شيقل لليوم الواحد. علماً بأن القطاع الخاص يوظف حوالي 54% من إجمالي العاملين في قطاع غزة. وفي المقابل، ارتفع معدل أجر الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بنسبة 6.7% عما كان عليه في العام 2009 ليبلغ 158 شيقل باليوم الواحد.

شكل (2-16): معدل الأجر اليومي الاسمي بالشيقل الإسرائيلي خلال الفترة (2001–2010)

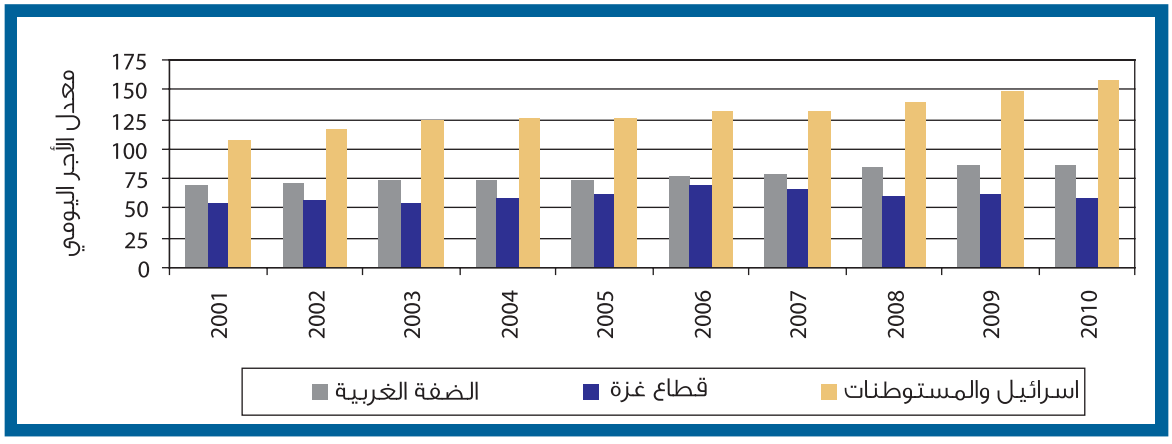

المصدر: جدول رقم (2-4).

تجدر الإشارة إلى أن معدلات أجور العاملين في قطاع غزة تعتبر الأكثر تدنياً وتذبذبا وتأثراً بالأوضاع السياسية والاقتصادية على حد سواء. فقد أدى انقطاع الرواتب خلال الفترة 2006-2007 وما تلاه من انقسام وعزلة وحصار إسرائيلي منذ منتصف العام 2007 إلى خلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين، أثرت بشكل سلبي على أجور العاملين في القطاع الخاص، وأدت إلى تراجع معدلات الأجور في القطاع بشكل عام خلال هذه الفترة، لتصل إلى 58.1 شيقل عام 2010 مقارنة مع 69.1 عام 2006. أما في الضفة الغربية فقد كان الوضع أكثر استقراراً، والذي انعكس بشكل واضح على معدلات أجور العاملين، لتبقى ثابتة تقريباً عند مستوى 85.5 شيقل يومياً خلال السنوات الثلاث الماضية.

وإذا ما أخذ معدل التضخم البالغ 4.2% في الضفة الغربية، و1.7% في قطاع غزة بعين الاعتبار، فإن معدل الأجر الحقيقي[16] يكون قد انخفض خلال العام 2010 بنسبة 4.4% في الضفة الغربية، وبنسبة 9% في

(15) حسب معايير منظمة العمل الدولية تشمل العاطلين عن العمل، والأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل.

(16) يعرف الأجر الحقيقي على أنه الأجر الإسمي مقسوماً على معدل الأسعار، أي أن التغير في معدل الأجر الحقيقي يساوي التغير في معدل الأجر الاسمي مطروحا منه معدل التضخم.

قطاع غزة، مقابل ارتفاع بنحو 2.4% للفلسطينيين العاملين في إسرائيل. ونظراً لكون نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل لا تتعدى 10.5% من حجم القوى العاملة، فإن تأثيرها محدود على مجمل الأجر الحقيقي للعمال الفلسطينيين في عام 2010.

شكل (2-17): التغير في معدلات الأجور حسب مكان العمل خلال الفترة (2001–2010)

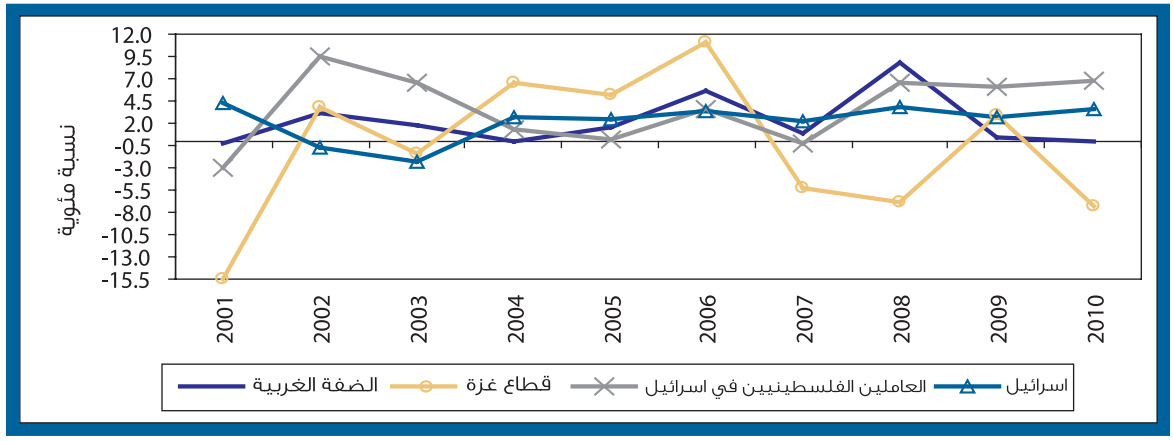

المصدر: جدول رقم (2-4)

و. معدل الإعالة الاقتصادية[17]

يرتبط معدل الإعالة الاقتصادية بدرجة أساسية بعدد السكان، بمن فيهم القوى العاملة. وعلى الرغم من نمو عدد السكان في الأراضي الفلسطينية بحوالي 3% خلال العام 2010، إلا أن معدل الإعالة الاقتصادية بقي ثابتاً عند مستوى 5.4 فرد لكل عامل (أي أن كل عامل فلسطيني يعيل 5.4 فرداً). علماً بأن هذا المعدل قد تراجع من 6.8 فرد/ عامل في العام 2002 إلى 5.4 فرد/ عامل في عام 2010، وإذا ما أخذ معدل النمو السكاني البالغ 2.9% خلال هذه الفترة بعين الاعتبار، يتبين أن التراجع في معدل الإعالة ناتج بدرجة أساسية عن زيادة عدد العاملين خلال تلك الفترة. وفي ذلك إشارة إلى تحسن أداء الاقتصاد الفلسطيني وتحسن قدرته على استيعاب العمالة خصوصاً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. أما على الصعيد الجغرافي فقد بقي معدل الإعالة الاقتصادية في الضفة الغربية عند مستوى 4.6 فرد لكل عامل، مقابل 7.9 فرد لكل عامل في قطاع غزة، كنتيجة أساسية لكون أداء الاقتصاد في الضفة الغربية أفضل مما في قطاع غزة، وما لذلك من انعكاسات على قدرة الاقتصاد على التوظيف واستيعاب العمالة، إضافة للكثافة السكانية في قطاع غزة.

شكل (2-18): معدل الإعالة الاقتصادية خلال الفترة (2001–2010)

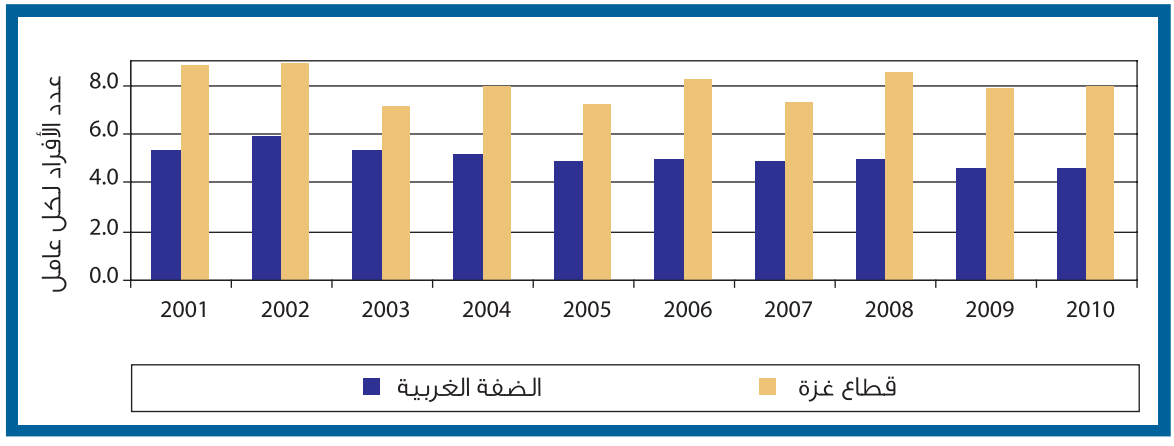

المصدر: جدول رقم (2-4)

(17) يعرف معدل الإعالة الاقتصادية بأنه إجمالي عدد السكان (بما فيهم العاملين) مقسوماً على عدد الأفراد العاملين.

صندوق رقم (2)
الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010.

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تراجع معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010. فقد تم تقدير خط الفقر (لأسرة مكونة من فردين بالغين وثلاثة أطفال) على أنه يساوي 2237 شيقل إسرائيلي، في حين قدر خط الفقر الشديد بما يعادل 1783 شيقل إسرائيلي. وبناء على ذلك، يتبين أن مستوى الفقر في الأراضي الفلسطينية تراجع من 26.2% عام 2009 إلى 25.7% عام 2010، مقابل ارتفاع في مستوى الفقر الشديد إلى 14.1% مقارنة مع 13.7% في العام 2009.

أما على الصعيد الجغرافي، فقد سجل قطاع غزة مستويات فقر أعلى من تلك المسجلة في الضفة الغربية، إذ وصل معدل الفقر في قطاع غزة إلى حوالي ضعف (38%) نظيره في الضفة الغربية (18.3%) خلال العام 2010. كما وصل معدل الفقر الشديد في القطاع إلى 23% مقارنة مع 8.8% في الضفة الغربية خلال نفس العام.

تجدر الإشارة إلى أن المساعدات الحكومية تلعب دوراً بالغ الأهمية في تخفيض نسبة الفقر والفقر الشديد. إذ بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية قبل المساعدات حوالي 30.9% مقارنة مع 25.7% بعد المساعدات، وبلغ الفقر الشديد نحو 19.2% مقارنة مع 14.1% بعد المساعدات خلال العام 2010. وفي المقابل، فإن ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني قد أسهم في ارتفاع معدلات الفقر الشديد خلال العام 2010.

4) القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

يمثل ميزان المدفوعات حلقة الوصل مع العالم الخارجي، والآلية التي تنتقل من خلاله آثار العوامل الخارجية على اقتصاديات الدول، وتحديداً من خلال الحركة التجارية، وتحويلات العاملين، والاستثمار المباشر وغير المباشر. أما في الحالة الفلسطينية فالقدرة على التأثير في ميزان المدفوعات يعتبر أمراً في غاية الصعوبة في ظل عدم التحكم بالمعابر والحدود، وفي ظل السياسات الإسرائيلية الممنهجة التي تعمل على زيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي. تلك العوامل التي كانت المسبب الرئيس وراء العجز الهيكلي المزمن في الحساب الجاري[18] طيلة السنوات الماضية (باستثناء العام 2008 الذي حقق فيه الحساب الجاري للمرة الأولى فائضاً نتيجة للمساعدات الضخمة التي قدمها المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية في ذلك العام). كما شهد العام 2010 تزايداً في عجز الحساب الجاري[19] بنسبة 2.3% عما كان عليه في العام 2009، ليرتفع إلى 832.6 مليون دولار، وبما يعادل 11.1% من الناتج المحلي الاسمي، على خلفية زيادة العجز في الميزان التجاري.

كما أظهرت البيانات تبايناً في أداء مكونات الحساب الجاري، فارتفع كل من صافي الدخل المحول من الخارج، وصافي التحويلات الجارية بدون مقابل بحوالي 38.6% و0.9% على الترتيب. ومقابل ذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 8.5% خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق. يشار إلى أن ارتفاع كل من الدخل والتحويلات الجارية قد أسهما في تخفيض عجز الحساب الجاري بحوالي 27.5% و2.6% على الترتيب، في حين أن تزايد العجز التجاري قد تسبب في زيادة عجز الحساب الجاري بحوالي 38.6%، لتكون المحصلة تزايد في عجز الحساب الجاري بنسبة 8.5% قياساً على ما كان عليه في العام 2009.

فقد أظهرت حركة التجارة الخارجية تزايداً في عجز الميزان التجاري بنسبة 8.5% خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق، ليرتفع إلى 3.7 مليار دولار. وبالرغم من هذه الزيادة إلا أن عجز الميزان التجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي قد تراجع بنحو نقطة مئوية إلى ما يقارب 50% مقارنة بنحو 50.9% خلال العام

(18) الحساب الجاري = الميزان التجاري + صافي الدخل المحول من الخارج + التحويلات الجارية بدون مقابل.

(19) تجدر الإشارة إلى أن بيانات العام 2010 قد تم تقديرها من قبل سلطة النقد وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

2009. ويعزى السبب في زيادة العجز التجاري إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات بنسبة أكبر من تلك الزيادة المتحققة في الصادرات، إذ ارتفعت الواردات بنسبة 7.2% عما كانت عليه في العام 2009، لتبلغ 4671.8 مليون دولار، مقابل ارتفاع الصادرات بحوالي 1.8% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 934.9 مليون دولار خلال نفس العام. تجدر الإشارة إلى أن مساهمة الصادرات في إجمالي الناتج المحلي قد بلغت في المتوسط خلال الفترة (2001– 2010) حوالي 12.9%، مقابل 65.9% متوسط مساهمة الواردات خلال نفس الفترة. كما شكلت الصادرات خلال الفترة (2001–2010) حوالي 20% من إجمالي الواردات، وتعتبر هذه النسبة قليلة مقارنة بباقي دول العالم، ففي الأردن على سبيل المثال بلغت هذه النسبة 37.7%، وفي إسرائيل وصلت هذه النسبة 97.2%.

شكل (2-19): الميزان التجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي خلال الفترة (2001–2010)

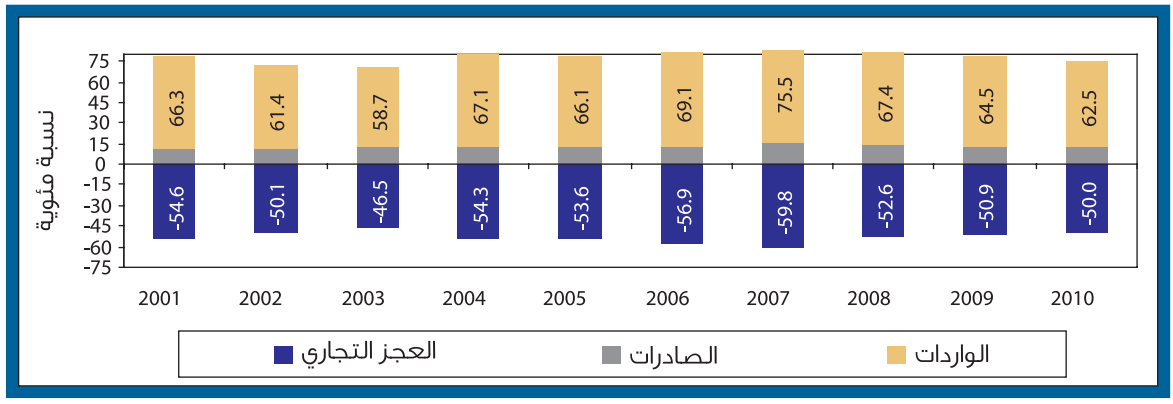

المصدر: جدول رقم (2-5).

كما أظهرت البيانات استمرار التراجع في شروط التبادل التجاري، الذي انخفض إلى 0.9 نقطة خلال العام 2010 مقارنة مع 1.1 نقطة في عام 2001، مما يعني خسارة الاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاديات الأخرى[20]. فالتراجع في هذا المؤشر يعني أن العائد من الصادرات أقل من المدفوعات على الواردات.

شكل (2-20): التغير السنوي في شروط التبادل التجاري للفترة (2001–2010)

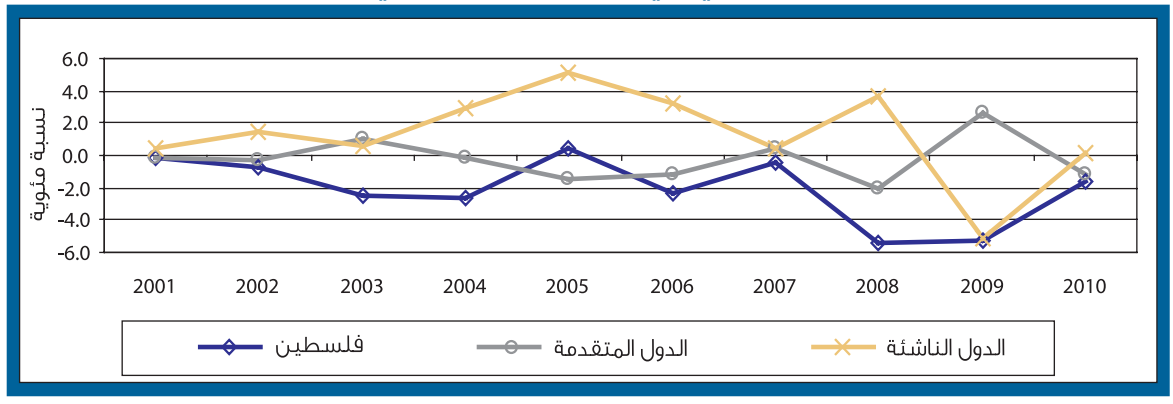

المصدر: جدول رقم (2-5)

أما بالنسبة لصافي الدخل المحول من الخارج، فقد ارتفع خلال العام 2010 بنسبة 38.6% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 758.3 مليون دولار، على خلفية الزيادة في المقبوضات (تعويضات العاملين وعوائد الاستثمار)، التي ارتفعت بحوالي 33.4% مقارنة بالعام 2009، لتبلغ 788.3 مليون دولار، جراء ارتفاع تعويضات

(20) تعرف شروط التبادل التجاري على أنها الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار الواردات.

العاملين[21] بنحو 37.1%. في حين ارتفعت عوائد الاستثمار بنسبة 19.6% خلال العام 2010 لتصل قيمتها إلى 149.2 مليون دولار، علماً بأنها تشكل حوالي 18.9% من إجمالي المقبوضات. وفي المقابل تراجعت المدفوعات من 43.6 مليون دولار في عام 2009، إلى نحو 30 مليون دولار في عام 2010، على خلفية تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى تراجع عائد هذه الاستثمارات، جراء التدني في معدلات الفوائد.

شكل (2-21): الدخل المحول من الخارج–هيكل المقبوضات خلال الفترة (2001–2010)

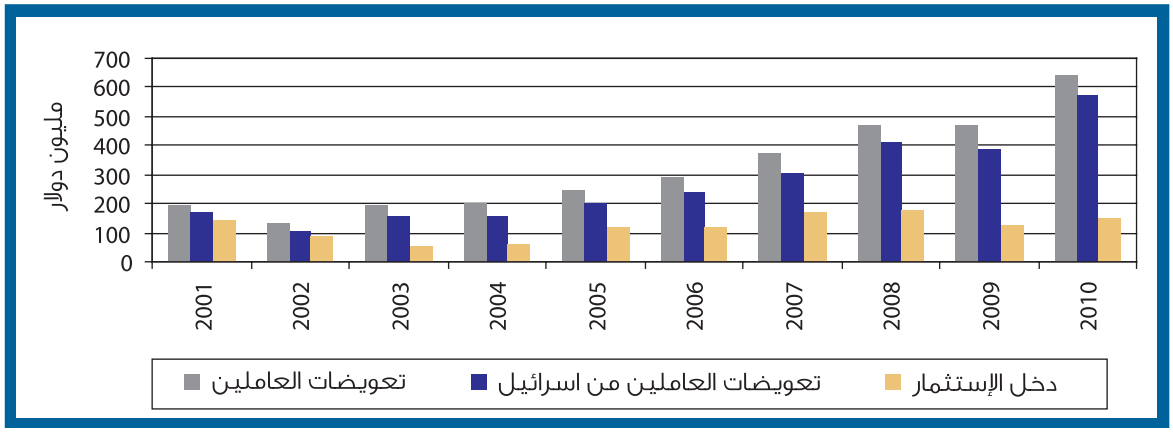

المصدر: جدول رقم (2-5)

كما ارتفع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بشكل طفيف خلال العام 2010، وبما يقارب 0.9% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 2.1 مليار دولار، مدفوعة بزيادة التدفقات الداخلة إلى فلسطين بحوالي 2.9% لتبلغ 2.4 مليار دولار خلال العام 2010، وذلك على الرغم من تراجع تدفقات القطاع العام، في إشارة إلى تزايد التدفقات المتجهة نحو القطاع الخاص. فقد زادت تدفقات القطاع الخاص بحوالي 28.3% لتصل إلى 1.1 مليار دولار، مقابل تراجع تدفقات القطاع الحكومي بحوالي 12.2% لتنخفض إلى 1.3 مليار دولار خلال العام 2010، جراء تراجع المساعدات والمنح الرسمية المقدمة للسلطة الفلسطينية. وفي المقابل، ارتفعت التدفقات الخارجة من فلسطين بما يقارب 24.7% خلال نفس الفترة لتبلغ 244 مليون دولار.

شكل (2-22): مكونات التحويلات الجارية كنسبة من صافي التحويلات الجارية خلال الفترة (2001–2010)

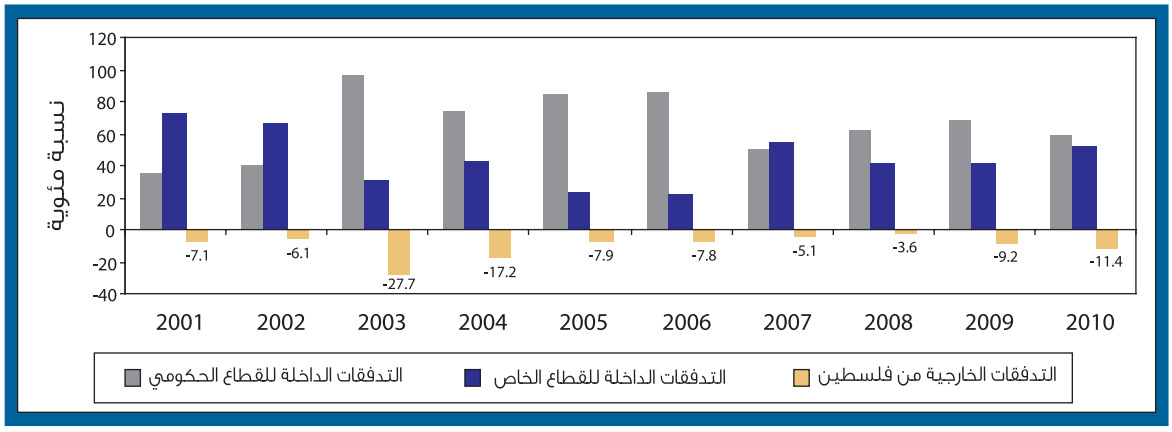

المصدر: جدول رقم (2-5).

(21) يشار إلى أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والتي تشكل ما يقارب 89.7% من إجمالي تعويضات العاملين وحوالي 72.7% من إجمالي المقبوضات، قد ارتفعت بنحو 46.7% خلال العام 2010 لتبلغ 573.4 مليون دولار.

أما الحساب الرأسمالي فقد تراجع خلال العام 2010 بنحو 29.2% مقارنة بالعام السابق، لينخفض إلى 504.7 مليون دولار، على خلفية تراجع التدفقات الداخلة إلى فلسطين. كما شهد الحساب المالي تراجعاً بمقدار 328 مليون دولار خلال نفس الفترة، على خلفية تراجع كل من الاستثمارات الفلسطينية في الخارج بقيمة 343.9 مليون دولار، والاستثمارات الأجنبية في فلسطين بنحو 15.9 مليون دولار.

ويشير الحساب المالي إلى حدوث تراجع في صافي الاستثمارات الأخرى (العملة والودائع) خلال العام 2010، جراء تراجع كل من الاستثمارات الفلسطينية في الخارج بمقدار 286.6 مليون دولار، والاستثمارات الأجنبية في فلسطين بقيمة 109.8 مليون دولار. كما تراجعت الأصول الاحتياطية لسلطة النقد الفلسطينية بمقدار 91.1 مليون دولار خلال نفس العام، على خلفية تراجع استثماراتها الخارجية. في المقابل، أشارت البيانات إلى ارتفاع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين بمقدار 52.6 مليون دولار خلال العام 2010، إضافة إلى ارتفاع الاستثمارات الفلسطينية المباشرة في الخارج بقيمة 10.6 مليون دولار. كما أشارت البيانات إلى ارتفاع صافي استثمار الحافظة بمقدار 18.1 مليون دولار، جراء ارتفاع الخصوم بنحو 41.3 مليون دولار، وتراجع الأصول في الخارج بقيمة 23.2 مليون دولار.

شكل (2-23): مكونات الحساب المالي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2001–2010)

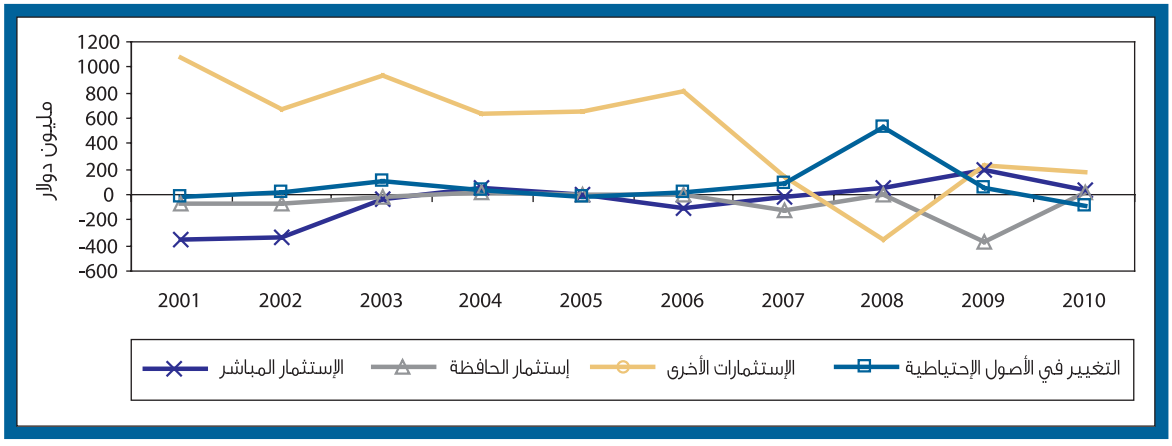

المصدر: جدول رقم (2-5)

5) المالية العامة

أسهمت الإصلاحات التي قامت بها السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة الماضية، وعلى وجه التحديد خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في تعزيز قدراتها في مجال التحكم بالنفقات وترشيدها، وتحسين إمكانات التحصيل الضريبي، وتطبيق مزيد من الإجراءات المتعلقة بالشفافية المالية والمسائلة بما يتوافق مع المعايير الدولية، الأمر الذي ساهم في تراجع اعتماد السلطة الوطنية على المنح والمساعدات الخارجية لتمويل نفقاتها. وعلى إثر هذه الإصلاحات، شهد العجز الجاري تراجعاً ملموساً بنسبة 35.6% خلال العام 2010 لينخفض إلى 1.1 مليار دولار مقارنة مع 1.6 مليار دولار في العام 2009. وفيما يلي تفصيل لبنود كل من الإيرادات والنفقات الحكومية خلال العام 2010.

أ. الإيرادات العامة

شهد إجمالي صافي الإيرادات المحلية[22] ارتفاعاً بنسبة 24.5% خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 1.9 مليار دولار (وفق الأساس النقدي)، وهو نفس المبلغ المستهدف في الموازنة العامة للعام 2010. فقد شهدت الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية) تحسناً ملحوظاً خلال العام 2010، بارتفاعها بنسبة

(22) تمثل مجموع كل من الإيرادات الضريبية، وغير الضريبية وإيرادات المقاصة مطروحا منها الإرجاعات الضريبية.

27.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 745 مليون دولار، على خلفية تزايد الإيرادات الضريبة بحوالي 57% عما كانت عليه عام 2009، لتصل إلى 474 مليون دولار في العام 2010. وهذا مؤشر واضح على تحسن أداء وزارة المالية في مجال تحصيل الضرائب ونظم الجباية للرسوم والضرائب المختلفة، خاصة ضريبة القيمة المضافة، دون الحاجة لرفع نسبة الضريبة. كما أسهم النشاط الاقتصادي الذي شهده العام 2010 بشكل ايجابي في زيادة العائدات الضريبية. وفي المقابل، تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 4.6% خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق، لتنخفض إلى 271 مليون دولار، على خلفية تراجع الإيرادات من رخص مزاولة المهنة بحوالي 112 مليون دولار[23]. غير أن الارتفاع الحاصل في الإيرادات الضريبية قد عوض التراجع في الإيرادات غير الضريبية. يضاف إلى ذلك التراجع في الرديات الضريبية إلى 76 مليون دولار مقارنة مع 127 مليون دولار في عام 2009.

شكل (2-24): هيكل الإيرادات العامة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010

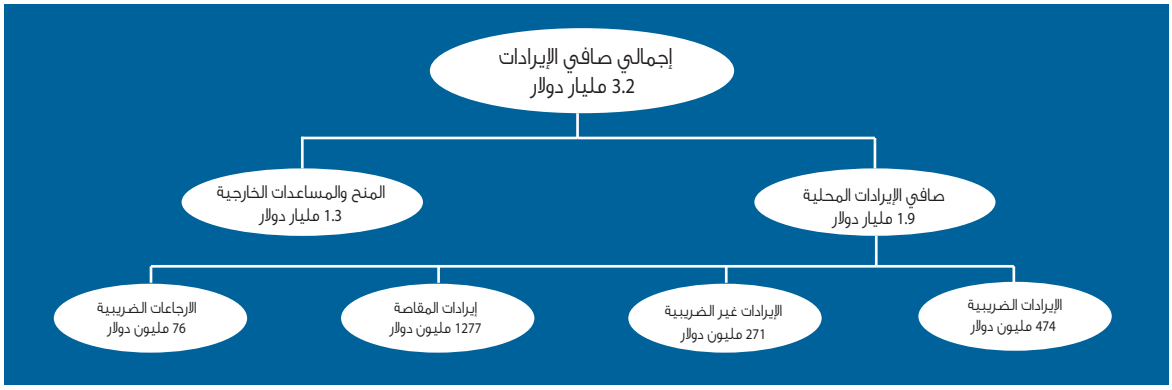

المصدر: بيانات وزارة المالية.

أما إيرادات المقاصة التي تشكل الجزء الأكبر من إيرادات السلطة الفلسطينية، فقد ارتفعت في العام 2010 بنسبة 15.5% لتبلغ 1.26 مليار دولار، نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، والتخفيف الجزئي للقيود المفروضة على قطاع غزة والسماح لبعض السلع والخدمات بالتدفق إلى القطاع، خاصة السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، مما ساهم في زيادة العائدات الضريبة التي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية (إيرادات المقاصة).

وشكلت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية حوالي 24.6% و14.1% من إجمالي صافي الإيرادات المحلية خلال عام 2010 على الترتيب. في حين استحوذت إيرادات المقاصة على 65.3%، والإرجاعات الضريبية على -4% من إجمالي صافي الإيرادات خلال عام 2010. كما شكل إجمالي صافي الإيرادات المحلية ما نسبته 25.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، مقارنة بحوالي 22.9% عام 2009. وارتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية وصافي الإقراض خلال العام 2010 إلى 65.8% مقارنة مع 48.6% عام 2009. وهو ما يتوافق مع توجهات السلطة الفلسطينية القاضية بمزيد من الاعتماد على الموارد المالية المحلية لتغطية النفقات.

ب. النفقات العامة

شهدت النفقات العامة (الجارية والتطويرية) تراجعاً للعام الثاني على التوالي، وبما يتفق وسياسة الحكومة الفلسطينية الهادفة إلى ترشيد (خفض) النفقات، لتقليل الاعتماد على الدعم والتمويل الخارجي. فقد تراجعت النفقات العامة خلال العام 2010 بنسبة 3.5% مقارنة مع عام 2009، لتنخفض إلى 3.3 مليار دولار، توزعت بين نفقات جارية بنسبة 91.6% ونفقات تطويرية بنسبة 8.4%. ويعزى تراجع النفقات العامة إلى الانخفاض الذي طرأ تحديداً على النفقات الجارية وصافي الإقراض بنسبة 6.5% عن مستواها في العام 2009،

(23) تجدر الإشارة إلى أن بند رخص مزاولة المهنة في عام 2009 تضمن مبلغ 100 مليون دولار تم دفعها لمرة واحدة من قبل شركة جوال وزين للاتصالات في إطار عملية الدمج بينهما.

لتصل إلى حوالي 3 مليار دولار، جراء التراجع في نفقات غير الأجور بنحو 14.3% لتبلغ 1.2 مليار دولار عام 2010، إضافة إلى انخفاض صافي الإقراض بنسبة 29.4% إلى 264 مليون دولار.

شكل (2-25): هيكل النفقات العامة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010

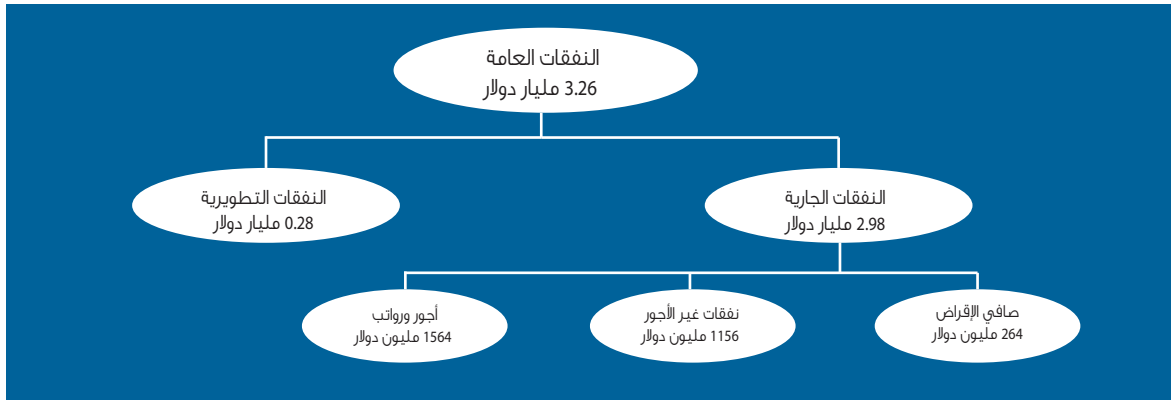

المصدر: بيانات وزارة المالية.

شكلت نفقات أجور ورواتب الموظفين (المدنيين والعسكريين) خلال عام 2010 حوالي 52.4% من إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض، مرتفعة بنسبة 6.6% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى 1.6 مليار دولار. ويعتبر هذا الارتفاع طبيعياً ومبرراً نظراً لتعيين موظفين جدد على الكادر الحكومي، إضافة إلى العلاوات الممنوحة للموظفين بدل غلاء المعيشة والعلاوات السنوية. أما نفقات غير الأجور ممثلة بالنفقات التشغيلية والتحويلية، فقد شكلت خلال عام 2010 ما نسبته 38.9% من إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض، بعد تراجعها بنسبة 14.3%، لتبلغ 1.2 مليار دولار. في حين شكل صافي الإقراض[24] ما نسبته 8.8% من النفقات الجارية، منخفضاً بنحو 29.6% عن العام 2009، ليبلغ 264 مليون دولار. ونظراً لكون هذا البند لا ينم عن سياسة اقتصادية معتمدة ذات أهداف مدروسة، فقد عملت الحكومة الفلسطينية على الحد من تعاظمه وتقنينه من خلال تحسين تحصيل فواتير المرافق من قبل المجالس المحلية، وتبني عدد من السياسات التحفيزية لتشجيعها على الالتزام بدفع المستحقات المترتبة عليها.

شكل (2-26): تطور إجمالي صافي الإيرادات والنفقات الجارية وصافي الإقراض خلال الفترة (2001–2010)

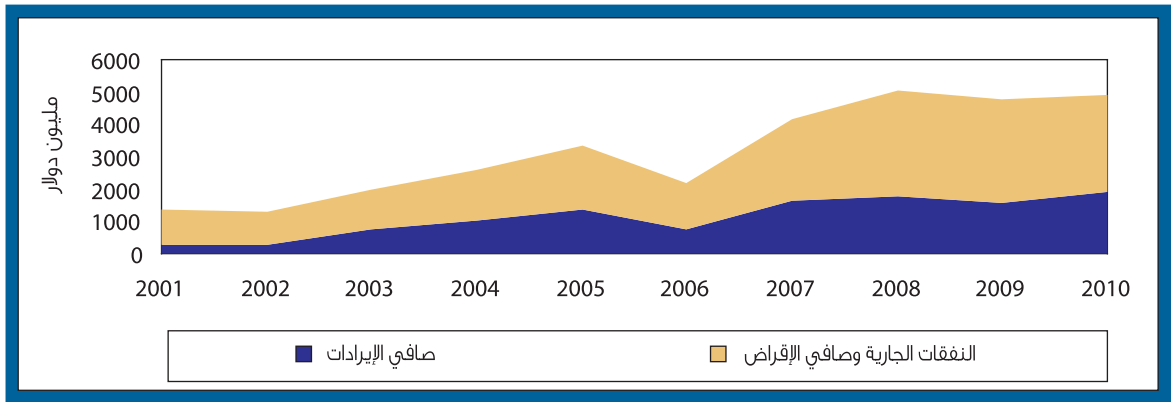

المصدر: بيانات وزارة المالية.

(24) يتمثل صافي الإقراض في الإقراض المباشر المدفوع من وزارة المالية والإقراض غير المباشر المخصوم من إيرادات المقاصة، (يتضمن مدفوعات الحكومة بدل فواتير المرافق المستحقة على هيئات الحكم المحلي، والخصومات الضريبية أو الخسائر المرتبطة بتسويق منتجات البترول)، والجزء الأعظم منه هو إقراض غير مباشر عن طريق خصم فواتير الخدمات العامة المتراكمة على الهيئات المحلية المتخلفة عن دفعها لصالح الشركات الإسرائيلية المزودة لهذه الخدمات مباشرة من إيرادات المقاصة الشهرية دون الرجوع إلى السلطة الفلسطينية، على أن تقوم هذه الهيئات في مرحلة لاحقة بتسديد بعض من متأخراتها لصالح السلطة.

وفي المقابل، بلغ حجم النفقات التطويرية حوالي 275 مليون دولار، بزيادة نسبتها 47.8% عن عام 2009، لترتفع مساهمة هذا البند من النفقات العامة إلى 8.4% مقارنة مع 5.5% في العام السابق. وبالرغم من تضاعف النفقات التطويرية الفعلية خلال العام 2010، إلا أنها بقيت أقل من نصف المبالغ المستهدفة في الموازنة البالغة 670 مليون دولار ضمن خطة الإصلاح والتنمية. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى قلة موارد الدخل للسلطة الفلسطينية، إضافة للقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية الحركة وعلى مستوردات المواد الأولية الخاصة بالمشاريع التطويرية والتعقيدات المتصلة بإجراءات الاستيراد لمثل هذه المواد والتي تسببت في إعاقة وإلغاء العديد من المشروعات.

خلال السنوات الثلاث الماضية أظهرت السلطة الفلسطينية قدرة كبيرة على التحكم في نفقاتها، وزيادة إيراداتها، حيث تراجع حجم النفقات العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 55.8% في العام 2008 إلى 43.6% عام 2010. ويعزى السبب في ذلك إلى ترشيد النفقات العامة وحفز الاقتصاد المحلي من خلال حزمة مشاريع قامت السلطة الفلسطينية بتنفيذها، مما ساهم في زيادة معدلات النمو والتعافي في الاقتصاد. كما نجحت الحكومة في زيادة الإيرادات كنسبة من النفقات الجارية، جراء تحسن الأداء الضريبي وزيادة القاعدة الضريبية.

أما بالنسبة للدعم الخارجي للموازنة، فقد شكل أحد أهم مصادر التمويل المتاحة للسلطة الفلسطينية، كما شكل في المقابل مصدراً من مصادر القلق نظراً لعدم استقراره واستمراريته، الأمر الذي أثر في قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المختلفة. فقد ساهم الدعم الخارجي في تغطية ما يقارب 39.9% من إجمالي النفقات العامة في العام 2010، وبقيمة وصلت إلى 1.3 مليار دولار، خصص الجزء الأكبر منها (1.15 مليار دولار) لتمويل عجز الموازنة، فيما خصص نحو 131 مليون دولار لدعم المشاريع التطويرية والرأسمالية. وتمخضت توجهات السلطة الفلسطينية القاضية بإتباع سياسة تهدف إلى خفض الاعتماد على المساعدات الخارجية، عن خفض في حجم هذا الدعم بحوالي 9% عن العام السابق.

شكل (2-27): صافي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الاسمي ومن النفقات الجارية خلال الفترة (2001-2010)

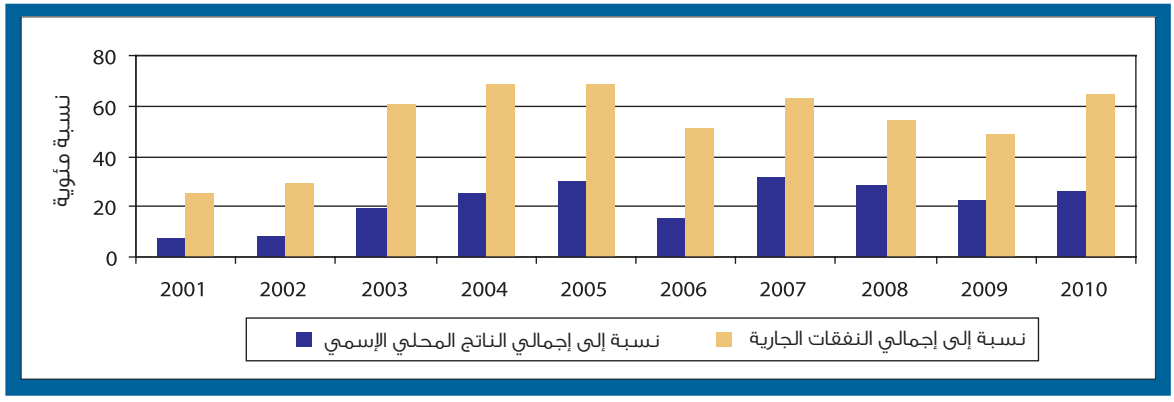

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

يذكر أن مساهمة الدول العربية من الدعم الخارجي للموازنة كانت ضئيلةً، لم تتجاوز 230.8 مليون دولار، أو ما نسبته 20.1% من إجمالي المنح المقدمة لدعم الموازنة. ساهمت المملكة العربية السعودية بالجزء الأكبر منها وبنحو 62.3%، والإمارات العربية المتحدة 18.6%، والجزائر 11.4%، وقطر 4.2%، ومصر 3.5% من إجمالي المنح المقدمة من الدول العربية لدعم الموازنة. في حين شكلت المنح والمساعدات الغربية ما نسبته 79.9% من إجمالي المبالغ المخصصة لدعم الموازنة، وبقيمة 908.6 مليون دولار، توزعت بين الآلية الفلسطينية الأوروبية بنحو 41.2%، والبنك الدولي 31.4%، والولايات المتحدة 24.5%، ودول أخرى (الهند وفرنسا) بنحو 2.9% من إجمالي المنح الغربية.

وأظهر أداء المالية العامة خلال عام 2010 تراجعاً في حجم العجز الكلي قياساً على العام السابق، سواء العجز قبل الدعم الخارجي للموازنة أو بعده. فقد بلغ حجم العجز الكلي قبل الدعم الخارجي حوالي 1.3 مليار دولار، أو ما نسبة 17.8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 27% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009. وساهمت المساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 54 مليون دولار، أو ما نسبته 0.7% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي، مقارنة مع 6.3% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي لعام 2009. وتم تغطية العجز المتبقي البالغ 54 مليون دولار من خلال الاقتراض من المصارف المحلية. كما تراجع العجز الجاري خلال العام 2010 بنسبة 35.6% ليبلغ 1.1 مليار دولار، بعد أن كان 1.6 مليار دولار عام 2009.

شكل (2-28): عجز الموازنة العامة قبل وبعد الدعم الخارجي خلال الفترة (2001–2010)

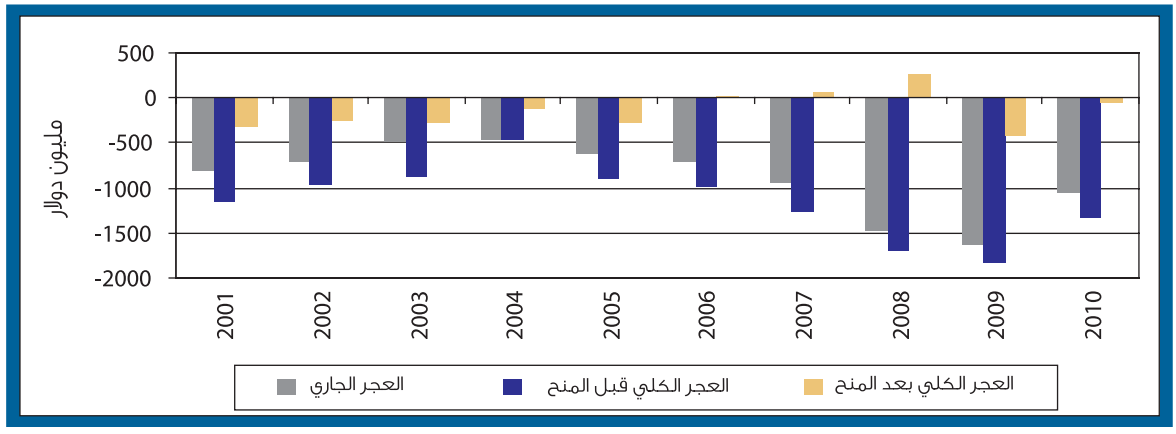

المصدر: بيانات وزارة المالية.

أما بخصوص الدين العام (الداخلي والخارجي) القائم في ذمة السلطة الفلسطينية، فقد ارتفع نهاية العام 2010 بنسبة 8.7% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 1.9 مليار دولار، توزع بين دين داخلي بنسبة 44.6%، وبقيمة 839.6 مليون دولار، ودين خارجي بنسبة 55.4%، وبقيمة 1043.3 مليون دولار. وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2010 حوالي 25.2% مقارنة مع 25.6% في عام 2009. وتعد هذه النسبة منخفضة قياساً على بعض الدول المجاورة، كالأردن على سبيل المثال، التي وصلت فيها هذه النسبة إلى 64.5% خلال نفس العام. وقد ارتفعت حصة المواطن الفلسطيني من الدين العام خلال عام 2010 لتصل إلى 465.1 دولار مقارنة مع 440.1 دولار في العام 2009.

شكل (2-29): الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة (2004–2010)

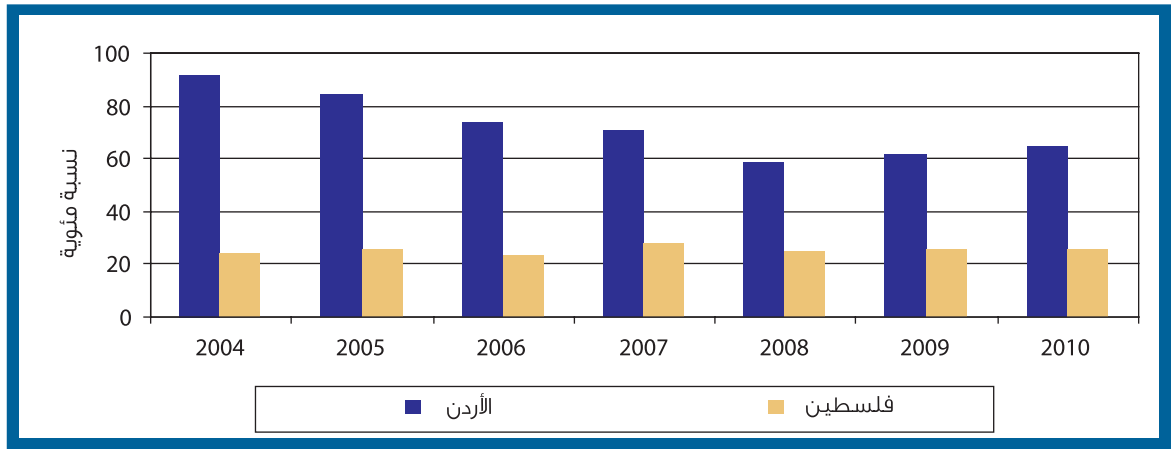

المصدر: بيانات وزارة المالية.

تعتبر المصارف المحلية المصدر الأساسي (الوحيد) للدين المحلي، حيث بلغ الرصيد القائم لما حصلت عليه السلطة من المصارف حوالي 830.8 مليون دولار، دفعت منها نحو 95 مليون دولار كدعم لهيئة البترول. وبذلك فان الاقتراض من المصارف المحلية يشكل حوالي 99% من إجمالي الدين المحلي، وهو ما يبين أهمية القطاع المصرفي في دعم الاقتصاد المحلي. كما قامت المؤسسات العامة الأخرى بإقراض السلطة الفلسطينية حوالي 8.8 مليون دولار، أو ما نسبته 1% من إجمالي الدين المحلي. وفي المقابل، توزع الدين الخارجي البالغ قيمته 1043.3 مليون دولار، بين المؤسسات المالية العربية بقيمة 539.4 مليون دولار، وبنسبة 51.7% من إجمالي الدين الخارجي (صندوق الأقصى بنحو 82.3%، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 7.9%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 9.8%)، والمؤسسات الدولية والإقليمية بقيمة 348.3 مليون دولار، وبنسبة 33.4% من إجمالي الدين الخارجي (البنك الدولي بنسبة 87%، وبنك الاستثمار الأوروبي بنسبة 6.7%، ومنظمة الأوبك بنسبة 5.3%، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1%)، والقروض الثنائية بقيمة 155.6 مليون دولار، وبنسبة 14.9% من إجمالي الدين الخارجي (أسبانيا بحوالي 59.7%، وإيطاليا بنسبة 20.1%، والسويد بنحو 17.0%، والصين بحوالي 3.2%).

ومع تزايد الدين العام ارتفعت أعباء هذا الدين، حيث وصلت خدمة الدين العام خلال العام 2010 إلى 63.7 مليون دولار، مقارنة مع 50.1 مليون دولار عام 2009. يذكر أن السلطة الفلسطينية لجأت خلال العام 2009 إلى الاقتراض بهدف تمويل النفقات التشغيلية أو المنتجة التي تمولها الحكومة مقابل الحصول على السلع والخدمات. أما في العام 2010، فكان الاقتراض بهدف تمويل النفقات التشغيلية، إضافة إلى دفع رواتب الموظفين وتقديم المساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة دون مقابل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. فخلال عام 2010 دفعت الحكومة 37.1 مليون دولار كخدمة دين ناتجة عن الاقتراض من أجل تمويل المشاريع التشغيلية، و26.4 مليون دولار كخدمة دين ناتجة عن الاقتراض من أجل تمويل النفقات التحويلية، في حين دفعت 0.2 مليون دولار كخدمة دين ناتجة عن الاقتراض لسداد رواتب وأجور موظفيها.

الآفاق المستقبلية

تعمل الحكومة الحالية على تحسين الوضع المعيشي والاجتماعي للمواطن الفلسطيني من خلال مجموعة من المشاريع والمحاور التي وضعتها ضمن خطتها (موعد مع الحرية) للأعوام الثلاث القادمة (2011 – 2013). وركزت فيها على فرض سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك تحسين أداء القطاع الحكومي، وتحسين الخدمات العامة (صحة، تعليم وغيرها) المقدمة للمواطن الفلسطيني، والعمل على تمكين القطاع الخاص بما يعزز القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني، ويقلل من الاعتماد على المساعدات الخارجية. إلا أنه وفي ظل الظروف الراهنة، وبوجود الاحتلال، يبقى هذا الاقتصاد رهينة للأحداث الخارجية والتقلبات السياسية. إذ من المستبعد تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في ظل الإجراءات الإسرائيلية، واستمرار الحصار، وعدم السيطرة على المعابر والحدود، وتقييد حرية الحركة والتنقل، للأفراد والبضائع على حد سواء.

وبهدف استشراف الآفاق المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني، فقد قام صندوق النقد الدولي[25]، بتقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 9% خلال العام 2011، وفق سيناريو الوضع الراهن، الذي يفترض بقاء الأوضاع والظروف الراهنة الحالية دون أي تغيير يذكر. وفي حال تدهورت هذه الظروف، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5.2% وفق السيناريو المتشائم، الذي يفترض استمرار حصار إسرائيل لقطاع غزة ومنعها تنفيذ المشاريع التطويرية والحيوية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام.

(25) تقرير إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للضفة الغربية والقطاع، مصدر سابق، نيسان، 2011.

2010
التقرير السنوي
Annual Report

الفصل الثالث

سلطة النقد الفلسطينية:
التطورات والأنشطة والمنجزات خلال عام 2010م

نظرة عامة

تميز العام 2010 بزخم وتنوع في الانجازات، ساهمت بالإضافة إلى ما سبقها من منجزات خلال الأعوام السابقة في تمكين سلطة النقد من الاقتراب من هدفها بالتحول لبنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات. تلك الانجازات التي دفعت بالعديد من المؤسسات الإقليمية والدولية إلى الإشادة بمستوى أداء وجاهزية سلطة النقد الفلسطينية، فقد أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بأن «سلطة النقد الفلسطينية أصبحت قادرة ومؤهلة للتحول إلى بنك مركزي عصري». وذلك نتيجة للإصلاحات المؤسسية الثابتة التي نفذتها سلطة النقد منذ العام 2007، وسياسة إعادة الهيكلية التي مكنتها من تحقيق العديد من المهام الأساسية التي تضطلع بها البنوك المركزية، بما يشمل تطبيق الرقابة المصرفية الفعالة، والإطار التنظيمي الحديث، وتوفير بنية مدفوعات وائتمان قويتين، بالإضافة إلى مراقبة الامتثال للقوانين والأنظمة وخصوصاً تعليمات الحوكمة، وقانون مكافحة غسل الأموال.

وتصدر قانون المصارف الجديد جملة المنجزات الأبرز التي يمكن الإشارة إليها، بالإضافة إلى إعداد مسودات كل من قانون البنك المركزي وقانون نظام المدفوعات. أما في النواحي الرقابية والتنظيمية، فجاءت عمليات معالجة البنوك الضعيفة والمتعثرة من خلال عمليات التصفية الاختيارية والإجبارية لبعض المصارف التي تعاني من مشاكل معينة. إلى جانب التطوير الشامل للتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، كان أبرزها تعليمات التعيين والنقل والإجراءات التأديبية والاستقالة في المصارف، وتعليمات نظام الشيكات المعادة الآلي، وتعليمات اندماج المصارف، وتعليمات الإفصاح وأخلاقيات العمل ومعالجة الشكاوي، وتعليمات احتياطي التقلبات الدورية الهادفة إلى تدعيم رأس المال بمصدات إضافية لاستخدامها في أوقات التوتر المالي.

كما بوشر أيضاً خلال عام 2010 باستحداث عدة أنظمة مصرفية كان أبرزها بدء العمل رسمياً بنظام التسويات الإجمالي الفوري، الذي أطلق عليه اسم "براق"، الذي يتميز عن غيره من أنظمة التسويات بإجراء عمليات التسوية بأربع عملات (الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، والشيقل الإسرائيلي، واليورو الأوروبي) كل على حدا، إضافة إلى العملة الفلسطينية عند إصدارها في المستقبل. كما تم إطلاق نظام الشيكات المعادة الآلي للحد من المخاطر المصرفية الناتجة عن إساءة استخدام الشيكات. وكذلك إطلاق نظام التصنيف الائتماني لخفض حجم المخاطر الائتمانية.

1) المستجدات القانونية والرقابية

انسجاماً مع سياسة وتوجهات سلطة النقد الهادفة إلى تطوير البيئة التشريعية لعمل الجهاز المصرفي وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وبما يعالج جوانب القصور في القوانين القائمة من جهة، ويحاكي الواقع العملي من تطورات وخدمات مصرفية مستحدثة من جهة أخرى، تواصل العمل خلال عام 2010 على تطوير البيئة القانونية المصرفية المناسبة، بما في ذلك التعليمات الرقابية.

أ. القوانين والتشريعات

1. إقرار قانون المصارف الجديد، بعد مصادقة سيادة الرئيس عليه (قرار بقانون رقم 9 لسنة 2010)[1]. وجاء إصدار هذا القانون بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وعلى رأسها المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة ومتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبما يعزز مبادئ الحاكمية والإفصاح والشفافية والمساءلة. وينسجم هذا القانون مع التطورات الرقابية العالمية الخاصة بمعالجة أوضاع المصارف الضعيفة وعمليات الاندماج والاستحواذ والتصفية. ويوفر المرجعية القانونية لبعض المهام الجديدة المناطة بسلطة النقد، مثل إنشاء وإدارة نظام المدفوعات الوطني ونظام المعلومات الائتمانية والتصنيف. بالإضافة إلى توفير النصوص القانونية التي تعالج ترخيص ورقابة مؤسسات الإقراض المتخصص وإنشاء مؤسسة ضمان الودائع. كما تضمن القانون تشكيل هيئة عليا للرقابة الشرعية في سلطة النقد، تضم في عضويتها نخبة من علماء الشريعة الإسلامية، وذوي الخبرة في مجالات الاقتصاد والعمل المصرفي والقانون، بهدف توفير مرجعية شرعية للعمل المصرفي الإسلامي، والإشراف على عمليات إصدار الصكوك الإسلامية مستقبلاً.

2. الانتهاء من وضع الإطار القانوني الملائم لمشروع نظام المدفوعات الوطني، الذي من المتوقع أن يتم إصداره بموجب قرار رئاسي لاحقاً.

3. متابعة استكمال المراجعة القانونية اللازمة لإصدار قانون البنك المركزي المقترح وفق الأصول.

4. الانتهاء من إعداد مسودة نظام لرقابة وترخيص شركات الإقراض المتخصص، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة[2]، إضافة إلى تشكيل مجموعة عمل مكونة من بعض الدول والمؤسسات المانحة وبالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية وفق خطة التنمية الوطنية للأعوام 2011-2013. كما تم اعتماد الإطار العام لسياسة التمويل الصغير، بهدف التعرف على الفرص والفجوات التمويلية في السوق الفلسطيني، والمجالات ذات الأولوية للحصول على دعم الجهات المانحة، وتطوير آليات لمتابعة وتقييم القطاعات المتنامية. ويتم حالياً التحضير لاعتماد نظام الرقابة والترخيص لمؤسسات الإقراض المتخصصة.

ب. التعليمات الرقابية[3]

قامت سلطة النقد خلال عام 2010 بإصدار مجموعة من التعليمات المصرفية، التي تأتي في إطار العمل على تحقيق التطوير الشامل للتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، بما يواكب التطورات في الصناعة المصرفية وتحديات المخاطر التي يواجهها العمل المصرفي، وانسجاماً مع خصوصية بيئة العمل المحلية. ومن أبرز هذه التعليمات ما يلي:

1. تعليمات التعيين والنقل والإجراءات التأديبية والاستقالة في المصارف (تعليمات رقم 2010/1)، وذلك بهدف إرساء قواعد موحدة تحكم الشروط والمؤهلات الواجب توفرها في الموظفين والمسؤولين والمستشارين في الجهاز المصرفي. وكذلك ضبط ومتابعة وحصر المخاطر التشغيلية بغرض الحد منها، ومتابعة الإجراءات التأديبية المتعلقة بموظفي المصارف عموماً، وأخذها في الاعتبار عند الموافقة على تعيين المسؤولين في المصارف.

---

(1) تم نشر القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف في الجريدة الرسمية يوم السبت الموافق 2010/11/27. كما تم تعميم القانون الجديد على المصارف في التعميم رقم (2010/123) بتاريخ 2010/12/1. ليلغي بذلك قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002.

(2) يذكر في هذا الشأن، ولاحقاً لفترة إعداد هذا التقرير، أن مجلس إدارة سلطة النقد قد اعتمد هذا النظام، وهو الآن في طور المصادقة عليه من قبل السيد الرئيس.

(3) بالإمكان الإطلاع على مزيد من التفصيل حول التعليمات الرقابية من خلال الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة النقد(http://www.pma.ps).

2. تعليمات نظام الشيكات المعادة الآلي (تعليمات رقم 2010/2)، التي تضم التعليمات الخاصة بنظام الشيكات المعادة الآلي، وكذلك إرشادات حول استخدام النظام من قبل المستخدمين من الجهاز المصرفي. جاء إصدار هذه التعليمات في إطار الحد من إساءة استخدام الشيكات والحفاظ على المكانة القانونية للشيك وتعزيز دوره كأداة وفاء، ولصون وضمان حقوق الدائنين والمستفيدين من الشيكات. كما يهدف هذا النظام إلى الحد من تفاقم حجم الكتلة النقدية الوهمية في النظام المالي الناتجة عن الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، وتأثيرها السلبي المباشر على الحركة الاستثمارية وسرعة دوران النقد وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

3. تعليمات البيانات المالية والجمعية العمومية للمصارف (تعليمات رقم 2010/3)، وذلك بهدف تنظيم البيانات المالية. وكان أبرزها تحديد ووضع الضوابط والإرشادات التي يجب توافرها في النظام البنكي والمحاسبي للمصارف. إلى جانب تعليمات أخرى منظمة لآلية انعقاد الجمعية العمومية للمصارف المحلية والمصارف الوافدة. كما تحتوي هذه التعليمات على آلية ومواعيد تزويد سلطة النقد بالبيانات المالية والتقارير الإحصائية الدورية.

4. تعليمات الإفصاح وأخلاقيات العمل ومعالجة الشكاوي (تعليمات رقم 2010/4)، وذلك بهدف تعزيز إجراءات الإفصاح والشفافية في الجهاز المصرفي الفلسطيني. وامتثالاً للمعايير الدولية في مجال الإفصاح وإعداد التقارير المالية، بما يتوافق مع جهود سلطة النقد في الإعداد لتطبيق بازل II لكفاية ومعايير رأس المال. كما تهدف هذه التعليمات إلى ترسيخ وتعزيز وجود سياسة عامة في المصارف وميثاق لأخلاقيات العمل، للاعتماد عليها في بناء وحدات مصرفية قوية فاعلة ومتماسكة، تؤسس لبناء اقتصاد وطني صلب قادر على تحمل المخاطر المختلفة.

5. تعليمات الربط الآلي والإسناد الخارجي (تعليمات رقم 2010/5)، الهادفة إلى توفير نظام بنكي يلبي كافة احتياجات العمل المصرفي، من تسجيل وترحيل وتبويب للعمليات المالية والمصرفية، تقيد فيه كافة المعلومات والعمليات من تسهيلات مباشرة وغير مباشرة وودائع وأرصدة دائنة ومدينة وكافة عمليات الخزينة وغيرها من العمليات المصرفية والمالية. كما تهدف هذه التعليمات إلى الحد من المخاطر التشغيلية المرتبطة بعمليات الإسناد الخارجي الناجمة عن تكليف الشركات التابعة أو الشقيقة للمصرف أو تكليف المصرف لشخص طبيعي أو معنوي بالقيام بمهمات أو عمليات لصالح المصرف، والتي تؤدى عادة من قبل دوائر وأقسام المصرف الداخلية.

6. تعليمات اندماج المصارف (تعليمات رقم 2010/6)، التي تأتي ضمن إطار جهود سلطة النقد لتعزيز متانة الجهاز المصرفي من خلال معالجة مشاكل المصارف الضعيفة والمتعثرة وتحفيزها على الاندماج. وتغطي هذه التعليمات كافة الجوانب المتعلقة بالاندماج الاختياري والتملك أو الشراء والدمج الإجباري.

7. تعليمات احتياطي التقلبات الدورية "Counter-Cyclicality Reserve" (تعليمات رقم 2011/1)، التي تأتي ضمن جهود سلطة النقد الهادفة إلى دعم رأس المال بمصدات إضافية. وتحسب من خلال اقتطاع 15% من صافي أرباح المصارف في أوقات الرخاء لاستخدامها لاحقاً في أوقات التوتر المالي، على أن تدرج ضمن بنود الشريحة الأولى لرأس المال. وقد تم عكس هذا الاحتياطي في البيانات المالية الختامية للمصارف نهاية العام 2010.

2) الأنظمة المصرفية المستحدثة

قامت سلطة النقد خلال عام 2010، وفي إطار مسيرة النهوض والارتقاء بالجهاز المصرفي والصناعة المصرفية الفلسطينية، باستحداث مجموعة من النظم، كان أبرزها:

أ. نظام التسويات الإجمالي الفوري «براق»

أعلن خلال عام 2010 عن مباشرة العمل الرسمي بالنسخة الأولى من نظام التسويات الإجمالي الفوري، الذي أطلق عليه اسم (براق BURAQ) تيمناً بالمعاني التي يحملها هذا الاسم. ويمثل هذا النظام بصورته الحالية العمود الفقري في مشروع إنشاء نظام مدفوعات وطني في فلسطين يعمل بشكل فوري، إجمالي، نهائي الدفع مع عدم إمكانية إلغاء الأوامر وعدم كشف الحسابات. وقد تم ربط كافة المصارف من خلال شبكة مجموعة المستخدمين المغلقة الخاصة بفلسطين (SWIFT Closed User Group) والمخصصة لعمل نظام التسويات الالكتروني عبر خدمات شبكة سويفت للتراسل. ومن المتوقع أن ينتهي العمل في المشروع بصورته النهائية خلال عام 2011، وبما يشمل نظام مقاصة محدث (Clearing System)، وذلك لتوفير إمكانية نقل الملفات المتعلقة بالشيكات من المصارف بشكل آلي مع استمرار جلسات المقاصة الفعلية داخل سلطة النقد. وفي ذات السياق، تم تأسيس مجلس للمدفوعات الوطني الفلسطيني، ليتولى مسؤولية وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتطوير نظم المدفوعات وتحفيز التنسيق والتعاون المستمر بين كافة الجهات العاملة في هذا القطاع (مصارف وشركات مالية وشركات تقنية ومؤسسات حكومية وأي جهة أخرى ذات علاقة).

ب. نظام الشيكات المعادة الآلي

جاء إطلاق نظام الشيكات المعادة الآلي ضمن تطلعات سلطة النقد المستقبلية، واستعداداتها وترتيباتها لتطوير أنظمتها وأدواتها الرقابية وآليات العمل ضمن خطتها التي تتوافق وإستراتيجية تحولها إلى بنك مركزي. وللحد من المخاطر المصرفية الناتجة عن إساءة استخدام الشيكات، وتعزيز مكانته في المعاملات المصرفية. ويعتبر نظام الشيكات المعادة الآلي نظاماً عصرياً حديثاً للحد من ظاهرة الشيكات المعادة من خلال تصنيف العملاء حسب التزامهم بتغطية قيم الشيكات الصادرة. وقد أطلق النظام رسمياً في نهاية الربع الأول من عام 2010.

ج. نظام التصنيف الائتماني

جاء إطلاق هذا النظام في إطار الإجراءات التي تقوم بها سلطة النقد للمساهمة في خفض حجم المخاطر الائتمانية، وتوفير تقييم دقيق لمخاطر ائتمان المقترضين والكفلاء الحالية والمستقبلية للمستخدمين من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة. وقد قام مكتب معلومات الائتمان بتطوير هذا النظام (بالتعاون مع شركة كريدت انفو) لتقييم المقترضين وكفلائهم والمصنفين على نظام الشيكات المعادة. وتم انجاز النظام في نهاية النصف الأول من العام الماضي، وأطلق للعمل الرسمي في الربع الثالث من عام 2010. وبإطلاق هذا النظام تكون سلطة النقد قد احتلت المركز الثاني عالمياً على مستوى البنوك المركزية بعد البنك المركزي الماليزي في هذا المجال.

بعد تشغيل نظام التصنيف الائتماني لفترة تمهيدية مدتها ستة أشهر، وبالاستناد إلى نتائج تحليل عينة من البيانات الشخصية والمالية للمقترضين وكفلائهم، تم تطوير النسخة الحالية بتضمينها مجموعة من المتغيرات ذات التأثير القوي في تقييم مخاطر العملاء والكفلاء. بالإضافة إلى إجراء تعديلات على بعض المتغيرات المعمول بها في النظام، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وخصوصية العمل المصرفي في فلسطين. وتعتبر النسخة المطورة أكثر فاعليه في تقييم المخاطر لاستناد المتغيرات فيها على نتائج تحليل البيانات لفترة زمنية كافية.

ونظراً للمكانة الريادية المتقدمة التي احتلتها سلطة النقد على مستوى البنوك المركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في مجال تطوير نظامي المعلومات الائتمانية والشيكات المعادة الآلي اللذين تم تطويرهما داخلياً من قبل كوادر سلطة النقد، وبناءً على دعوة من صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) تم خلال عام 2010 عرض التجربة الفلسطينية على البنوك المركزية العربية وبعض المؤسسات المالية الإقليمية والدولية في ورشة عمل عُقدت خصيصاً لذلك في مدينة أبو ظبي.

كما استقبلت سلطة النقد ممثلين عن صندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بهدف تقييم نظام المعلومات الائتمانية. وفي نهاية الزيارة اقر الخبراء بأن نظام المعلومات الائتماني المطور من قبل سلطة النقد هو الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مستوى البنوك المركزية وقد تم الإشارة إلى ذلك في تقرير الوفد المقدم إلى صندوق النقد الدولي.

وفي هذا الصدد تقدمت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بطلب لسلطة النقد لفحص واختبار نموذج تم تطويره من قبل المؤسسة لقياس مدى تأثير نظام معلومات الائتمان على خلق فرص عمل جديدة بشكل خاص، وعلى الاقتصاد بشكل عام. وقد تعاونت سلطة النقد مع مؤسسة التمويل الدولية وزودتها بالبيانات المطلوبة في انتظار نتائج التحليل من قبل المؤسسة.

3) علاقات سلطة النقد مع الجهات المختلفة

أ. العلاقة مع المصارف العاملة في فلسطين

1. سياسة التفرع

تواصل نمو شبكة الفروع والمكاتب العاملة في الأراضي الفلسطينية، لتصل في نهاية عام 2010 إلى 212 مكتباً وفرعا (جدول 3-1) موزعة على مختلف التجمعات ذات الثقل الاقتصادي والكثافة السكانية، إلى جانب العديد من المناطق الريفية ضمن سياسة سلطة النقد المتبعة منذ عام 2007 بإعطاء الأولية للتفرع في المناطق الريفية، لتسهيل نشاطاتهم التجارية والاقتصادية. وفي إطار عمليات إعادة هيكلة وتنظيم المصارف وتعزيز قدرتها التنافسية ومعالجة مشاكل المصارف الضعيفة، تم خلال عام 2010 تصفية كل من بنك الأقصى الإسلامي تصفية اختيارية، وبنك فلسطين الدولي تصفية إجبارية، لينخفض بذلك عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 18 مصرف، بعد أن كانت 20 مصرفاً في العام 2009.

تتوزع المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بواقع 8 مصارف محلية تعمل من خلال شبكة من الفروع والمكاتب عددها 110 فروع ومكاتب، و10 مصارف وافدة تعمل من خلال 102 فرع ومكتب. وشهد عام 2010 افتتاح 6 فروع ومكاتب (فرع ومكتب لبنك الاستثمار الفلسطيني، مكتبين لبنك فلسطين (م.ع.م)، وفرع للبنك التجاري الفلسطيني، وفرع للبنك الإسلامي العربي).

2. معالجة المصارف الضعيفة والمتعثرة

في إطار رسالة سلطة النقد الداعمة لسلامة واستقرار الجهاز المصرفي، وحرصاً منها على وجود كيانات مصرفية قوية قادرة على الحفاظ على أموال المودعين، والمضي قدماً لتحقيق أهدافها الاقتصادية، بما يمهد السبيل لإنشاء مؤسسة لضمان الودائع، التي تتطلب معالجة أوضاع المصارف الضعيفة. باشرت سلطة النقد خلال الفترة الماضية بإعادة هيكلة وترتيب أوضاع المصارف التي كانت تعاني من أوضاع رقابية خاصة ضمن خطط عمل للمعالجة والتصويب، تمخضت عن تحول المصارف التي كانت تعاني من تحقيق خسائر إلى تحقيق إرباح وبدرجة ممتازة، وبعضها حقق أرباحا للمرة الأولى منذ تأسيسه في فلسطين.

وفي هذا السياق، شهد العام 2010 تصفية بنك الأقصى الإسلامي تصفية اختيارية بإشراف مباشر ومتابعة حثيثة من قبل سلطة النقد، تم في إطارها سحب ترخيص المصرف وبيع محفظته البنكية إلى البنك

الإسلامي الفلسطيني. أما بخصوص بنك فلسطين الدولي الذي كان متعثراً منذ العام 1999 وبعد استنفاذ كافة الجهود لإعادة إحياء المصرف بالتنسيق مع رئيس مجلس إدارته السابق، ووفقاً لقرار مجلس إدارة سلطة النقد فقد تم تصفيته تصفية إجبارية، وتعيين مصفٍ لاستكمال عملية التصفية. كما تم بيع المحفظة البنكية الجيدة لبنك القدس. ويقوم المصفي بمتابعة تحصيل الديون المتعثرة وكل ما يلزم من إجراءات لإتمام عملية التصفية بإشراف مباشر من سلطة النقد.

شكل (3-1): عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2001-2010)

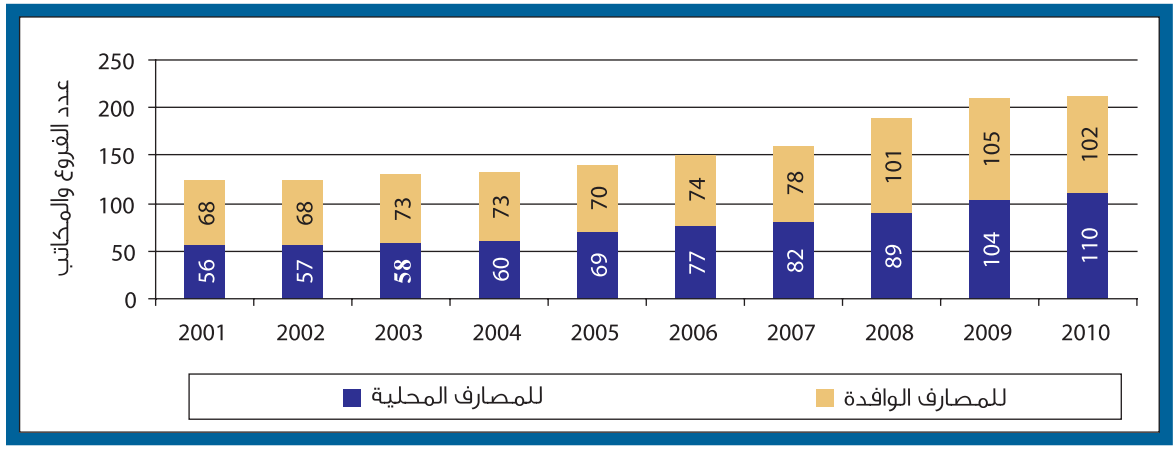

3. رفع رؤوس أموال المصارف

في إطار رؤية سلطة النقد الهادفة للحفاظ على جهاز مصرفي قوي ومتين، قادر على المنافسة الدولية والتفرع خارج فلسطين، قررت سلطة النقد رفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف العاملة في فلسطين باعتباره خط الدفاع الأول في مواجهة وامتصاص المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، الأمر الذي ساهم في إعادة هيكلة وتنظيم المصارف وتعزيز قدرتها التنافسية. ومع نهاية العام 2010 استكملت عملية رفع رؤوس أموال معظم المصارف إلى 50 مليون دولار، مع العلم أن تأخر بعض المصارف بالالتزام ناتج عن وجود خطط للاندماج.

4. ضمان استمرارية الأعمال في سلطة النقد والمصارف

حفاظاً على استمرارية الأعمال وانسجاماً مع أفضل المعايير والممارسات الدولية تابعت سلطة النقد قيام المصارف باستكمال خطط استمرارية العمل حيث يتوقع استكمال مواقع العمل البديلة للمصارف قبل نهاية الربع الثاني من العام 2011. وفي نفس الإطار قامت سلطة النقد بالانتهاء من إعداد خطة استمرارية العمل الخاصة بها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة، الذي وافق بدوره على إنشاء وحدة خاصة لاستمرارية العمل تقوم بالإشراف على متابعة وتنفيذ وتحديث خطة استمرارية العمل لسلطة النقد.

5. مشروع الربط الجغرافي

تم الانتهاء من مرحلة التأسيس لمشروع الربط الجغرافي (GIS) المتعلق بمواقع تفرع المصارف وشركات الصرافة ومؤسسات الإقراض المتخصص، وربطها مع جميع الخدمات المالية التي تقدمها، بهدف إنشاء خارطة إرشادية حول مواقع تقديم الخدمات المالية على مختلف أنواعها، بما في ذلك تحديد مواقع أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وغيرها، والتي سيتم توفيرها لأي مستخدم أو طالب للخدمة.

ب. العلاقة مع الصرافين

استكمالاً لمساعي سلطة النقد في متابعة وتنظيم عمل مهنة الصرافة، تم في عام 2010 تفعيل وضبط رقابة القطاع الصيرفي، من خلال إجراء جولات تفتيش ميدانية مكثفة على محلات وشركات الصرافة في

كافة المحافظات، وبما يضمن متابعة إنهاء ظاهرة الصرافين المتجولين، ورصد العديد من الملاحظات الرقابية واتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل تصويب هذه الملاحظات. كما تم دراسة حسابات الصرافين في بعض المصارف العاملة في فلسطين لقياس مدى صحة ودقة الكشوف المرسلة لسلطة النقد، حيث بلغت نسبة التزام الصرافين بإرسال الكشوف المطلوبة في محافظات الضفة الغربية حوالي 97%. كذلك تم العمل على إيجاد نظام مالي ومحاسبي آلي يهدف إلى أتمتة العمل لدى الصرافين، ومن المتوقع البدء بتطبيق النظام بداية العام القادم.

وضمن إطار تعزيز وعي الصرافين بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة تم عقد ورش عمل للصرافين في العديد من المدن بهدف اطلاع الصرافين على التعليمات الصادرة وشرحها والإجابة على كافة الاستفسارات لتوضيح آلية تعبئة النماذج والكشوف المطلوبة.

وفي هذا الصدد تم أيضا، منح الموافقة النهائية لـ22 شركة صرافة خلال عام 2010، ليصل عدد الصرافين المرخصين إلى 260 صراف من أصل 300 صراف (جدول 3-2). كما تم تجديد ترخيص الصرافين ودراسة الطلبات الجديدة وفق نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (رقم 13 لسنة 2008) ومتابعة التزام الصرافين بمتطلبات الترخيص من خلال الزيارات الميدانية.

ج. العلاقة مع الجمهور والمجتمع المحلي

دأبت سلطة النقد على رفع مستوى الثقافة المصرفية لدى جمهور المواطنين بما يحقق فهم أوسع لطبيعة وأنواع وشروط الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف. إلى جانب حث المصارف على رفع مستويات الإفصاح والشفافية بشأن خدماتها المصرفية المقدمة للجمهور بما يوفر معلومات واضحة وسهلة الفهم، تمكن المواطن من المفاضلة بين الخدمات المقدمة من المصارف، حيث تم في العام المنصرم إصدار تعليمات الائتمان العادل، واستكمالاً لهذا النهج فقد تم خلال العام 2010 القيام بما يلي:

1. إطلاق حملة التوعية المالية تحت عنوان «احسبها صح وطور حياتك»، بدعم من برنامج ESAF، وبالتعاون مع كل من هيئة سوق رأس المال والإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين وجمعية البنوك في فلسطين، شملت وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، واليافطات الدعائية، والمواقع الإلكترونية لكافة الأطراف. وتهدف هذه الحملة إلى تعزيز الوعي المصرفي لجمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية المشاركة، وذلك من خلال أربعة مراحل: التعريف بأهمية الخدمات المالية، والتعريف بالاستخدامات المالية، والتعريف بالسلطات الرقابية، وتوضيح آلية معالجة الشكاوي والتظلمات. واستمرت هذه الحملة لمدة أربعة أشهر.
2. تعزيز الوعي المصرفي العام لجمهور المواطنين ضمن خطة تستمر لمدة 3 سنوات، تم وضعها استناداً إلى نتائج المسح الميداني الذي خلص إلى أن حوالي 47% من العينة التي شملها المسح لا تتعامل مع المصارف، لأسباب تتعلق بالنواحي الدينية وغيرها. لذلك خصصت الحملة للتعريف بوجود مصارف إسلامية تتفق مع أحكام الشريعة، إلى جانب التركيز على الثقة بالجهاز المصرفي والسلطات الرقابية. وفي ذات السياق، قامت سلطة النقد باستحداث وحدة خاصة[4] لمعالجة الشكاوى وتوعية الجمهور أنيط بها معالجة الشكاوى المقدمة من الجمهور وتعزيز الوعي المصرفي. بالإضافة إلى إعداد زاوية لتوعية العملاء باللغتين العربية والإنجليزية وإدراجها على الصفحة الإلكترونية لسلطة النقد.
3. تعزيز الوعي لجمهور المواطنين حول كيفية التعامل السليم مع الصرافين، من خلال القيام بحملة مكثفة لنشر بيانات توعية في الصحف المحلية ووسائل الإعلام الالكترونية والموقع الالكتروني لسلطة النقد.

(4) تم تحويل هذه الوحدة في مرحلة لاحقة، وبموجب التعميم رقم (2011/85) بتاريخ 2011/5/19 إلى دائرة جديد باسم "دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق" ضمن مجموعة الاستقرار المالي في سلطة النقد. وتشرف هذه الدائرة على توعية وتثقيف جمهور المواطنين بشأن حقوقهم وواجباتهم فيما يتعلق بتعاملاتهم المصرفية، ومتابعة شكاواهم، بالإضافة إلى تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وأسعارها، وضمان الشفافية والإفصاح التام عنها بما ينسجم مع المستجدات العالمية.

ومن واقع مسؤولية سلطة النقد الاجتماعية ورغبة منها في المساعدة في تخفيف آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، تمكنت سلطة النقد خلال العام 2010 التوصل لاتفاق مع مؤسسة التأمين الوطنية الإسرائيلية الأمر الذي نتج عنه انتظام دفع معظم مستحقات متضرري إصابات العمل في إسرائيل القاطنين في قطاع غزة، الذين انقطعت رواتبهم منذ أكثر من عامين، حيث تم تحويل أربع رواتب متتالية لمعظم متضرري إصابات العمل، بالإضافة إلى دفع المستحقات المتراكمة لأكثر من 60% من المصابين مع نهاية العام 2010. وتجري حالياً معالجة الملفات العالقة والتنسيق لدفع مستحقات المتقاعدين، مع الاستمرار بدفع المستحقات الشهرية وفقاً للآلية المتفق عليها. ويتوقع انتظام دفع المستحقات ومعالجة كافة الملفات العالقة لمصابي العمل والمتقاعدين خلال العام 2011.

د. العلاقة مع المؤسسات الدولية والسلطات الرقابية الأخرى والمؤسسات المحلية

دأبت سلطة النقد إلى تطوير علاقات التعاون مع العديد من البنوك والسلطات الرقابية داخل وخارج فلسطين، والمؤسسات الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولي، ومجلس خدمات المؤسسات المالية الإسلامية، والاتحاد العربي لمكافحة التزوير والتزييف وغيرها من المؤسسات المختصة العربية والعالمية، بما يحقق تنظيم وتحسين آليات تبادل المعلومات وتعزيز التعاون الرقابي بين سلطة النقد والسلطات الرقابية المحلية والخارجية. بالإضافة إلى توطيد أواصر التعاون ما بين المؤسسات الرقابية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية الأخرى.

وتجسد هذا التعاون في التوقيع على العديد من مذكرات التعاون والتفاهم، خاصة مع كل من هيئة سوق رأس المال، والبنك المركزي المصري، إضافة إلى تجديد مذكرة التفاهم الموقعة مع البنك المركزي الأردني، ومذكرة التفاهم مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بالإضافة إلى اشتراك سلطة النقد في عضوية العديد من المؤسسات المحلية والدولية والمشاركة في اجتماعاتها ونشاطاتها. ومن هذه المؤسسات، جمعية البنوك في فلسطين، وهيئة تشجيع الاستثمار، ومجلس مهنة مدققي الحسابات، ومجلس خدمات المؤسسات المالية الإسلامية (IFSB)، والبرنامج الإيطالي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Credit Line Steering Committee)، وهيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وغيرها من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

4) خدمة التقاص

انعكس التحسن في المؤشرات الاقتصادية خلال عام 2010 بشكل واضح على حركة المقاصة الفلسطينية (الشيكات المقدمة للتقاص والشيكات المعادة)، حيث أظهرت البيانات الواردة من غرف المقاصة (الجدول 3-3) نمواً في إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 18.2%، وفي قيمتها بنسبة 18.1% بالمقارنة مع العام السابق. واستمرت الشيكات المقدمة للتقاص بعملة الشيقل بالسيطرة على مجمل الشيكات المقدمة التقاص، باستحواذها على 91.6% من إجمالي عدد الشيكات، وعلى 69.9% من قيمتها الإجمالية، مرتفعة بنحو 18.7% من حيث العدد، وبنحو 20.4% من حيث القيمة عما كانت عليه في العام السابق. أما مقاصة الدولار فجاءت في المرتبة الثانية، وبنسبة 5.3% من حيث العدد و22.9% من حيث القيمة، جراء ارتفاع بنحو 11.9% في عددها و12.7% في قيمتها. تلاها مقاصة الدينار الأردني التي شكلت 2.9% من حيث العدد، و6.1% من حيث القيمة، محققة ارتفاعاً في عددها بنسبة 13.9%، وفي قيمتها بحوالي 8.9%. وأخيرا أسهمت مقاصة اليورو بنسبة 0.2% فقط من حيث العدد و1.1% من القيمة الإجمالية للشيكات المقدمة للتقاص.

من ناحية أخرى، أسهمت الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد من خلال تطبيق نظام الشيكات المعادة الآلي الجديد في خفض نسبة الشيكات المعادة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، لتصل من حيث العدد إلى 10.4% ومن حيث القيمة إلى 6.3% من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، مقارنة مع 11.6% و6.8% على التوالي في العام السابق. ونظراً لكون العدد الأكبر من الشيكات المقدمة للتقاص بعملة الشيقل، فقد احتلت الشيكات المعادة بهذه العملة مركز الصدارة أيضاً باستحواذها على 91.9% من إجمالي عدد الشيكات المعادة، و82.9% من

قيمة هذه الشيكات، مشكلة ما نسبته 10.4% من إجمالي الشيكات بعملة الشيقل. جاء في المرتبة الثانية الشيكات المعادة بعملة الدولار، مشكلة نحو 4.6% من حيث العدد، و11.9% من حيث القيمة، أو ما نسبته 9% من إجمالي الشيكات بعملة الدولار. أما الشيكات المعادة بعملة الدينار الأردني، فشكلت نحو 3.5% من حيث العدد، و4.9% من حيث القيمة، أو ما نسبته 12.5% من إجمالي الشيكات بعملة الدينار الأردني. في حين بقيت الأهمية النسبية للشيكات المعادة بعملة اليورو ضئيلة لا تتعدى 2.4% من إجمالي الشيكات بعملة اليورو.

شكل (3-2): قيمة الشيكات المقدمة للتقاص ومعدلات نموها خلال الفترة (2001-2010)

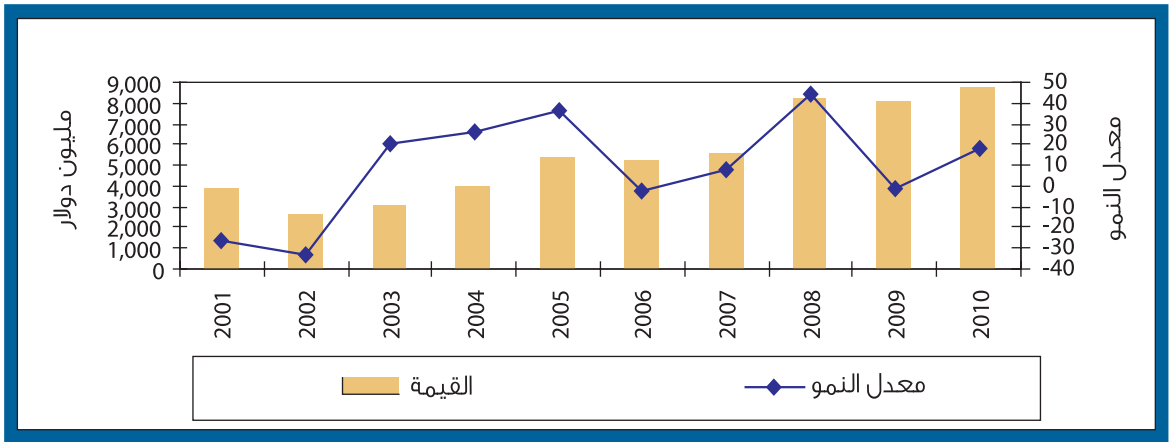

على صعيد أخر، تشير البيانات الواردة من غرف المقاصة إلى تراجع حركة التحويلات بين المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية والمنفذة بجميع العملات بنسبة 11.8% مقارنة مع العام 2009، لتصل قيمتها إلى 3833.7 مليون دولار (جدول رقم 3-4). سيطرت المصارف العاملة في الضفة الغربية على ما نسبته 92% من إجمالي هذه التحويلات، في حين كان نصيب قطاع غزة حوالي 8% فقط[5].

شكل (3-3): نسبة الشيكات المعادة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص خلال الفترة (2001-2010)

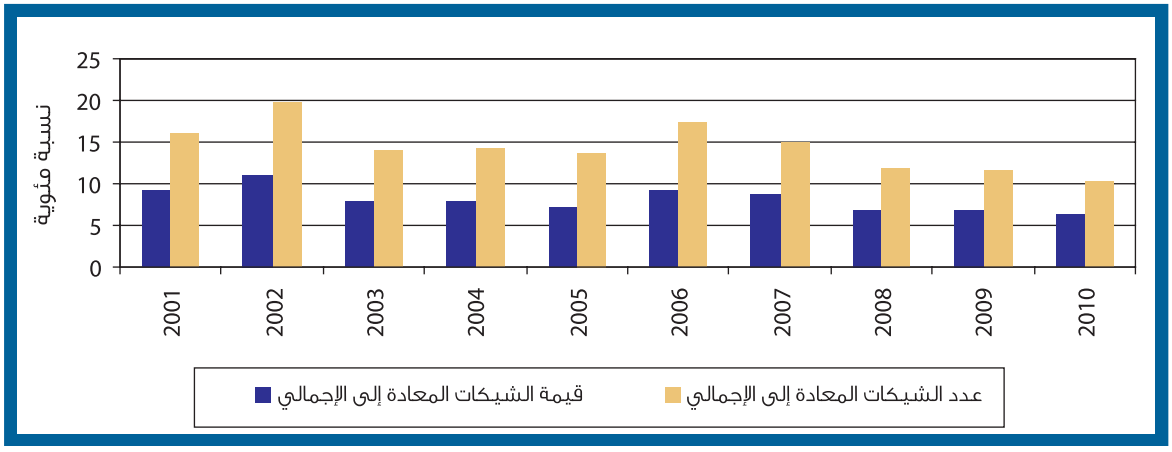

في المقابل، شهدت الحوالات الخارجية خلال عام 2010، الصادرة والواردة من والى الأراضي الفلسطينية، ارتفاعاً بنسبة 1.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ قيمتها 11.4 مليار دولار أمريكي (41.9% منها للحوالات الصادرة، و58.1% للحوالات الواردة) (جدول 3-5). فالحوالات الصادرة من الأراضي الفلسطينية ورغم انخفاض

(5) بعد إطلاق العمل بنظام براق، ووفقاً للتعميم رقم (2010/101) بتاريخ 2010/10/18، أصبحت كل التحويلات بين المصارف العاملة في فلسطين التي تبلغ قيمتها عشرة آلاف فما فوق تتم من خلال هذا النظام، بدلاً من توجيهها لغرف المقاصة، بينما استمر العمل بالتحويلات دون عشرة آلاف من خلال غرف المقاصة كمرحلة أولى، تمهيداً لإتمام كافة التحويلات بين المصارف بغض النظر عن قيمتها من خلال نظام براق في المرحلة القادمة.

عددها بنسبة 9.2% مقارنة بعام 2009، إلا أن قيمتها ارتفعت بنسبة 2.4%، لتصل إلى 4754.8 مليون دولار. حصلت إسرائيل[6] على 32.6 ألف حوالة، أو ما نسبته 25.9% من عدد الحوالات الصادرة، بقيمة بلغت 1345.3 مليون دولار، مثلت ما نسبته 28.3% من إجمالي قيمة الحوالات الصادرة. في حين كان نصيب الدول الأخرى (خلاف إسرائيل) حوالي 93.1 ألف حوالة، وبما يعادل 74.1% من عدد الحوالات الصادرة، بقيمة بلغت 3409.5 مليون دولار، أو ما نسبته 71.7% من إجمالي قيمة الحوالات الصادرة.

كما انخفض عدد الحوالات الواردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010 إلى 145.7 ألف حوالة وبنسبة 18.2%، مقابل ارتفاع قيمتها إلى 6602 مليون دولار وبنسبة 1.5% مقارنة بالعام السابق. جاء من إسرائيل[7] وحدها 27.6 ألف حوالة، أو ما يعادل 18.9% من عدد الحوالات الواردة، وبقيمة 2325.8 مليون دولار أو 35.2% من إجمالي قيمة الحوالات الواردة. أما الحوالات الواردة من بقية دول العالم (بخلاف إسرائيل) فقد بلغ عددها 118.1 ألف حوالة، أي حوالي 81.1% من عدد الحوالات الواردة، بقيمة إجمالية بلغت 4276.2 مليون دولار، أو ما يعادل 64.8% من إجمالي قيمة الحوالات الواردة إلى الأراضي الفلسطينية.

شكل (3-4): قيمة التحويلات بين المصارف في فلسطين خلال الفترة (2001-2010)

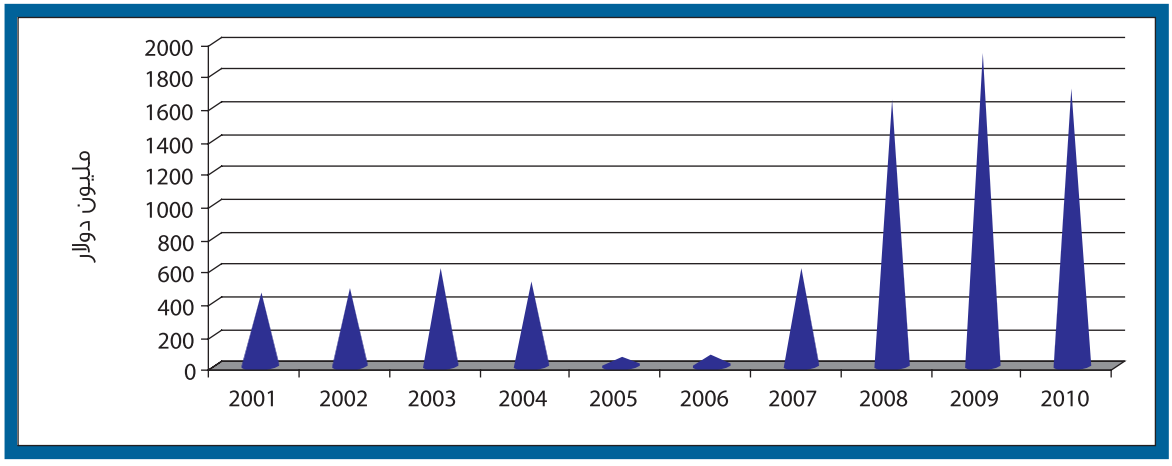

5) النشاط المالي لسلطة النقد

تشير بيانات سلطة النقد إلى انخفاض إجمالي موجودات (مطلوبات) سلطة النقد خلال عام 2010 بنسبة 9.9% لتصل إلى 1164.5 مليون دولار (جدول 3-6). وذلك على خلفية تراجع الموجودات الخارجية (التي تستحوذ على 80.1% من إجمالي موجودات سلطة النقد) بنسبة 8.9% لتصل إلى 933.3 مليون دولار، حيث انخفضت الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين بنسبة 5.1% لتصل إلى 685.7 مليون دولار، كما انخفضت الاستثمارات الخارجية (استثمارات إسلامية واستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق) بنسبة 18% لتصل إلى 247.6 مليون دولار. وفي نفس السياق انخفضت الموجودات المحلية (التي تشكل 16.8% من إجمالي الموجودات) بنسبة 22.7% لتصل إلى 195.7 مليون دولار، حيث انخفضت الأرصدة لدى المصارف في فلسطين بنسبة 22.9% لتصل إلى 154.4 مليون دولار، كما انخفضت الاستثمارات المحلية (استثمارات إسلامية) بنسبة 22.1% لتصل إلى 41.3 مليون دولار.

(6) ترتبط الحوالات الصادرة إلى إسرائيل بتسوية المعاملات التجارية القائمة بين أطراف فلسطينية وأخرى إسرائيلية، خاصة تسديد قيمة المستوردات. أما الحوالات الصادرة إلى بقية دول العالم فتشمل إلى جانب تسوية المعاملات التجارية تغطية بعض النفقات الخاصة بالتعليم والعلاج بالخارج وغيرها.

(7) ترتبط معظم الحوالات الواردة من إسرائيل بإيرادات المقاصة، وتسديد قيمة الصادرات الفلسطينية وتحويلات العاملين الفلسطينيين. في حين ترتبط الحوالات الواردة من بقية دول العالم بالمنح والمساعدات المقدمة للقطاعين العام والخاص، والحوالات المتعلقة بتسديد قيمة الصادرات الفلسطينية، إلى جانب الحوالات التي يرسلها الفلسطينيون المقيمون في الخارج لمساعدة ذويهم.

ويعزى هذا الانخفاض في موجودات (مطلوبات) سلطة النقد إلى تراجع الودائع الاختيارية (الاستثمارية)[8] التي توظفها المصارف لدى سلطة النقد بحوالي 291.3 مليون دولار، نتيجةً لانخفاض معدلات الفائدة العالمية، وانخفاض العائد من هذه الودائع، وتبني المصارف سياسة التوظيف من خلال منح الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية باعتبارها أكثر ربحية من ربط الودائع.

أما فيما يتعلق بالاحتياطي الإلزامي، فقد ارتفع بقيمة 65.8 مليون دولار وبمعدل 11.9%، ليصل إلى حوالي 615.5 مليون دولار نتيجة لارتفاع حجم ودائع العملاء في عام 2010 مقارنةً بالعام السابق، بالإضافة إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بعملة الشيكل إلى 9% بدلاً من 8%.

وعلى صعيد حقوق الملكية لسلطة النقد، فقد ارتفعت بنسبة 5.9% لتصل إلى 85.7 مليون دولار في عام 2010 نتيجةً لارتفاع رأس المال المدفوع بقيمة 4.7 مليون دولار وبنسبة 9.4% مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى 54.7 مليون دولار. علماً بأن الزيادة في رأس المال المدفوع هي عبارة عن صافي أرباح العام 2010، والذي تم تحويله بالكامل لاستكمال رأس المال المصرح به لسلطة النقد حتى يصل إلى 60 مليون دولار[9].

وفي ضوء التغيرات السابقة في موجودات (مطلوبات) سلطة النقد خلال عام 2010، فقد أظهر بيان الأرباح والخسائر لها انخفاض صافي الربح بنسبة 6% مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى 4.7 مليون دولار (جدول 3-7). ويعزى هذا التراجع في الأرباح إلى استمرار المعدلات المنخفضة لأسعار الفوائد العالمية على الودائع، حيث انخفض صافي الفوائد وعوائد الاستثمار بنسبة 5.3%، ليتراجع إلى 14.5 مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى تراجع إجمالي الإيرادات بنسبة 1.2% مقارنةً بالعام السابق، لتصل إلى 15.6 مليون دولار. وفي المقابل، ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 13% لتصل إلى 10.4 مليون دولار، نتيجةً لارتفاع نفقات الموظفين بقيمة 0.5 مليون دولار، لتمثل ما نسبته 41.7% من الزيادة في النفقات (1.2 مليون دولار) في عام 2010 مقارنةً بالعام السابق، بينما ارتفعت كل من النفقات الإدارية ونفقات الإهلاك بقيمة 0.2 مليون دولار لكلٍ منهما. وفي ضوء فصل حسابات مكتب المتابعة المالية، فقد سجلت نفقات مكتب المتابعة المالية لعام 2010 مبلغ 0.3 مليون دولار.

6) الكادر الوظيفي

استمرت سلطة النقد بتطوير كادرها الوظيفي (جدول 3-8) من خلال استقطاب الكفاءات والخبرات المهنية والفنية المناسبة للعمل في دوائر وأقسام سلطة النقد المختلفة. وفي ذات الشأن، قامت سلطة النقد وللعام الثالث على التوالي باستقطاب أوائل الخريجين الجدد من الجامعات الفلسطينية في التخصصات ذات العلاقة بطبيعة عملها، من خلال برنامجها المعروف باسم "المتميزون" وذلك بعد اجتيازهم للامتحانات والمقابلات التنافسية، ومن ثم تعيين من تثبت كفاءته.

وقد أحدثت سلطة النقد خلال السنوات القليلة الماضية نقلة نوعية في تطوير مهارات وقدرات الموظفين، من خلال تنفيذ العديد من الدورات والبرامج التدريبية المتخصصة المحلية، والتعاون مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة التي شملت مختلف دوائر سلطة النقد (جدول 3-9)، وبما يخدم احتياجات وتوجهات سلطة النقد الحالية والمستقبلية. كما استحدثت سلطة النقد العديد من البرامج التدريبية التي تتعلق بمهام تكنولوجيا المعلومات، ورقابة المصارف، والاقتصاد والإحصاء، وسويفت للتحويلات الإلكترونية، إضافة إلى العديد من الجوانب المهمة لسلطة النقد.

(8) لا تشمل الودائع الرأسمالية المرتبطة باستكمال المرحلة الثانية لرفع رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف إلى 50 مليون دولار في نهاية العام 2010، حيث تلتزم جميع المصارف وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2009/7) الصادرة بتاريخ 2009/11/5 برفع رأس المال المدفوع إلى 50 مليون دولار كحد أدنى، وإيداع ما لا يقل عن 21% من رأس المال المخصص لفروع فلسطين بالنسبة للمصارف الوافدة لدى سلطة النقد شريطة ألا يقل الرصيد عن 10 مليون دولار. علماً بأنه لم يطرأ تغير جوهري على الودائع الرأسمالية في عام 2010 مقارنةً بالعام السابق، وبقيت في حدود 104.6 مليون دولار.

(9) تم رفع رأس المال المصرح به لسلطة النقد من 15 مليون دولار في بداية تأسيسها إلى 60 مليون دولار بتوصية من مجلس إدارة سلطة النقد، وبعد موافقة سيادة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على هذه التوصية بتاريخ 2007/4/8. وذلك في إطار تدعيم موجودات سلطة النقد لمواجهة المخاطر التي قد تعترضها أثناء تأدية مهامها وصلاحياتها..

الفصل الرابع

تطورات الجهاز المصرفي والبورصة الفلسطينية خلال عام 2010م

نظرة عامة

استمر القطاع المصرفي خلال عام 2010 في تحقيق نتائج ايجابيةً ملموسة، حيث ارتفع صافي موجودات المصارف بمعدل 9% ليصل 8587.6 مليون دولار. تأتي هذه الزيادة مدفوعة بالنمو والتحسن في البنود الرئيسة لمطلوبات وموجودات المصارف، إذ حققت ودائع العملاء نمواً بمعدل 8% لتبلغ 6802.4 مليون دولار. وانعكست هذه الزيادة ايجابياً على قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة التي وصلت إلى 2885.9 مليون دولار، محققة نمواً بمعدل 29.2%، جلها وجه نحو القطاع الخاص المقيم في فلسطين. تأتي هذه الزيادة في ضوء الأنظمة المصرفية الالكترونية الجديدة التي أدخلتها سلطة النقد في خدمة القطاع المصرفي، خاصة مكتب المعلومات الائتمانية، ونظام تصنيف المقترضين، ونظام الشيكات المعادة الآلي وغيرها من الأنظمة الجديدة، بما يتوافق مع التكنولوجيا المصرفية الحديثة.

يأتي ذلك في سياق خطة سلطة النقد الهادفة إلى تعميق الروابط بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الحقيقي من أجل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، وانسجاماً مع خطة التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، بما يؤسس لبناء سياسة نقدية مستقبلية متينة. وفي هذا السياق ارتفعت نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء إلى 42.4%، ورغم أن هذه النسبة لا زالت منخفضة قياساً إلى المعدلات العالمية، إلا أن تزايدها يعطي مؤشراً على مدى التطور في إسهام القطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي. ويدعم هذا التوجه ارتفاع مؤشر العمق المالي (نسبة التسهيلات إلى الناتج المحلي الحقيقي) إلى 50.4% مقارنةً مع 42.6% في العام 2009. إضافةً إلى تراجع نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع من 51.1% في العام 2009 إلى 48.4% في عام 2010.

انعكست هذه التطورات الايجابية على أداء وربحية المصارف، حيث ارتفع صافي أرباح المصارف (بعد الضريبة) بمعدل 35.8% ليبلغ 139.9 مليون دولار، وأثر بدوره على مؤشرات الربحية، فارتفع العائد على معدل حقوق الملكية (ROAE) إلى 17.5%، إلى جانب ارتفاع العائد على معدل الأصول (ROAA) إلى 2.1%. كما سجلت المصارف تحسناً ملموساً في مؤشراتها الأخرى، خاصةً تلك المتعلقة بجودة الأصول، على خلفية تراجع نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات إلى 3.1% مقارنةً مع 4.1% في العام 2009.

كما انعكس هذا الأداء الجيد على صافي حقوق الملكية، بارتفاعها بنسبة 13.9% لتصل إلى 1092.6 مليون دولار، جراء تزايد حجم رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف بنسبة 10.9%، وذلك في إطار استكمال المرحلة الثانية لرفع رؤوس أموال المصارف إلى 50 مليون دولار مع نهاية عام 2010 وفقاً لما جاء في تعليمات سلطة النقد بهذا الخصوص، بهدف تعزيز قدرة الجهاز المصرفي على امتصاص المخاطر المحتملة وغير المحتملة. وضمن نفس التوجه، ألزمت المصارف بتدعيم رؤوس أموالها بمصدات جديدة "احتياطي التقلبات الدورية"،

يتم تكوينها من خلال استقطاع 15% من صافي أرباح كل مصرف في أوقات الرخاء الاقتصادي، ليتم استخدامها في حالات التوتر المالي.

على صعيد آخر، شهد عام 2010 استقراراً نسبياً في أداء بورصة فلسطين، حيث حافظ مؤشر القدس العام على استقرار نسبي في حدود مستواه المحقق في نهاية العام السابق، مع انخفاض طفيف بنسبة 0.7%، على خلفية تراجع مؤشر البنوك والخدمات المالية ومؤشر التأمين.

1) الميزانية المجمعة للمصارف

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين خلال عام 2010 إلى ارتفاع موجوداتها الصافية بنسبة 9% قياساً على ما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى 8587.6 مليون دولار، محافظة بذلك على اتجاهها المتصاعد خلال السنوات السابقة. جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع بنود كل من التسهيلات الائتمانية، ومحفظة الأوراق المالية، وصافي الاستثمارات، والأرصدة لدى المصارف في فلسطين، والنقدية، وصافي الأصول الثابتة، والأصول الأخرى بقيمة 1056.2 مليون دولار، مقابل انخفاض بنود كل من الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين، والأرصدة لدى سلطة النقد، والقبولات المصرفية بقيمة 344.9 مليون دولار مقارنةً بالعام السابق.

شكل (4-1): هيكل موجودات المصارف في نهاية عام 2010

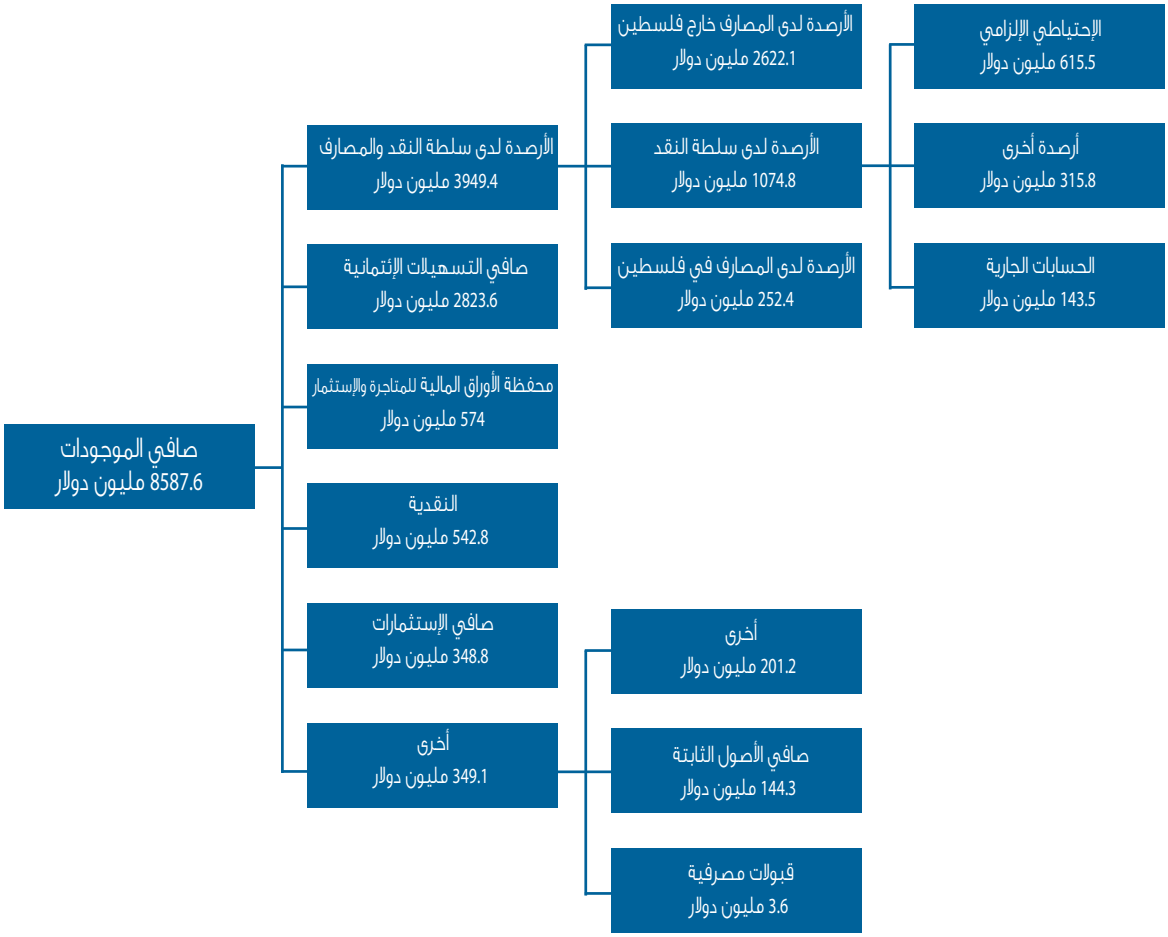

فقد سجلت محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار زيادة بنسبة 4.8% عما كانت عليه في العام 2009، جراء قيام المصارف بالاستثمار في شهادات الإيداع الصادرة عن بنوك مركزية خارج فلسطين بقيمة 141 مليون دولار في عام 2010، علماً بأنه لم يكن لها أية استثمارات في هذا النوع في العام السابق، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة المسجلة (211.5 مليون دولار) في صافي الاستثمار في أسهم الشركات داخل وخارج فلسطين. أما صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة فقد سجل ارتفاعاً بقيمة 665.5 مليون دولار وبنسبة 30.8%، إلى جانب ارتفاع كل من الأرصدة لدى المصارف داخل فلسطين بنسبة 75.8%، والنقدية بنسبة 1.5%، وصافي الأصول الثابتة بنسبة 3.5% مقارنة مع العام 2009. أما الأصول الأخرى فقد ارتفعت بنسبة 18.4%. في المقابل، انخفضت الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين بنسبة 7.2%، والأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 11.5%، إلى جانب تراجع القبولات المصرفية بنحو 0.3 مليون دولار، لتبلغ 3.6 مليون دولار في عام 2010.

لقد عكس أداء الجهاز المصرفي خلال عام 2010 ارتفاعاً في الأهمية النسبية لتوظيفات الأموال في البنود ذات الربحية الأعلى (التسهيلات ومحفظة الأوراق المالية)، الأمر الذي كان له أكبر الأثر على ربحية المصارف. ومع ذلك بقيت أرصدة سلطة النقد والمصارف مهيمنة في جانب الموجودات، رغم تراجع أهميتها النسبية إلى 46% من صافي الموجودات، مقارنة مع 53.1% في العام 2009. تلاها في المرتبة الثانية التسهيلات الائتمانية المباشرة، التي ارتفعت أهميتها النسبية إلى 32.9%، مقارنة مع 27.4% من الموجودات خلال نفس الفترة. كما ارتفعت الأهمية النسبية لمحفظة الأوراق المالية (محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار، وصافي الاستثمارات) إلى 10.7% من الموجودات مقارنة بنسبة 8.7% في العام السابق. بينما تراجعت الأهمية النسبية للنقدية إلى 6.3%، مقارنة مع 6.8% في العام 2009. أما باقي البنود الأخرى (صافي الأصول الثابتة، والقبولات المصرفية، والأصول الأخرى) فبقيت عند مستوى 4% من الموجودات كما في العام السابق.

أما في جانب المطلوبات (مصادر الأموال) فقد تمثلت الزيادة الأبرز في ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية)، التي ارتفعت بقيمة 505.6 مليون دولار، وبنسبة 8% مقارنةً بعام 2009. تلاها ارتفاع صافي حقوق الملكية بنسبة 13.9%. يضاف إلى ذلك زيادة كل من أرصدة المصارف في فلسطين بنسبة 33.7%، وأرصدة المصارف خارج فلسطين بنسبة كبيرة. إلى جانب ارتفاع مخصصات الضرائب بقيمة 16.8 مليون دولار، والمخصصات الأخرى بحوالي مليون دولار، والقبولات المنفذة والقائمة بقيمة 2.9 مليون دولار والمطلوبات الأخرى بقيمة 11.9 مليون دولار مقارنةً بما كانت عليه في العام السابق. في المقابل تراجعت أرصدة سلطة النقد بنسبة 23.4% مقارنةً مع عام 2009.

واستمرت ودائع الجمهور بالسيطرة على مطلوبات المصارف بنسبة 79.2% في عام 2010، مقارنة مع 79.9% في عام 2009. تلاها في المرتبة الثانية صافي حقوق الملكية التي ارتفعت أهميتها النسبية إلى 12.7%، مقارنةً مع 12.2% من إجمالي المطلوبات في العام السابق. أما أرصدة المصارف وسلطة النقد فلم يطرأ على أهميتها النسبية أي تغير، إذ بقيت في حدود 4.9%. وشكلت البنود الأخرى (مخصص الضرائب، ومخصصات أخرى، والقبولات المنفذة والقائمة، والمطلوبات الأخرى) ما نسبته 3.2% مقارنة مع 3.1% في العام السابق. وفيما يلي تفصيل لأهم التطورات في مطلوبات وموجودات الجهاز المصرفي خلال عام 2010.

شكل (4-2): هيكل مطلوبات المصارف في نهاية عام 2010

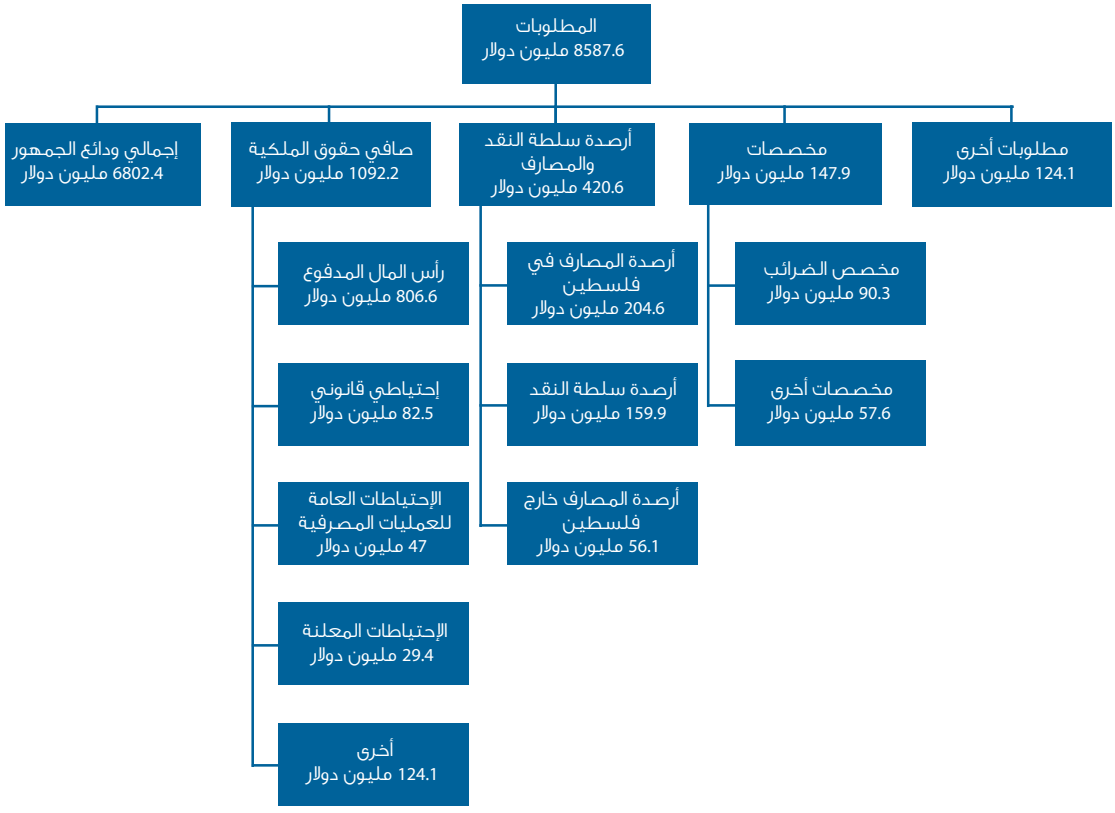

أ. التطورات في جانب المطلوبات

– حقوق الملكية

حافظ صافي حقوق الملكية على اتجاهه التصاعدي خلال عام 2010 محققاً زيادة بنسبة 13.9% ليصل إلى 1092.6 مليون دولار مقارنةً مع 958.9 مليون دولار في العام السابق. وترتبط هذه الزيادة بارتفاع حجم رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف العاملة في فلسطين بنسبة 10.9% في عام 2010، لتبلغ 809.6 مليون دولار، لتشكل ما نسبته 74.1% من حقوق الملكية، و9.4% من المطلوبات.

يأتي الارتفاع في رؤوس الأموال المدفوعة تماشياً مع تعليمات سلطة النقد (2009/7) الرامية إلى رفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف العاملة في فلسطين إلى 50 مليون دولار مع نهاية 2010. وتأتي هذه العملية في إطار خطة سلطة النقد الهادفة لتطوير الجهاز المصرفي ورفع درجة حصانته وقدرته على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، لا سيما في ظل الظروف وعوامل المخاطرة في البيئة المحلية، والتقلبات التي شهدها العالم نتيجة الأزمة المالية العالمية التي لا تزال العديد من دول العالم تعاني من آثارها. بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية للمصارف العاملة في فلسطين محلياً وخارجياً.

وسجلت الاحتياطات القانونية للمصارف زيادة بقيمة 24.3 مليون دولار قياساً على عام 2009، لترتفع أهميتها النسبية إلى 7.6% من حقوق الملكية، مقابل 6.1% في عام 2009. ويلعب الاحتياطي القانوني للمصارف دوراً مهماً في دعم وتعزيز رؤوس أموالها، حيث تنص المادة (35 بند 1) من قانون المصارف الجديد (رقم 9 لسنة 2010) على اقتطاع ما نسبته 10% من صافي الأرباح سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني إلى أن يصبح معادلاً لقيمة رأس المال المدفوع، وذلك تعزيزاً لأهمية حقوق الملكية وتقويتها في تحمل المخاطر المحتملة.

كما ارتفعت الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 34.3% في عام 2010 مقارنةً بالعام 2009، على خلفية زيادة التسهيلات الائتمانية. وتسهم هذه الاحتياطات في تدعيم سبل مواجهة أي مخاطر غير محددة[1]. وتمثلت المصادر الأخرى للنمو في حقوق الملكية في زيادة الاحتياطات المعلنة بقيمة 18.2 مليون دولار، وبنسبة 161.5% عما كانت عليه في العام السابق. وتعزى هذه الزيادة الملحوظة إلى تضمين الاحتياطات المعلنة لاحتياطي جديد تم تكوينه اعتباراً من بيانات عام 2010 تحت اسم (احتياطي التقلبات الدورية) وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2011/1) بتاريخ 2011/1/27، التي تلزم المصارف باقتطاع ما نسبته 15% من صافي أرباحها بعد الضرائب بهدف تدعيم رؤوس أموال المصارف ومواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي. ويستمر الاقتطاع السنوي حتى يصبح رصيد هذا الاحتياطي مساوياً 20 % من رأس المال المدفوع، ولا يجوز استخدام أو تخفيض هذا الاحتياطي إلا بالموافقة المسبقة من سلطة النقد.

ومن البنود المكونة لحقوق الملكية التي سجلت انخفاضاً في عام 2010، أرباح الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة، التي تراجعت بقيمة 32.7 مليون دولار، لتصل إلى 9.2 مليون دولار، مقابل 41.9 مليون دولار في عام 2009. وقد يعزى ذلك إلى تحقيق بعض الأرباح جراء عمليات البيع، أو نتيجة تذبذب مؤشرات البورصة العالمية، إلى جانب التراجع الطفيف في مؤشر القدس العام لبورصة فلسطين في عام 2010 مقارنةً بالعام السابق. كما انخفضت الأرباح غير الموزعة إلى 8.6 مليون دولار مقابل 16.8 مليون دولار في العام 2009.

– الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء أو الجمهور)

استمرت ودائع العملاء خلال عام 2010 في اتجاهها المتصاعد، مرتفعة بقيمة 505.6 مليون دولار وبنسبة 8% مقارنةً بالعام السابق، لتصل إلى 6802.4 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 79.2% من إجمالي المطلوبات. وفي ذلك إشارات ودلالات واضحة على استمرار وتعزيز ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، واستمرار تدفق الفوائض المالية والادخارية إلى المنظومة المصرفية، مما يسهم بدرجة أكبر في تعزيز دور الوساطة، وتوفير السيولة اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها المناطق الفلسطينية.

بالنظر إلى هيكل ودائع العملاء من حيث نوعها خلال عام 2010، يلاحظ وجود ارتفاع طفيف على الودائع لأجل بقيمة 4.5 مليون دولار، مع انخفاض أهميتها النسبية إلى 33.5%، مقارنة مع 36.1% في العام 2009. يذكر أن الأهمية النسبية للودائع لأجل تشهد تراجعاً منذ عدة سنوات، حيث تراجعت إلى ما يقارب نصف مستواها الذي كانت علية في العام 2000 البالغ 61.7%. وفي المقابل ارتفعت ودائع التوفير بقيمة 174.4 مليون دولار، لترتفع أهميتها النسبية إلى 27.1% من إجمالي ودائع العملاء، مقارنة مع 26.5% في عام 2009، وحوالي 13.3% في العام 2000. كما ارتفعت الودائع الجارية بقيمة 326.7 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 39.4% من إجمالي ودائع العملاء، مقارنة مع 37.4% في عام 2009، ونحو 25.1% في العام 2000.

ومن حيث عملة الإيداع، كانت الودائع بالشيقل الأكثر زيادة في عام 2010، إذ ارتفعت بقيمة 263.1 مليون دولار، وبنسبة 17.9%[2] عن العام السابق. وجاءت الودائع بالدولار في المرتبة الثانية من حيث الزيادة بقيمة 156.2 مليون دولار وبنسبة 5.8%، ثم الزيادة في الودائع بالدينار بقيمة 65.9 مليون دولار وبنسبة 3.7%. وأخيراً زادت الودائع بالعملات الأخرى بقيمة 20.7 مليون دولار وبنسبة 6% مقارنةً بالعام 2009.

---

(1) يعرف احتياطي المخاطر وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) بتاريخ 2008/12/29 بأنه الاحتياطي الذي يتم تكوينه لمواجهة مخاطر غير محددة. ويحتسب على أساس 1.5% من مجموع التسهيلات المباشرة، و0.5% من التسهيلات غير المباشرة. ولا يجوز استخدام أي جزء من هذا احتياطي على أي وجه إلا بموافقة خطية مسبقة من سلطة النقد.

(2) يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في سعر صرف الدولار/الشيقل بين عامي 2009 و2010، حيث بلغ سعر الصرف في 2009/12/31 (3.799 شيقل) مقابل (3.607 شيقل) في 2010/12/31، وهي الأسعار المستخدمة في تقييم موجودات ومطلوبات المصارف في الميزانيات السنوية لهذين العامين. وبالتالي يتضح أن سعر صرف الدولار مقابل الشيقل انخفض بمعدل 5.1% في نهاية شهر ديسمبر 2010 مقارنة بنظيره في العام السابق. وإذا ما تم استثناء الزيادة في الودائع بالشيقل الناجمة عن تحسن سعر الصرف يتبين وجود زيادة حقيقية في هذه الودائع بمعدل 12.9%.

وعلى الرغم من زيادة الودائع بعملة الدولار خلال عام 2010، إلا أن ذلك قد تزامن مع انخفاض أهميتها النسبية في هيكل ودائع العملاء إلى 41.9% مقابل 42.8% في العام السابق، ومع ذلك فقد استمرت بالسيطرة على تركيبة ودائع العملاء. ويأتي هذا التراجع في الأهمية النسبية للودائع بعملة الدولار متأثراً بتراجع نسبي في استخدامها كعملة ادخارية، إذ انخفضت الأهمية النسبية للودائع لأجل بعملة الدولار في هيكل الودائع بعملة الدولار من 44% في العام 2009 إلى 41.6% في العام 2010، مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لودائع التوفير والودائع الجارية بعملة الدولار، حيث ارتفعت ودائع التوفير بعملة الدولار من 22.6% إلى 23.9%. أما الودائع الجارية بعملة الدولار فقد ارتفعت من 33.4% إلى 34.5% من إجمالي الودائع بالدولار لنفس فترة المقارنة.

أما الودائع بعملة الدينار فقد احتلت الأهمية الثانية بعد عملة الدولار في هيكل الودائع، ورغم ارتفاعها بحوالي 65.9 مليون دولار في العام 2010، فقد تراجعت أهميتها النسبية إلى 27.3% من إجمالي ودائع العملاء، مقابل 28.4% في العام السابق. ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة الودائع لأجل بالدينار بحوالي 32.9 مليون دولار (كما هو الحال في هيكل الودائع بعملة الدولار). أما ودائع التوفير بالدينار فقد ارتفعت بقيمة 50.8 مليون دولار، كما ارتفعت الودائع الجارية بالدينار بحوالي 47.9 مليون دولار. لذلك تراجعت الأهمية النسبية للودائع لأجل بالدينار في هيكل الودائع بالدينار من 42.6% في العام 2009، إلى 39.3% في العام 2010، مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لودائع التوفير والودائع الجارية بالدينار، إذ ارتفعت لودائع التوفير من 36.4% إلى 37.9%، بينما ارتفعت للودائع الجارية من 21% إلى 22.9% من إجمالي الودائع بالدينار لنفس فترة المقارنة. وهذا يؤكد من جديد على التغير الواضح في هيكل ودائع العملاء باتجاه انخفاض الإيداع الادخاري (لأجل) مقابل الإيداع الجاري والتوفير.

شكل (4-3): هيكل ودائع العملاء حسب النوع والعملة خلال عامي 2009 و2010

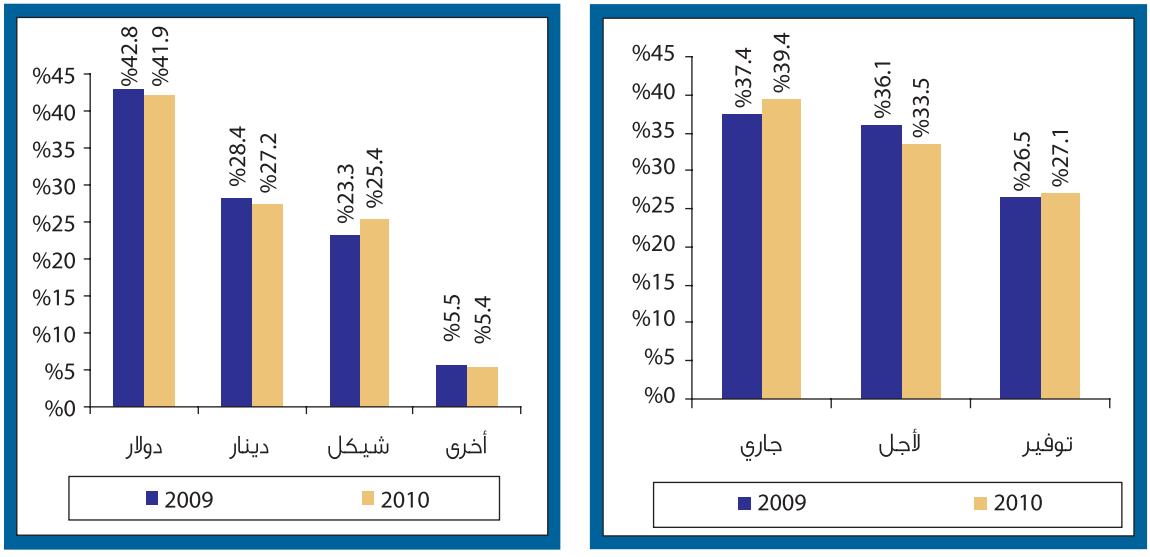

أما الودائع بالشيقل فقد ارتفعت أهميتها النسبية من 23.3% في العام السابق، إلى 25.4% من إجمالي ودائع العملاء في العام 2010. وتأتي الودائع بالشيقل في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد الدولار والدينار، رغم استخدامها الواسع في المعاملات اليومية والحكومية، باعتبارها العملة الأساسية المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية. يذكر أن الاتجاه العام للأهمية النسبية للودائع بالشيقل يأخذ اتجاهاً متصاعداً منذ العام 2006، متأثراً بارتفاع سعر صرف الشيقل مقابل كل من الدولار والدينار. وبالنظر إلى هيكل هذه الودائع يلاحظ ارتفاع الودائع الجارية بالشيقل بحوالي 180.7 مليون دولار، لتشكل ما نسبته 61.6% من إجمالي الودائع بالشيقل في العام 2010 مقابل 60.3% في العام السابق، في المقابل، ورغم ارتفاع قيمة الودائع لأجل بالشيقل بحوالي 34.3 مليون دولار، تراجعت أهميتها النسبية من 14.1% في العام 2009، إلى 13.9% من إجمالي الودائع بالشيقل في العام 2010، كما تراجعت ودائع التوفير بحوالي 48.1 مليون دولار، وتراجعت

أهميتها النسبية أيضاً من 25.6% إلى 24.5% خلال نفس الفترة. إن النسب السابقة تعكس مرة أخرى تراجع الأهمية النسبية للودائع الادخارية بالشيقل في العام 2010، وهو سلوك مشابه تماماً لسلوك الودائع بالدينار والدولار.

مما سبق يتضح أن هناك تغيراً ملموساً آخذاً بالتصاعد في هيكل الودائع لصالح الودائع الجارية وودائع التوفير مقابل التراجع المستمر في الأهمية النسبية للودائع لأجل. ويعزى ذلك إلى ثلاثة أسباب: الأول، الانخفاض الملموس في معدلات الفائدة على الودائع بشكلٍ عام كما سيتضح فيما بعد، أما زيادة ودائع التوفير (رغم انخفاض الفائدة عليها) فهو راجع إلى الحوافز التشجيعية والهدايا وحملات الترويج التي تسوقها المصارف من أجل استقطاب ودائع صغار المدخرين. السبب الثاني، تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيقل الإسرائيلي بشكلٍ كبير، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الثقة في عملتي الدولار والدينار كعملات ادخارية، وتوجه المواطنين إلى مجالات ادخارية أكثر أماناً وحفاظاً على القيمة الحقيقية للمدخرات، كالتوجه نحو شراء العقارات والأراضي، خاصةً بالنسبة لأصحاب الودائع لأجل باعتبارها ذات قيمة كبيرة نسبياً تتيح لهم إمكانية الاستثمار في مجالات أخرى غير الإيداع المصرفي، بينما ودائع التوفير فهي بمبالغ صغيرة نسبياً، ولا يوجد خيارات أخرى أمام صغار المدخرين سوى الإيداع المصرفي، بالإضافة إلى الحوافز والجوائز التي من الممكن أن يحصلوا عليها من هذه الحسابات. السبب الثالث، التوجه نحو الاستثمار المباشر بدلاً من الادخار، من خلال الاكتتاب في أسهم الشركات في السوق المالي، والتوقعات بالحصول على عائد أكبر مما يمكن الحصول عليه من الإيداع المصرفي، خاصةً في ظل تزايد عدد الشركات التي تطرح أسهمها للتداول في البورصة.

أخيراً تأتي الودائع بالعملات الأخرى، التي تحتل أهمية ضئيلة في تركيبة ودائع العملاء، ولم يطرأ تغير على هذه الأهمية في عام 2010 حيث بلغت أهميتها النسبية 5.4% مقارنة مع 5.5% من إجمالي ودائع العملاء في العام السابق. وتتركز هذه العملات أساساً بعملتي اليورو والجنيه الإسترليني. ولم يختلف سلوك هذه الودائع عن سلوك الودائع بعملات الشيقل والدينار والدولار، إذ انخفضت الأهمية النسبية للودائع لأجل من 34.3% في عام 2009 إلى 33.3% في عام 2010 لنفس الأسباب السابق ذكرها. وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسبية للودائع الجارية بالعملات الأخرى إلى 56.4% مقارنةً مع 56% في العام 2009. كما ارتفعت ودائع التوفير بالعملات الأخرى إلى 10.3% مقارنة مع 9.7% خلال نفس الفترة. بشكلٍ عام تعتبر الودائع بالعملات الأخرى محدودة الاستخدام في الجهاز المصرفي الفلسطيني، ولا تؤثر التذبذبات فيها كثيراً على درجة استقرار ودائع العملاء. وتتركز هذه الودائع أساساً بعملتي اليورو والجنيه الإسترليني، وتستخدم في تسوية معاملات التجارة الدولية.

أما بالنسبة لهيكل ودائع العملاء من حيث مصدرها، فقد حافظ على استقراره النسبي، إذ بقيت ودائع القطاع الخاص مهيمنة، باستحواذها على ما نسبته 90% من إجمالي ودائع العملاء مقابل 10% للقطاع العام في عام 2010، مقارنةً مع 91% للقطاع الخاص و9% للقطاع العام في العام السابق. كما أن 97.2% من إجمالي ودائع القطاع الخاص هي للمقيمين[3] في الأراضي الفلسطينية، مقارنة مع 94.5% في عام 2009. علماً بأن معظم ودائع غير المقيمين هي لأغراض الادخار، حيث بلغت نسبة ودائع التوفير والودائع لأجل من إجمالي ودائع غير المقيمين 65.6% في عام 2010 مقارنةً مع 52.2% في العام السابق.

جغرافياً، سجلت ودائع العملاء في الضفة الغربية نمواً بمعدل 12.1% في عام 2010، لتصل إلى 6019.6 مليون دولار، مقارنةً مع 5370.9 مليون دولار في العام الماضي، في مقابل تراجعها في قطاع غزة بمعدل 15.5% لتصل إلى 782.8 مليون دولار في عام 2010 مقارنةً مع 925.9 مليون دولار في العام الماضي. وانعكست هذه التطورات على الهيكل الجغرافي لودائع العملاء، فارتفعت الأهمية النسبية لودائع العملاء في الضفة من

(3) يعرف الشخص الطبيعي المقيم حسب تعليمات سلطة النقد رقم (2009/9) بالشخص الذي يقيم داخل فلسطين لمدة عام (بشكل متواصل أو متقطع) أو أكثر بغض النظر عن الجنسية، لمزيد من التفصيل حول تعريف المقيم وغير المقيم يرجى الرجوع إلى التعليمات المذكورة.

85.3% في عام 2009 إلى 88.5% من إجمالي ودائع العملاء في عام 2010، في حين تراجعت أهميتها النسبية في قطاع غزة من 14.7% في عام 2009 لتصل إلى 11.5% فقط من إجمالي ودائع العملاء.

شكل (4-4): معدلات نمو ودائع العملاء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (2001-2010)

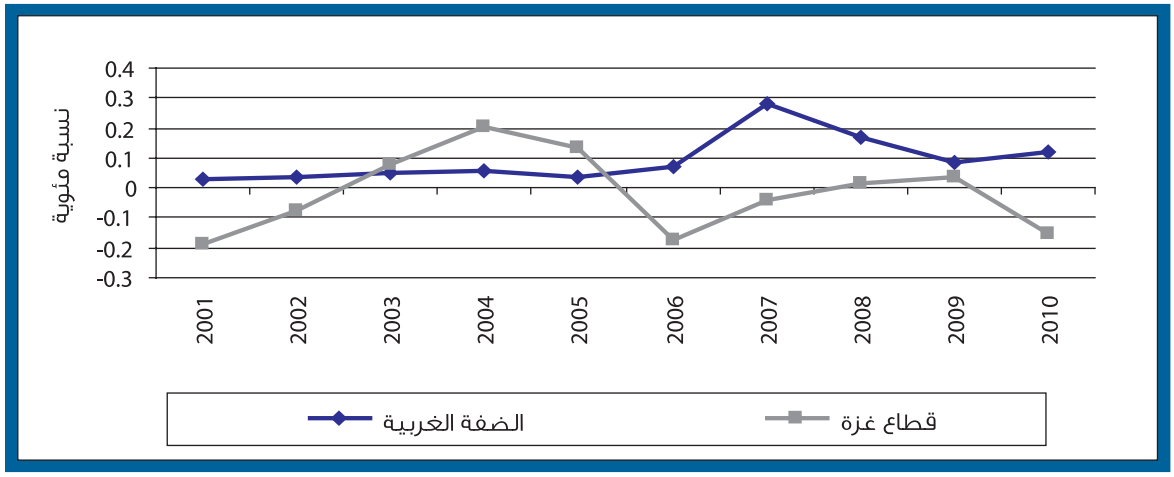

يرتبط هذا التراجع لودائع العملاء في قطاع غزة خلال عام 2010 بقيام المواطنين بالسحب النقدي من ودائعهم لتلبية احتياجاتهم من السلع الأساسية والمواد الغذائية عقب التخفيف النسبي في القيود المفروضة على استيراد هذه السلع. بشكل عام لا زال قطاع غزة يعاني من التداعيات السلبية للحصار الإسرائيلي المفروض عليه منذ أكثر من خمس سنوات، وتردي الأوضاع المعيشية فيه مقارنةً بالضفة الغربية، خاصة وأن معدل الفقر في القطاع 38% يعادل ضعف نظيره في الضفة البالغ 18.3%. يضاف إلى ذلك التداعيات المباشرة لاستمرار أزمة السيولة النقدية (خاصةً بعملتي الدولار والدينار) على استقرار الودائع واستمرار سريانها ضمن المنظومة المصرفية، إلى جانب ارتباط جزء من حركة التجارة عبر الأنفاق مع مصر أدى إلى تحول جزء من حركة الأموال من القنوات المصرفية إلى قنوات التعامل بالدفع النقدي بسبب طبيعة هذه التجارة.

يذكر في هذا السياق، أن جهود سلطة النقد المستمرة قد أثمرت في تعليق قرار بنك هبوعليم الصادر بمنتصف العام 2009 القاضي بالتوقف النهائي عن استقبال أية إيداعات نقدية من المصارف العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى قرارات بعض المصارف الإسرائيلية عن نيتها وقف تمثيل المصارف الفلسطينية في غرفة المقاصة الإسرائيلية. كما وأثمرت الجهود في مساعدة المصارف شحن فائض النقدية لديها وذلك من خلال التنسيق مع البنك المركزي الإسرائيلي، الأمر الذي نتج عنه قيام الأخير مع نهاية العام 2010 باقتراح آلية مؤقتة تقضي بشحن 120 مليون شيقل[4] بشكل شهري لجميع المصارف الفلسطينية التي لا تتمتع بعمليات شحن مباشرة مع نظيراتها الإسرائيلية. ومع ذلك تستمر سلطة النقد ببذل الجهود الحثيثة على مستوى دولي لغرض التوصل لحل جذري من شأنه تفعيل العلاقة المصرفية التبادلية بين المصارف العاملة في فلسطين وبنوكها المراسلة في إسرائيل بشكل روتيني وبدون تعقيدات لضمان عدالة المنافسة المصرفية وتقدم وازدهار الجهاز المصرفي الفلسطيني.

وفي سبيل الحد من التداعيات السلبية لازمة السيولة النقدية في قطاع غزة، بذلت سلطة النقد جهوداً كبيرة لاستمرار عمليات شحن النقود واستبدال النقود التالفة، حيث تم إدخال النقد اللازم لتغطية التزامات المصارف لدفع رواتب موظفي القطاع العام وتغطية المساعدات الطارئة. ووفقاً للإحصاءات الرسمية فقد تم تحويل 868 مليون شيقل خلال الفترة من شهر حزيران 2007 وحتى أيلول 2010، إضافة إلى استبدال 91.5 مليون شيقل من النقد التالف.

(4) تم خلال منتصف العام 2011 رفع مبلغ الشحنة إلى 250 مليون شيقل يتم شحنها من خلال البنك المركزي الإسرائيلي.

– الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد والمصارف)

لم يطرأ تغير على الأهمية النسبية للودائع المصرفية في عام 2010، حيث بلغت 5.8% مقارنة مع 5.7% من إجمالي الودائع (الودائع المصرفية + ودائع العملاء) في عام 2009. وتتكون هذه الودائع من أرصدة سلطة النقد، وأرصدة المصارف العاملة داخل فلسطين، وأرصدة المصارف خارج فلسطين لدى المصارف العاملة في فلسطين. وبالرغم من عدم حدوث تغير في الأهمية النسبية، إلا أنه طرأ تغير على هيكل هذه الودائع، حيث تراجعت أرصدة سلطة النقد إلى 38% من إجمالي الودائع المصرفية في عام 2010، مقارنةً مع 54.8% في العام السابق، بينما ارتفعت أرصدة المصارف العاملة داخل فلسطين إلى 48.7% مقارنةً مع 40.1% في عام 2009. كما ارتفعت ودائع المصارف الخارجية لدى المصارف العاملة في فلسطين لتصل إلى حوالي 56.1 مليون دولار، ولتستحوذ على 13.3% مقارنةً مع 5.1% من الودائع المصرفية في عام 2009.

ب. التطورات في جانب الموجودات

– التسهيلات الائتمانية المباشرة

تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة الأكثر أهمية في تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط الطلب المحلي ورفع معدلات النمو، لتأثيرها الواسع على كافة القطاعات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق تبذل سلطة النقد جهوداً كبيرة في رفع حجم التسهيلات الائتمانية مقابل خفض التوظيفات الخارجية، في خطوة نحو توجيه القطاع المصرفي الفلسطيني لخدمة الاقتصاد المحلي. وقد تواصلت الآثار الايجابية لهذه الخطة خلال عام 2010، حيث ارتفع إجمالي التسهيلات المباشرة بقيمة 651.7 مليون دولار، وبنسبة 29.2%، لتصل إلى 2885.9 مليون دولار مقارنةً مع 2234.3 مليون دولار في العام السابق. منحت جميعها في الاقتصاد المحلي (باستثناء نحو 1.9% من إجمالي التسهيلات فقط ممنوحة خارج فلسطين، وبقيمة 54.6 مليون دولار). وتترافق الزيادة في حجم الائتمان المصرفي مع التحسن الملموس الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2010، وارتفاع حركة النشاط الاقتصادي والطلب المحلي، وتنفيذ العديد من المشاريع، وبالأخص في مجالات الإسكان والاتصالات ودعم المشاريع الصغيرة.

وعلى صعيد هيكل الائتمان، شهدت التسهيلات الممنوحة بعملة الشيقل نمواً كبيراً بمعدل 49.7%[5] في عام 2010 مقارنةً بالعام السابق، مما أدى إلى ارتفاع أهميتها النسبية إلى 30% من إجمالي التسهيلات في عام 2010 مقارنةً مع 25.9% في العام 2009. كما سجلت التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار ارتفاعاً بنسبة 12.6%، وبالرغم من ذلك تراجعت أهميتها النسبية من 9.8% في عام 2009 إلى 8.5% من إجمالي التسهيلات في عام 2010. وفي ذات السياق، ارتفعت التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار بنسبة 23.1%، ومع ذلك تراجعت أهميتها النسبية من 63.9% في عام 2009 إلى 60.9% من إجمالي التسهيلات في عام 2010.

شكل (4-5): الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة حسب العملة خلال الفترة (2001-2010)

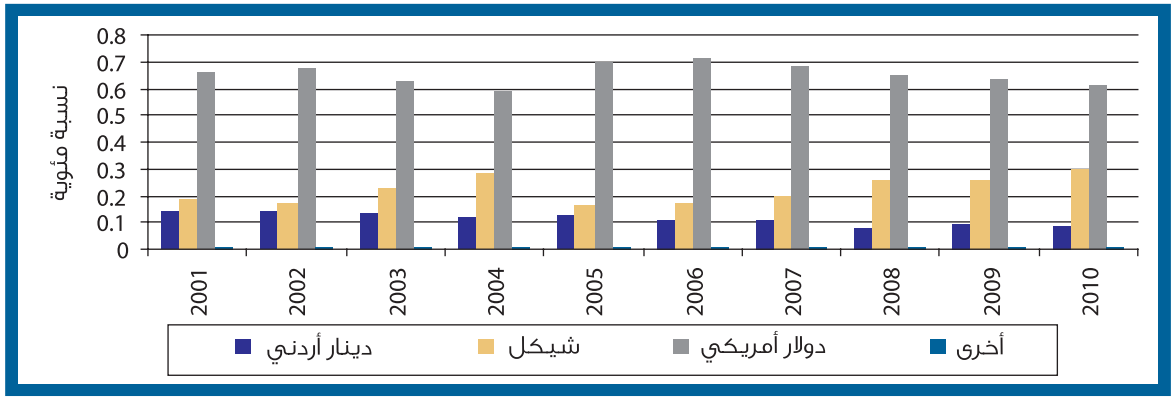

(5) يجب الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الشيقل بين عامي 2009 و2010، بمعدل 5.1% في نهاية شهر ديسمبر 2010 مقارنة بنظيره في العام السابق.

ورغم تراجع الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بالدولار في هيكل الائتمان، إلا أنها بقيت العملة المسيطرة، تلاها في الأهمية عملة الشيقل، وجاءت عملة الدينار في المرتبة الثالثة، بخلاف الحال في هيكل ودائع العملاء حيث احتل الدينار المرتبة الثانية والشيقل المرتبة الثالثة. أما التسهيلات الممنوحة بالعملات الأخرى فقد ارتفعت لتبلغ 16.4 مليون دولار، ومع ذلك لا زالت تمثل نسبة ضئيلة لا تتعدى 0.6% من إجمالي التسهيلات في عام 2010 مقابل 0.4% في العام السابق. وتتمثل هذه العملات غالباً باليورو والجنيه الإسترليني، وتكون موجهة لأغراض الاستيراد بشكل رئيس.

وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية من حيث نوعها، سجلت القروض نمواً بقيمة 415.2 مليون دولار، وبمعدل 26.6% في عام 2010 مقارنةً بالعام السابق، ورغم ذلك تراجعت أهميتها النسبية بشكل طفيف إلى 68.5% من إجمالي التسهيلات في عام 2010، مقابل 70% في العام السابق، وبالتالي فهي لا زالت مسيطرة على هيكل الائتمان. كما سجل الجاري مدين[6] ارتفاعاً بقيمة 236.8 مليون دولار في عام 2010 وبمعدل 35.7% مقارنةً بالعام السابق، مما أدى إلى ارتفاع أهميته النسبية إلى 31% في عام 2010 مقابل 30% في عام 2009. في حين انخفض التمويل التأجيري بقيمة 0.3 مليون دولار، ليبلغ 7.5 مليون دولار، ولا تزال أهميته النسبية متدنية جداً لا تزيد عن 0.3% من إجمالي التسهيلات. ويقتصر منحه على المصارف الإسلامية، كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي، ويمنح بعملتي الدولار والدينار فقط.

من ناحية أخرى، يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع العام في عام 2010 بقيمة 199.8 مليون دولار وبنسبة 31.3% عن العام السابق، وبالتالي ارتفاع أهميتها النسبية إلى 29% مقارنةً مع 28.5% من إجمالي التسهيلات في العام 2009. أما التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص فقد زادت بنسبة 28.3% عما كانت عليه في عام 2009، وبقيمة 451.8 مليون دولار، لتصل إلى 2048.7 مليون دولار في نهاية عام 2010. ورغم هذه الزيادة إلا أن أهميتها النسبية تراجعت بشكل طفيف من 71.5% في عام 2009 إلى 71% من إجمالي التسهيلات في عام 2010.

شكل (4-6): الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع خلال الفترة (2001-2010)

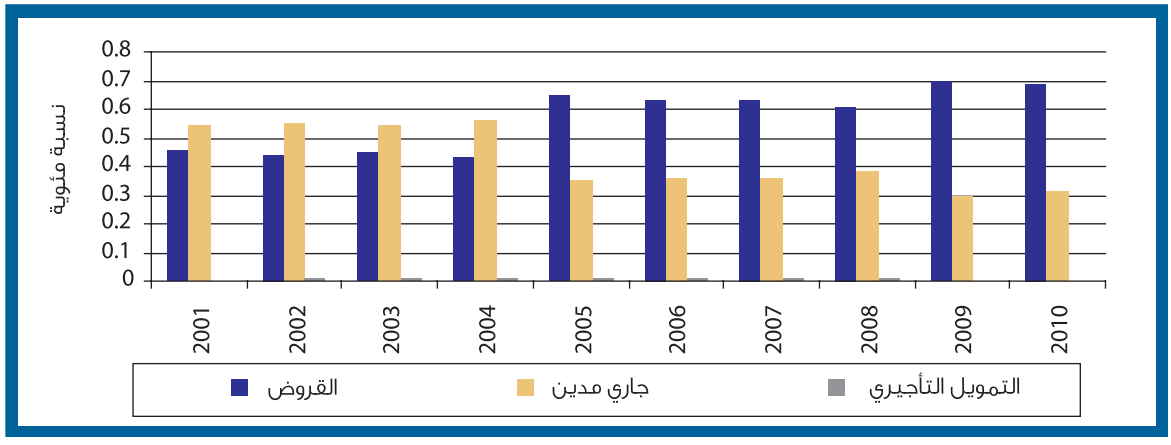

كما شهدت القطاعات الاقتصادية المختلفة زيادات متباينة في حجم الائتمان خلال عام 2010، أدت إلى بعض التغيرات في أهميتها النسبية إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص. وعلى ضوء ذلك

(6) حددت تعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) بند (6/5) الائتمان وأحكامه) شروط وضوابط معينة للجاري مدين أبرزها ألا يتجاوز رصيد الجاري مدين عن 35% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف. وفي هذا السياق يلاحظ أن نسبة الجاري مدين البالغة 31.2%، لا تزال ضمن النسبة المحددة في التعليمات، وهذا يقلل من أثر المخاطر المصاحبة للجاري مدين. وتستثنى أرصدة حسابات الجاري مدين الممنوحة للحكومة ومؤسساتها وهيئاتها وبكفالتها، والسلطات المحلية من قيمة حسابات الجاري مدين لأغراض احتساب النسبة المذكورة. كما تستثنى أرصدة حسابات الجاري مدين الممنوحة بتأمينات نقدية بما يعادل قيمة هذه التأمينات لأغراض احتساب النسبة المذكورة. ولا يجوز منح آية تسهيلات (قروض) لها طبيعة الجاري مدين تحت أي مسمى آخر.

يلاحظ أن قطاع الخدمات قد احتل المرتبة الأولى، باستحواذه على 28.2% في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، وهي نسبة أعلى من نسبة مساهمة بعض الخدمات في الناتج المحلي[7]. تلاه قطاع العقارات والإنشاءات والأراضي الذي استحوذ على 19.9%، وجه جزء كبير من هذه التسهيلات نحو بناء المساكن وتحسين ظروف السكن. وبشكل عام تعتبر هذه النسبة أعلى بكثير من نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي. تجدر الإشارة إلى أن قطاع الإنشاءات والمساكن يشهد تطوراً ملموساً في الضفة الغربية، حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع والمدن الإسكانية. أما في قطاع غزة فلا زالت جهود إعادة الاعمار معطلة بسبب العراقيل التي يضعها الاحتلال.

وجاء في المرتبة الثالثة قطاع التجارة العامة، بأهمية نسبية بلغت 19.1% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، وهي أعلى من نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي. في حين حصل قطاع الصناعة والتعدين على 12.6%، وهي أيضاً أعلى من نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي.

أما التسهيلات الممنوحة لتمويل السلع الاستهلاكية وشراء السيارات فشكلت نحو 11.2% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص. وحصل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية على 2.2%، وهي أقل من نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي. ويعزى انخفاض التسهيلات الموجهة للقطاع الزراعي إلى ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية المصاحبة، بالإضافة إلى سياسات الاحتلال التدميرية للمناطق الزراعية، والأضرار والخسائر الكبيرة التي لحقت بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية نتيجةً لجدار الفصل العنصري الذي أنشأه الاحتلال، وتدمير المحاصيل ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية.

شكل (4-7): الأهمية النسبية لتسهيلات القطاع الخاص القطاعية خلال عام 2010

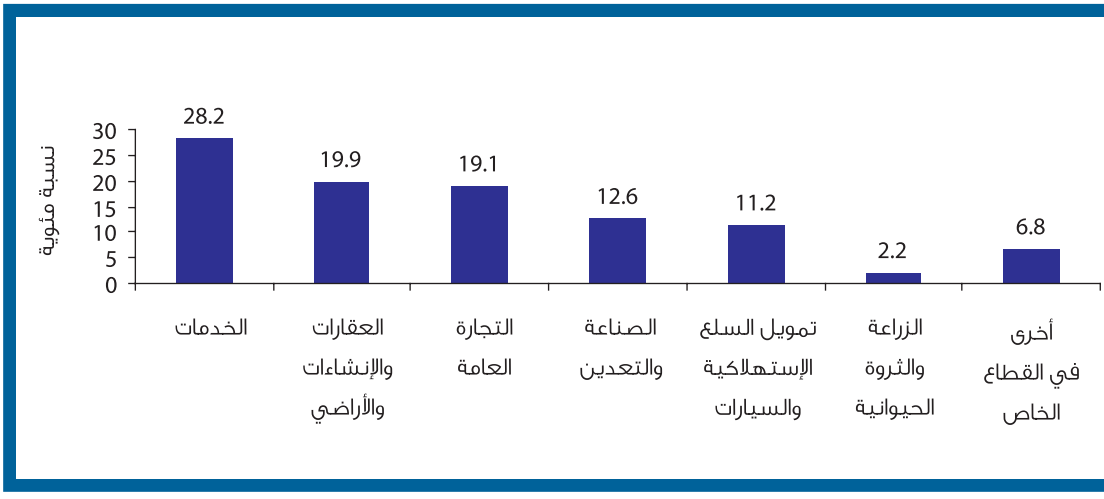

جغرافياً، شهد عام 2010 ارتفاعاً في الائتمان الممنوح في مختلف المناطق، إذ ارتفعت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية بقيمة 621.4 مليون دولار، وبنسبة 30.2%، إلى جانب ارتفاع التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة بقيمة 30.2 مليون دولار، وبنسبة 17.3% عما كانت عليه في العام 2009. ويأتي هذا التحسن في الائتمان الممنوح في قطاع غزة نتيجة لتحسن الحركة التجارية على المعابر والتخفيف النسبي للحصار خلال عام 2010 مقارنة بالأعوام السابقة. وبالرغم من هذه الزيادة فقد تراجعت الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة في قطاع غزة إلى 7.1% من إجمالي التسهيلات في عام 2010، مقارنةً مع 7.8% في العام السابق. بينما استحوذت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية على النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان الممنوح وبنسبة 92.9% في عام 2010 مقارنةً مع 92.2% في العام السابق.

(7) أنظر الفصل الثاني من هذا التقرير.

شكل (4-8): توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2006-2010)

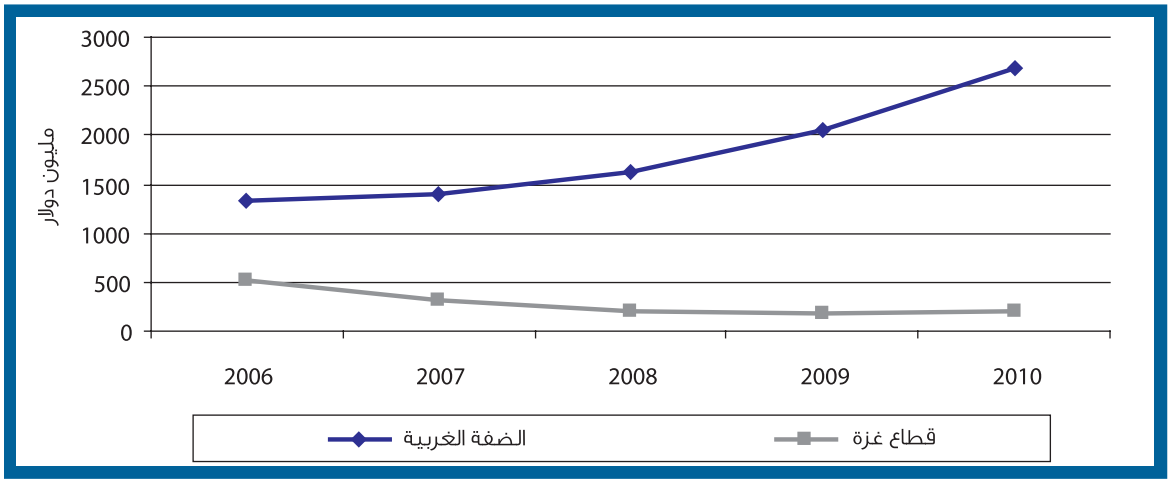

– نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء

اتخذت نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء اتجاهاً تصاعدياً خلال السنوات الأخيرة، لتصل خلال عام 2010 إلى 42.4% مقابل 35.5% في العام السابق. ورغم هذا التحسن الملموس، إلا أنها لا تزال تعتبر منخفضة مقارنةً بالدول الأخرى، ففي الأردن[8] على سبيل المثال بلغت هذه النسبة 64.2% في عام 2010، وفي مصر بلغت 52.2% في يونيو 2010 [9]. ويرتبط انخفاض نسبة الائتمان الممنوح في الاقتصاد المحلي بالتأثير القوي للظروف الأمنية والسياسية التي تعيشها مناطق السلطة الفلسطينية على مجمل النشاط الاقتصادي، والانعكاس المباشر لذلك على المناخ الاستثماري السائد. وتسعى سلطة النقد بشكل حثيث لزيادة دور القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي المحلي من خلال خفض تدريجي للتوظيفات الخارجية مقابل زيادة الائتمان المحلي، وهذه الخطة تحرز تقدماً ملموساً كما يتضح من خلال شكل (4-9).

شكل (4-9): التسهيلات الائتمانية والتوظيفات الخارجية كنسبة من الودائع خلال الفترة (2006-2010)

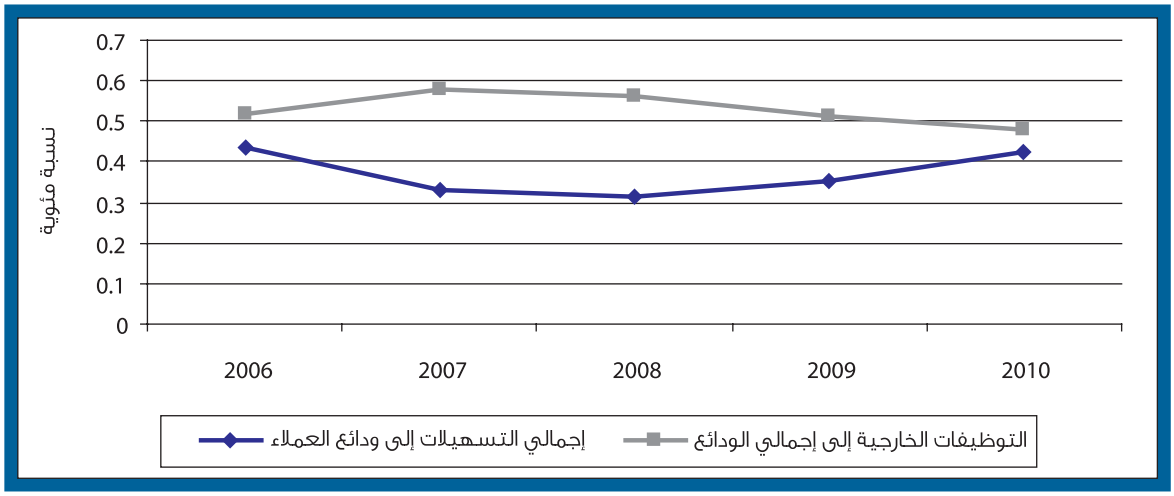

(8) حسبت النسب من واقع الجدولين (16 و17) في النشرة الإحصائية المنشورة على الموقع الالكتروني للبنك المركزي الأردني.

(9) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2009/ 2010، ص45. علماً بأن السنة المالية للبنك المركزي المصري تنتهي في 30 يونيو من كل عام.

– التوظيفات الخارجية[10]

سجلت التوظيفات الخارجية للمصارف خلال عام 2010 ارتفاعاً بنسبة 2.5% مقارنة مع عام 2009، لتصل إلى 3498.1 مليون دولار. ورغم ذلك انخفضت نسبتها من إجمالي الودائع إلى 48.4%، مقارنةً مع 51.1% في العام السابق، وهي نسبة متوافقة مع تعليمات سلطة النقد ودون الحد الأقصى الذي تفرضه، والمحدد عند مستوى 55%. ويأتي ذلك في إطار خطة سلطة النقد الهادفة لتوجيه المصارف للتوظيف داخل الاقتصاد المحلي.

على صعيد الأهمية النسبية لمكونات التوظيفات الخارجية، يلاحظ انخفاض بند الأرصدة في الخارج بقيمة 204.4 مليون دولار وبنسبة 7.2% مقارنةً بالعام 2009، مما أدى إلى تراجع أهميته النسبية من 82.8% في عام 2009 إلى 75% من إجمالي التوظيفات الخارجية في عام 2010، لكنه بقي البند المسيطر على هيكل هذه التوظيفات. وفي المقابل، سجل بند التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين زيادة بقيمة 15 مليون دولار وبمعدل 38%، مما أدى إلى ارتفاع أهميته النسبية من 1.2% في العام 2009 إلى 1.6% في عام 2010. ومع ذلك لا تزال هذه النسبة متدنية. يشار إلى أنه لا يجوز للمصارف منح تسهيلات خارجية إلا بعد الموافقة المسبقة من قبل سلطة النقد.

أما التغير الأبرز فكان من نصيب بند الأدوات الاستثمارية في الخارج، الذي سجل ارتفاعاً كبيراً بقيمة 274.7 مليون دولار وبنسبة 50.3%، مما أدى إلى ارتفاع أهميته النسبية من 16% في عام 2009 إلى 23.5% في نهاية العام 2010. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى استمرار التوجه العام للمصارف –منذ العام السابق– نحو التوظيف في الأوراق المالية المتنوعة (شهادات إيداع، وأسهم وسندات)، نتيجةً لبقاء معدلات الفائدة العالمية على الودائع عند مستويات متدنية جداً (مستويات صفرية) بهدف معالجة الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي نجم عنه انخفاض كبير في إيرادات الفائدة على أرصدة المصارف في الخارج، ودفعها للبحث عن استثمارات أكثر ربحية. كما أن الارتفاع المستمر في ودائع الجمهور عبر الزمن، ووجود فوائض مالية كبيرة نسبياً، دفع المصارف إلى توظيف أموالها في محافظ مالية أكثر ربحية وذات آجال متوسطة وطويلة، دون الخوف من وقوعها في أزمات سيولة آنية.

شكل (4-10): هيكل التوظيفات الخارجية للمصارف خلال عامي 2009 و2010

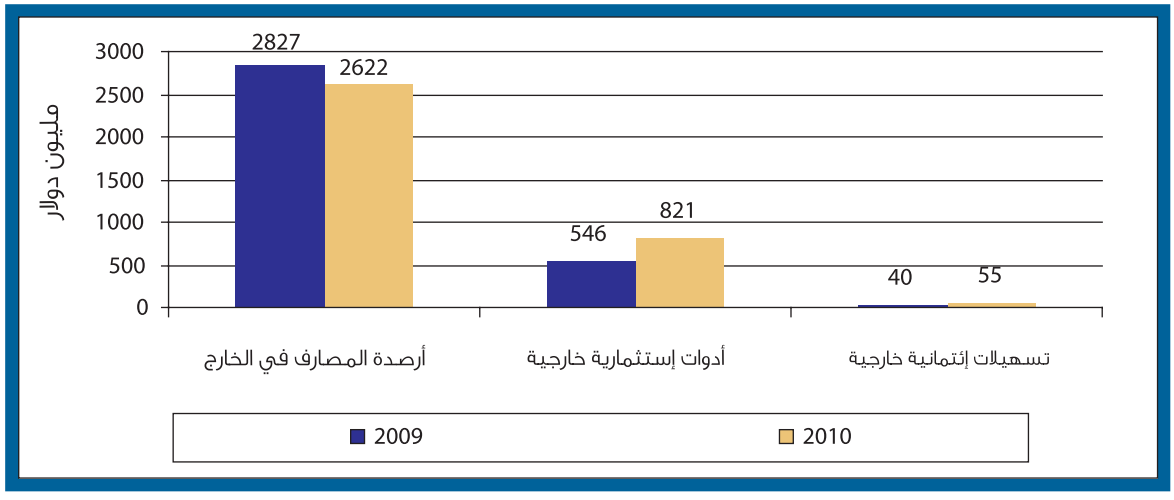

(10) وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5 بند 7/5) تعرف التوظيفات الخارجية بأنها: (الأرصدة النقدية المستثمرة خارج فلسطين سواء في أسواق المال أو على شكل تسهيلات منحت بهدف استغلالها خارج فلسطين. وتشمل أيضاً شهادات الإيداع والسندات والصكوك الصادرة عن حكومات ومؤسسات أجنبية، والاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية والصناديق الاستثمارية الخارجية وقروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى الممنوحة لغرض استخدامها خارج فلسطين).

تجدر الإشارة إلى أن استثمارات المصارف في كافة أنواع الأوراق المالية في الخارج مقيدة بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، التي تشترط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجات التركز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة أيضاً[11].

– الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (داخل فلسطين)

أظهرت النتيجة الصافية لعمليات السحب والإيداع في أرصدة المصارف لدى سلطة النقد انخفاضاً بقيمة 139.9 مليون دولار مع نهاية عام 2010، وبنسبة 11.5% عن العام السابق. ويعزى ذلك الى انخفاض حجم الودائع الاختيارية (الاستثمارية) التي توظفها المصارف لدى سلطة النقد بحوالي 291.3 مليون دولار، نتيجةً لانخفاض معدلات الفائدة العالمية، وانخفاض العائد من هذه الودائع، وتبني المصارف سياسة التوظيف من خلال منح الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية (كما سبق أن ذكر في الفصل الثالث)، ويأتي ذلك في ضوء خطة سلطة النقد الهادفة إلى تعزيز التوظيف الداخلي للودائع، من خلال منح الائتمان، وتشجيع الاستثمار الداخلي.

ومن المكونات الأساسية لأرصدة المصارف لدى سلطة النقد حسابات الاحتياطي الإلزامي[12] التي سجلت ارتفاعاً بقيمة 66.4 مليون دولار[13]. وبنسبة 12.1%، نتيجة لارتفاع حجم ودائع العملاء في عام 2010 قياساً على عام 2009، ليبلغ رصيد الاحتياطي الإلزامي 615.5 مليون دولار. يشار إلى أن سلطة النقد قررت رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على ودائع العملاء بعملة الشيقل لتصبح 9% بدلاً من 8% وفقاً لما جاء في التعميم رقم (2010/67)، وبالتالي تصبح نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملاء بمختلف العملات موحدة.

ومن جانبٍ آخر ارتفعت الأرصدة لدى المصارف العاملة في فلسطين بقيمة 108.8 مليون دولار في عام 2010 مقارنة بالعام الماضي، وبنسبة 75.8%، وذلك في ضوء تنامي العلاقة بين المصارف العاملة في فلسطين، وتسوية المعاملات الناجمة عن الحوالات والشيكات، بالإضافة إلى توظيف الأموال لدى بعضها البعض.

– الاستثمار في أسهم الشركات التابعة والشقيقة

انخفض إجمالي استثمارات المصارف في أسهم الشركات داخل فلسطين بقيمة 39.6 مليون دولار وبنسبة 27.1% في عام 2010 مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 106.5 مليون دولار. ومصدر الانخفاض الرئيس هو تراجع حصص الأقلية[14] للمصارف في أسهم الشركات داخل فلسطين بقيمة 55.8 مليون دولار وبنسبة 45.1%. ويعزى ذلك إلى حالة التراجع النسبي في مؤشرات بورصة فلسطين خلال عام 2010 مقارنة بعام 2009، حيث تراجع مؤشر القدس بنحو 3.4 نقطة، وسجل عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً بمعدل 3.5%، كما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 9.8%. وهذا ناجم عن التذبذب والتراجع المستمر في سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيقل، وانعكاسه السلبي على القيمة الحقيقية للأسهم وعائداتها، كونها مقيمة بالدولار أو الدينار الأردني، الأمر الذي ربما دفع المصارف إلى تقليل استثماراتها في أسهم الشركات في فلسطين.

---

(11) لمزيد من المعلومات حول التوظيفات الخارجية ونسب التركز يرجى الرجوع إلى تعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) بند (7/5) بتاريخ 2008/12/29.

(12) تم تعديل الآلية المتبعة في استخدام الحسابات الجارية للمصارف لدى سلطة النقد، وذلك وفقاً لما ورد في التعميم رقم (2010/67) بتاريخ 2010/7/5. حيث تم تخصيص ما نسبته 20% من الاحتياطي الإلزامي للعمليات اليومية في حسابات التسوية تحت اسم (حسابات احتياطي التسوية)، وتأخذ حكم الحسابات الجارية وتخضع لآليات وتعليمات التسوية الإجمالية الفوري (RTGS)، وما تبقى من الاحتياطي الإلزامي (80%) يوضع في حسابات منفصلة ثابتة غير قابلة للتصرف إلا بما يخص تعليمات الاحتياطي الإلزامي. وبناءً على ذلك استبدل مسمى "الحسابات الجارية" باسم "حسابات احتياطي التسوية"، وقد بلغ رصيد هذه الحسابات 235.6 مليون دولار (منها 123.1 مليون دولار تمثل 20% من الاحتياطي الالزامي).

(13) وفقاً لبيانات الميزانية المجمعة للمصارف. حيث تجدر الاشارة الى وجود بعض الاختلافات فيما يتعلق بأرصدة وودائع المصارف المختلفة لدى سلطة النقد ما بين ميزانية سلطة النقد والميزانية المجمعة للمصارف.

(14) حصص الأقلية: هي استثمارات المصارف في أسهم الشركات بحيث تبلغ حصة المصرف 20% على الأكثر من رأس مال الشركة المستثمر بها.

وفي المقابل، ارتفعت الاستثمارات في أسهم الشركات خارج فلسطين[15] بقيمة 10.6 مليون دولار لتصل إلى 23.4 مليون دولار في عام 2010 مقارنةً مع 12.7 مليون دولار في عام 2009. وبالرغم من ذلك تبقى استثمارات المصارف في أسهم الشركات داخل فلسطين أكبر بكثير من استثماراتها في أسهم الشركات الخارجية، إذ تستحوذ الاستثمارات الداخلية على 82% من إجمالي الاستثمارات في أسهم الشركات في نهاية عام 2010.

ج. مؤشرات الأداء للجهاز المصرفي الفلسطيني

حققت المصارف العاملة في فلسطين أداءً جيداً خلال عام 2010، حيث سجل صافي الأرباح الجارية (بعد الضرائب) زيادة بمعدل 35.8% ليصل إلى 139.9 مليون دولار في عام 2010. وترتبط هذه الزيادة بأربعة مصادر رئيسة: الأول، الأرباح المتحققة من أوراق الدين المالية والاستثمارات التي زادت بقيمة 35.6 مليون دولار. والثاني، زيادة صافي الدخل من العمولات[16] بقيمة 9.1 مليون دولار. والثالث، انخفاض حجم المخصصات وتحقيق صافي استردادات بقيمة 4.7 مليون دولار. أما المصدر الرابع فيتمثل في زيادة الفوائد المقبوضة بقيمة 13 مليون دولار مقارنة بانخفاض قيمته 65 مليون دولار في عام 2009، نتيجةً للزيادة الملحوظة في الائتمان خلال عام 2010. ومن المؤشرات المعززة لذلك ارتفاع نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول إلى 32.8% في عام 2010 مقارنةً بحوالي 27.6% في العام السابق. وبعكس الزيادة في الفوائد المقبوضة، انخفضت الفوائد المدفوعة بقيمة 8.2 مليون دولار –بالرغم من زيادة ودائع العملاء في عام –2010 نتيجةً لاستمرار تراجع معدلات الفائدة على الودائع عالمياً ومحلياً.

وفيما يتعلق بمؤشرات الربحية[17]، فقد ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق الملكية (ROAE) إلى 17.5% مقارنةً بحوالي 15% في العام السابق. ويعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصارف في استخدام رؤوس أموالها (مصادر التمويل الداخلية). كما ارتفع مؤشر العائد على معدل الأصول (ROAA) إلى 2.1% في عام 2010 مقارنةً بحوالي 1.8% في العام الماضي، وهي نسبة جيدة، تعكس تحسن كفاءة القطاع المصرفي في استخدام أصوله.

شكل (4-11): صافي الدخل (بعد الضرائب والأرباح أو الخسائر غير العادية) خلال الفترة (2006-2010)

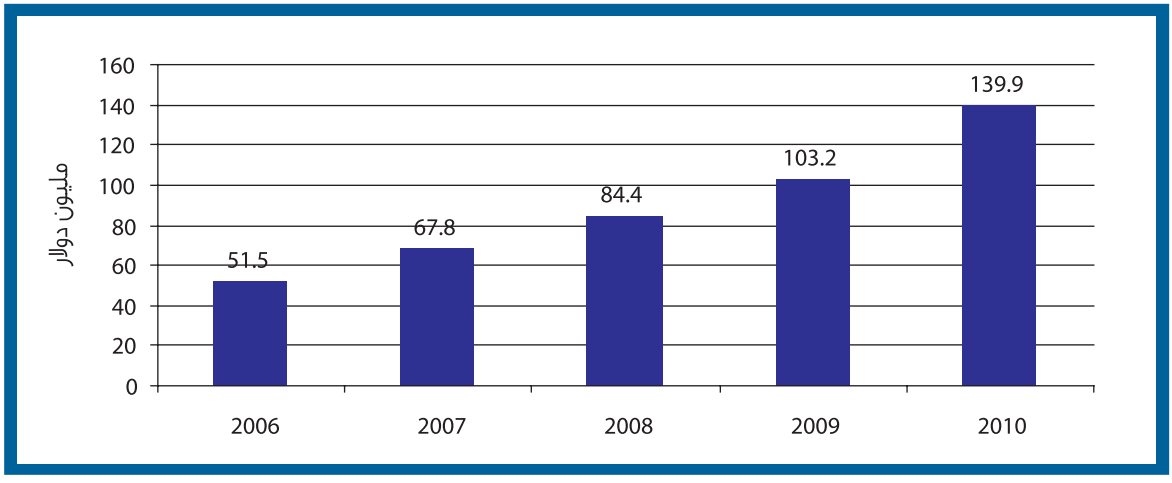

على صعيد جودة الأصول، استمر التراجع في حجم التسهيلات المتعثرة في عام 2010، إذ انخفضت هذه التسهيلات بمعدل 3.5% مقارنةً بالعام السابق، لتصل إلى 88.5 مليون دولار مقارنةً مع 92 مليون دولار في عام 2009. وانعكس ذلك إيجاباً في خفض نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات بشكل ملموس في عام 2010 لتصل إلى 3.1% مقارنةً مع 4.1% في العام الماضي.

(15) هذه الاستثمارات تحتسب ضمن التوظيفات الخارجية.

(16) تتضمن هذه العمولات ما يلي: العمولات المستوفاة على القروض والجاري مدين والبنود خارج الميزانية وعمولات الحسابات بالإضافة إلى أية عمولات أخرى.

(17) يتم حساب متوسط صافي حقوق الملكية وصافي الأصول لثلاثة عشر شهراً (ديسمبر العام الماضي – ديسمبر العام الحالي) لأغراض احتساب مؤشرات السلامة المالية الواردة في التقرير، وفقاً لمنهجية الحساب الواردة ضمن دليل مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF).

وفيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال (نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) للمصارف المحلية، فقد تراجع إلى 21.5% مقارنةً مع 21.9% في العام 2009. وبالرغم من ذلك يعتبر هذا المعدل في مستوى جيد وأعلى من الحد الأدنى المحدد من سلطة النقد (12%)، ومن الحد الأدنى الذي تفرضه تعليمات لجنة بازل (8%). وهذا مؤشر واضح على ملاءة المصارف العاملة في فلسطين وقدرتها على مواجهة أية مخاطر أو خسائر قد تتعرض لها، خاصةً في ظل ارتفاع حجم المخاطر في السوق المحلية نتيجةً للظروف السياسية والاقتصادية السائدة.

2) أسعار الفائدة في القطاع المصرفي الفلسطيني

تنتهج سلطة النقد سياسة تعويم أسعار الفائدة وتركها لآليات السوق والمنافسة بين المصارف دون تقييدها في هوامش معينة، وذلك وفقاً لما ورد في التعليمات رقم (2009/1). تأتي هذه السياسة انطلاقاً من عدم وجود سياسة نقدية خاصة بسلطة النقد بسبب غياب عملة وطنية. ومع ذلك تتولى سلطة النقد مراقبة ومتابعة تطورات الهامش بين أسعار الفائدة المقبوضة والمدفوعة على مستوى الجهاز المصرفي.

خلال عام 2010 بقيت أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض في القطاع المصرفي الفلسطيني في حدود مستوياتها في العام الماضي، إذ بلغت متوسطات أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية بالعملات الثلاث (الدينار، والدولار، والشيقل) 7.5%، 6.3%، 10.9% على التوالي، مقابل 7.6%، 6.0%، 11.0% على التوالي في عام 2009.

في حين انخفضت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بشكل عام، حيث انخفضت الفائدة على حسابات التوفير بالعملات الثلاث (الدينار، والدولار، والشيقل) من 0.15%، 0.03%، 0.06% على التوالي في عام 2009، إلى 0.04%، 0.01%، 0.01% على التوالي في عام 2010. كما انخفضت الفائدة على الودائع لأجل بعملتي الدينار والدولار من 1.91%، 0.41% على التوالي في عام 2009 إلى 1.15%، 0.29% على التوالي في عام 2010. أما الفائدة على الودائع لأجل بالشيقل فقد ارتفعت بشكل طفيف من 0.24% في عام 2009 إلى 0.30 % في عام 2010. ويعزى انخفاض الفائدة على الإيداع بشكل عام إلى بقاء معدلات الفائدة العالمية عند مستويات منخفضة قريبة من الصفر في ظل الاستمرار في معالجة الآثار الناجمة عن الأزمة العالمية، التي تطلبت سياسات نقدية توسعية تمثلت في خفض البنوك المركزية العالمية لمعدلات الفائدة على عملاتها المختلفة خاصةً في العامين الأخيرين.

3) التطورات في البورصة الفلسطينية (سوق فلسطين للأوراق المالية)

سجلت البورصة الفلسطينية أداءاً مقبولاً خلال عام 2010، في ظل استمرار التذبذب الكبير في سعر صرف الدولار والدينار، وعدم تحقيق الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، حيث استطاع مؤشر القدس أن يحافظ على استقرار نسبي في قيمته، التي انخفضت بشكل طفيف وبنسبة 0.7%، ليغلق عند مستوى 489.6 نقطة في نهاية عام 2010، مقابل 493 نقطة في العام الماضي. يأتي هذا الانخفاض نتيجةً لتراجع مؤشر البنوك والخدمات المالية بمعدل 7.5%، ومؤشر التأمين بمعدل 11.6%، في مقابل ارتفاع مؤشر كل من الصناعة، والاستثمار، والخدمات بمعدل 20.5%، 3.8%، 3.2% على التوالي.

ورغم زيادة عدد جلسات التداول نهاية عام 2010 بنحو 1.2% عما كانت عليه نهاية العام السابق لتبلغ 249 جلسة، إلا أن عدد وقيمة الأسهم المتداولة خلال هذه الجلسات قد تراجع، إذ انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 3.5% ليصل إلى 230.5 مليون سهم، وانخفضت قيمتها بنسبة 9.8% لتبلغ 451.2 مليون دولار مقارنة بالعام السابق.

كما انخفض معدل عدد الصفقات اليومي في عام 2010 بنسبة 8%، ليبلغ 332 صفقة يومياً، مقارنةً مع 361 صفقة في العام السابق، مع تراجع المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة بنسبة 10%، ليصل إلى 0.9 مليون سهم يومياً في عام 2010 مقابل مليون سهم يومياً في العام السابق. كما انخفض المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 10% ليصل إلى 1.8 مليون دولار يومياً، مقارنةً مع 2 مليون دولار في العام

السابق. وقد تمخض ذلك عن تراجع في مستويات السيولة في بورصة فلسطين بحوالي 12.8 نقطة لتصل إلى 18.4% قياساً بما كانت عليه في عام 2009 [18].

شكل (4-12): المؤشر العام لبورصة فلسطين خلال الفترة (2001-2010)

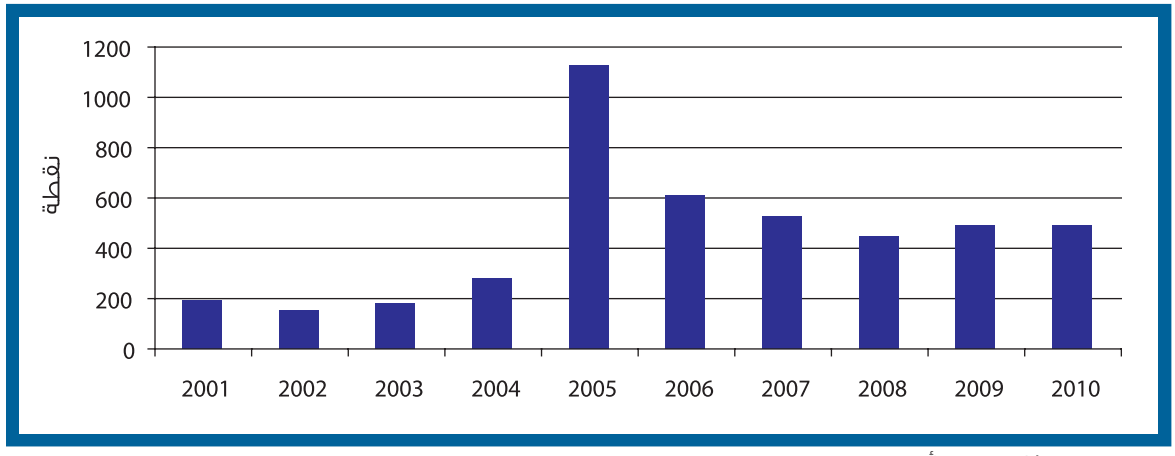

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

أما على صعيد الحصص القطاعية من الأسهم المتداولة، فقد شهد عام 2010 تراجعاً في حصة القطاع المصرفي من قيمة الأسهم المتداولة إلى 19.3%، مقارنةً مع 35.3% في العام 2009، محتلاً بذلك المرتبة الثالثة، بعد أن كان يحتل المرتبة الأولى، إلى جانب تراجع حصته من عدد الأسهم المتداولة إلى 29.2% مقارنةً مع 39.3% في العام السابق. أما قطاع الخدمات فقد استحوذ على النسبة الأكبر من قيمة الأسهم المتداولة في عام 2010، بحصة بلغت 43.9%، يليه في الأهمية قطاع الاستثمار بنسبة 30%. ثم قطاعي الصناعة والتأمين بنسبة 4.9% و1.9% على التوالي. أما على مستوى الحصص من عدد الأسهم المتداولة فقد حقق قطاع الاستثمار الحصة الأكبر بنسبة 42.2%، وقطاع الخدمات بنسبة 19.4%. وأخيراً قطاعي الصناعة والتأمين بنسبة 4.9% و4.4% على التوالي. كما شهد عام 2010 أدارج ثلاث شركات جديدة في البورصة[19]. ليصل عدد الشركات المدرجة إلى 40 شركة، توزعت بواقع 7 مصارف، و5 شركات تأمين، و8 شركات استثمارية، و9 شركات صناعية، و11 شركات خدماتية. في حين لم يطرأ أي تغير على عدد شركات الوساطة المالية، البالغة 10 شركات كما هو الحال في عام 2009.

شكل (4-13): عدد الأسهم المتداولة (بالمليون) لكل قطاع في نهاية عام 2010

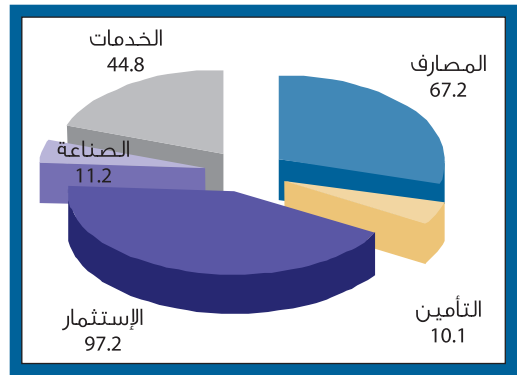

شكل (4-14): قيمة الأسهم المتداولة (بالمليون دولار) لكل قطاع في نهاية عام 2010

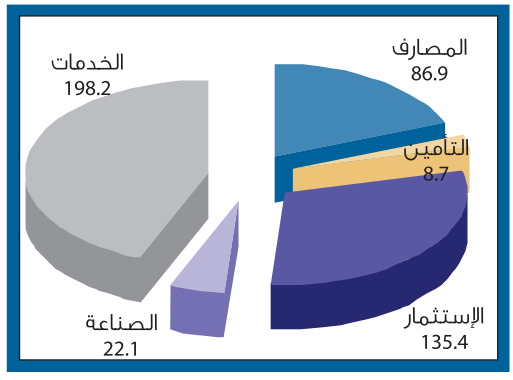

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

(18) يعرف مؤشر مستوى السيولة بأنه قيمة الأسهم المتداولة/القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

(19) سوق فلسطين للأوراق المالية، التقرير السنوي 2010، ص18.

2010
التقرير السنوي
Annual Report

الملاحق الإحصائية

ملحق الفصل الأول

جدول رقم (1-1)

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2001-2010)

(نسبة مئوية)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	**2.2**	**2.8**	**3.6**	**4.9**	**4.5**	**5.1**	**5.2**	**3.2**	**-0.5**	**5.0**
الدول المتقدمة	**1.2**	**1.6**	**1.9**	**3.2**	**2.6**	**3.0**	**2.7**	**0.9**	**-3.4**	**3.0**
الولايات المتحدة	0.8	1.6	2.5	3.6	2.9	2.8	2.0	1.1	-2.6	2.8
منطقة اليورو	1.9	0.9	0.8	2.2	1.7	2.9	2.7	0.9	-4.1	1.7
ألمانيا	1.2	0.0	-0.2	1.2	0.8	3.0	2.5	1.3	-4.7	3.5
فرنسا	1.8	1.1	1.1	2.5	1.9	2.4	2.1	0.7	-2.5	1.5
إيطاليا	1.8	0.5	0.0	1.5	0.7	2.0	1.6	-1.0	-5.2	1.3
اليابان	0.2	0.3	1.4	2.7	1.9	2.0	2.4	-0.6	-6.3	3.9
المملكة المتحدة	2.5	2.1	2.8	2.8	2.1	2.8	3.0	0.7	-4.9	1.3
كندا	1.8	2.9	1.9	3.1	2.9	3.1	2.7	0.5	-2.5	3.1
إسرائيل	-0.4	-0.6	1.8	5.0	5.1	5.2	5.4	3.9	0.8	4.6
الدول المتقدمة الرئيسة	1.0	1.2	1.8	2.9	2.3	2.6	2.2	0.6	-3.7	2.8
أفريقيا- جنوب الصحراء	**4.9**	**7.4**	**5.0**	**7.2**	**6.3**	**6.4**	**7.0**	**5.5**	**2.8**	**5.0**
وسط وشرق أوروبا	**0.0**	**4.4**	**4.9**	**7.3**	**6.0**	**6.6**	**5.4**	**3.0**	**-3.6**	**4.2**
رابطة الدول المستقلة	**6.1**	**5.2**	**7.8**	**8.2**	**6.7**	**8.4**	**8.6**	**5.5**	**-6.4**	**4.6**
الدول النامية الآسيوية	**5.8**	**6.9**	**8.2**	**8.6**	**9.5**	**10.4**	**11.4**	**7.7**	**7.2**	**9.5**
الصين	8.3	9.1	10.0	10.1	10.4	11.6	13.0	9.6	9.2	10.3
الهند	3.9	4.6	6.9	7.9	9.2	9.8	9.3	7.3	6.8	10.4
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**2.6**	**3.8**	**7.0**	**6.0**	**5.8**	**5.7**	**6.3**	**5.9**	**1.8**	**3.8**
مصر	3.5	3.2	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1	7.2	4.7	5.1
الأردن	5.3	5.8	4.2	8.6	8.1	8.0	6.6	7.8	2.3	3.1
لبنان	4.5	3.3	4.1	7.5	2.6	0.6	7.5	9.0	8.5	7.5
السعودية	0.5	0.1	7.7	5.3	5.6	3.0	3.5	4.3	0.6	3.7
قيمة إنتاج العالم بمليارات الدولارات										
وفق أسعار الصرف*	**31,707**	**32,988**	**37,087**	**41,728**	**45,090**	**48,761**	**54,841**	**60,690**	**57,228**	**62,909**
وفق تعادل القوة الشرائية*	**43,711**	**45,693**	**48,310**	**52,074**	**56,017**	**60,716**	**65,490**	**68,997**	**69,743**	**74,265**

* أسعار الصرف السوقية = **At Market Exchange Rates**.

* تعادل القوة الشرائية = **At Purchasing Power Parities**

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، **2011**.

جدول رقم (1-2)

معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2010)

(نسبة مئوية)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول المتقدمة	**2.1**	**1.5**	**1.8**	**2.0**	**2.3**	**2.4**	**2.2**	**3.4**	**0.1**	**1.6**
الولايات المتحدة	2.8	1.6	2.3	2.7	3.4	3.2	2.9	3.8	-0.3	1.6
منطقة اليورو	2.4	2.3	2.1	2.1	2.2	2.2	2.1	3.3	0.3	1.6
ألمانيا	1.9	1.4	1.0	1.8	1.9	1.8	2.3	2.8	0.2	1.2
فرنسا	1.8	1.9	2.2	2.3	1.9	1.9	1.6	3.2	0.1	1.7
إيطاليا	2.3	2.6	2.8	2.3	2.2	2.2	2.0	3.5	0.8	1.6
اليابان	-0.7	-0.9	-0.3	0.0	-0.3	0.3	0.0	1.4	-1.4	-0.7
المملكة المتحدة	1.2	1.3	1.4	1.3	2.0	2.3	2.3	3.6	2.1	3.3
كندا	2.5	2.3	2.7	1.8	2.2	2.0	2.1	2.4	0.3	1.8
إسرائيل	1.1	5.7	0.7	-0.4	1.3	2.1	0.5	4.6	3.3	2.7
الدول المتقدمة الرئيسة	1.9	1.3	1.7	2.0	2.3	2.3	2.1	3.2	-0.1	1.4
وسط وشرق أوروبا	**24.4**	**18.9**	**11.3**	**6.6**	**5.6**	**5.7**	**6.1**	**8.1**	**4.7**	**5.3**
رابطة الدول المستقلة	**20.3**	**14.0**	**12.3**	**10.3**	**12.1**	**9.4**	**9.7**	**15.6**	**11.2**	**7.2**
الدول النامية الآسيوية	**2.8**	**2.1**	**2.6**	**4.1**	**3.8**	**4.2**	**5.4**	**7.4**	**3.1**	**6.0**
الصين	0.7	-0.8	1.2	3.9	1.8	1.5	4.8	5.9	-0.7	3.3
الهند	3.8	4.3	3.8	3.8	4.2	6.2	6.4	8.3	10.9	13.2
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**10.1**	**4.9**	**5.5**	**6.5**	**6.4**	**7.5**	**10.0**	**13.5**	**6.5**	**6.9**
مصر	2.4	2.4	3.2	8.1	8.8	4.2	11.0	11.7	16.2	11.7
الأردن	1.8	1.8	1.6	3.4	3.5	6.3	5.4	14.9	-0.7	5.0
لبنان	-0.4	1.8	1.3	1.7	-0.7	5.6	4.1	10.8	1.2	4.5
السعودية	-1.1	0.2	0.6	0.4	0.6	2.3	4.1	9.9	5.1	5.4
نصف الكرة الغربي	**6.5**	**8.6**	**10.4**	**6.6**	**6.3**	**5.3**	**5.4**	**7.9**	**6.0**	**6.0**

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2011.

جدول رقم (1-3)

معدلات البطالة والتوظيف والدخل الفردي خلال الفترة (2001-2010)

(نسبة مئوية)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدلات البطالة										
الدول المتقدمة	**5.9**	**6.5**	**6.7**	**6.4**	**6.2**	**5.8**	**5.4**	**5.8**	**8.0**	**8.3**
الولايات المتحدة	4.7	5.8	6.0	5.5	5.1	4.6	4.6	5.8	7.3	9.7
منطقة اليورو	7.8	8.2	8.7	8.8	8.6	8.4	7.5	7.6	9.4	10.0
ألمانيا	7.6	8.4	9.3	9.8	10.6	9.8	8.4	7.2	7.5	6.9
فرنسا	8.4	8.9	9.0	9.2	9.3	9.2	8.3	7.9	9.4	9.7
إيطاليا	9.1	8.6	8.5	8.1	7.7	6.8	6.1	6.8	7.8	8.5
اليابان	5.0	5.4	5.3	4.7	4.4	4.1	3.8	4.0	5.1	5.1
المملكة المتحدة	5.1	5.2	5.0	4.8	4.8	5.4	5.4	5.6	7.5	7.8
كندا	7.2	7.6	7.6	7.2	6.8	6.3	6.0	6.2	8.3	8.0
إسرائيل	9.3	10.3	10.8	10.4	9.0	8.4	7.3	6.1	7.7	6.7
معدلات النمو في الدخل الفردي										
الدول المتقدمة	**0.6**	**1.0**	**1.2**	**2.4**	**2.0**	**2.3**	**2.0**	**-0.5**	**-4.0**	**2.4**
الولايات المتحدة	-0.3	0.6	1.6	2.7	2.0	1.8	1.0	-0.9	-3.5	2.0
منطقة اليورو	1.5	0.5	0.2	1.5	1.2	2.4	2.0	-0.1	-4.4	1.5
ألمانيا	0.9	-0.1	-0.3	0.7	1.0	3.7	2.9	0.9	-4.4	3.7
فرنسا	1.0	0.4	0.4	1.5	1.2	1.7	1.7	-0.5	-3.1	1.0
إيطاليا	1.5	0.2	-0.6	0.5	-0.3	1.5	0.8	-1.2	-5.9	0.8
اليابان	-0.1	0.1	1.2	2.7	1.9	2.0	2.4	-1.1	-6.2	4.0
المملكة المتحدة	2.1	1.7	2.4	2.5	1.5	2.2	2.0	-0.7	-5.5	0.6
كندا	0.7	1.8	0.9	2.1	2.0	1.8	1.1	-0.6	-3.6	1.9
الدول النامية والصاعدة الأخرى	**2.4**	**3.4**	**5.0**	**6.4**	**6.1**	**7.1**	**7.6**	**4.9**	**1.6**	**6.3**
أفريقيا	2.4	4.0	2.7	4.9	4.1	4.2	5.0	3.2	0.6	2.7
وسط وشرق أوروبا	-0.5	3.8	4.3	6.8	5.4	6.4	5.2	2.8	-3.9	3.9
رابطة الدول المستقلة	6.5	5.6	7.9	8.6	7.5	9.0	9.0	5.4	-6.5	5.3
الدول النامية الآسيوية	4.5	5.6	7.0	7.6	8.3	9.3	10.4	6.7	6.3	8.6
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	0.3	1.8	4.8	3.4	2.3	2.8	3.1	2.2	-1.0	1.6
نصف الكرة الغربي	-0.7	-1.0	0.7	4.6	3.3	4.5	4.5	3.2	-2.8	4.9

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2011.

جدول رقم (1-4)

معدلات الفائدة العالمية وأسعار صرف العملات الرئيسة خلال الفترة (2001-2010)

(نسبة مئوية)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أسعار الفائدة الرسمية (نهاية الفترة)										
الولايات المتحدة	1.75	1.25	1.00	2.25	4.25	5.25	4.25	0.13	0.25	0.25
منطقة اليورو	3.25	2.75	2.00	2.00	2.25	3.50	4.00	2.50	1.00	1.00
المملكة المتحدة	4.00	4.00	3.75	4.75	4.50	5.00	5.50	2.00	0.50	0.50
اليابان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.25	0.50	0.10	0.10	0.10
كندا	2.25	2.75	2.75	2.50	3.25	4.25	4.25	1.50	0.25	1.00
أسعار الصرف الحقيقية للعملات الرئيسة										
الدولار الأمريكي	100.0	103.2	92.8	85.8	83.6	83.8	79.0	77.2	80.1	74.9
الجنيه الإسترليني	100.0	97.6	96.5	100.7	100.8	103.7	107.9	94.9	88.6	95.6
الين الياباني	100.0	92.1	78.9	77.1	71.1	64.8	59.9	66.9	79.0	84.2
اليورو الأوروبي	100.0	100.5	118.8	124.9	124.4	124.4	130.8	138.0	138.7	129.7

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2011.

جدول رقم (1-5)

معدلات نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري خلال الفترة (2002-2010)

(نسبة مئوية)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي التجارة العالمية	**3.5**	**5.4**	**10.7**	**7.7**	**8.8**	**7.2**	**2.8**	**-10.9**	**12.0**
الصادرات									
الدول المتقدمة	2.5	3.3	9.1	6.2	8.6	6.3	1.9	-12.2	12.0
الدول النامية والصاعدة	7.1	11.0	14.8	11.5	10.4	9.7	4.0	-7.5	14.5
الواردات									
الدول المتقدمة	2.7	4.2	9.2	6.5	7.6	4.7	0.6	-12.6	11.2
الدول الصاعدة والنامية	6.3	10.3	15.9	11.7	10.9	12.7	8.5	-8.3	13.5
صادرات سلعية									
الدول المتقدمة	2.5	3.9	9.0	5.7	8.6	5.3	1.5	-13.6	13.6
الدول النامية والصاعدة	6.9	11.5	14.0	10.7	9.5	8.7	3.9	-7.8	15.1
واردات سلعية									
الدول المتقدمة	3.1	4.9	9.6	6.4	7.9	4.2	0.0	-13.3	12.6
الدول النامية والصاعدة	6.3	11.5	16.7	11.8	10.4	12.4	7.9	-9.2	13.8
التغير في شروط التبادل التجاري									
الدول المتقدمة	0.8	1.0	-0.2	-1.4	-1.1	0.2	-1.7	2.8	-1.2
الدول النامية والصاعدة	0.3	0.8	2.3	5.0	2.7	-0.2	3.7	-4.2	0.2
إجمالي قيمة الصادرات (مليار دولار)									
السلع والخدمات	8,008	9,329	11,322	12,893	14,844	17,278	19,748	15,783	18,713
السلع	6,367	7,441	9,035	10,334	11,951	13,817	15,859	12,341	14,986

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2011.

جدول رقم (1-6)

أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2010)

(مليار دولار)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول المتقدمة	**-207.7**	**-216.3**	**-218.4**	**-219.9**	**-409.7**	**-453.0**	**-343.5**	**-492.6**	**-101.1**	**-95.5**
الولايات المتحدة	-384.7	-459.1	-521.5	-631.1	-748.7	-803.5	-726.6	-706.1	-378.4	-470.2
منطقة اليورو	6.6	47.9	42.9	116.9	45.3	47.6	47.3	-106.0	-69.4	-77.0
الدول النامية والصاعدة	**46.6**	**80.5**	**149.0**	**222.3**	**449.7**	**665.6**	**657.9**	**709.2**	**326.6**	**378.1**
وسط وشرق أوروبا	-10.4	-19.3	-32.2	-53.2	-58.5	-87.1	-132.6	-152.1	-44.3	-76.0
رابطة الدول المستقلة	33.0	30.3	35.7	63.5	87.5	96.3	71.7	107.5	41.4	75.0
الدول النامية الآسيوية	36.6	66.9	85.0	92.9	167.5	289.2	414.7	424.1	328.2	308.1
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	40.4	31.4	63.9	106.2	219.2	286.4	279.2	347.8	47.9	152.8
نصف الكرة الغربي	-53.9	-16.2	9.2	21.4	36.7	49.8	14.8	-31.2	-25.0	-56.9

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2011.

جدول رقم (1-7)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2010)

(مليون دولار)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	**817,574**	**716,574**	**557,869**	**742,143**	**982,593**	**1,461,863**	**1,970,940**	**1,744,101**	**1,185,030**	**1,243,671**
الدول المتقدمة	**571,483**	**547,778**	**358,539**	**418,855**	**619,134**	**977,888**	**1,306,818**	**965,113**	**602,835**	**601,906**
الولايات المتحدة	159,461	71,331	53,146	135,826	104,773	237,136	215,952	306,366	152,892	228,249
منطقة اليورو	357,441	397,145	240,572	204,246	496,075	581,719	850,528	487,968	346,968	304,689
ألمانيا	21,138	50,516	29,202	-9,195	47,439	55,626	80,208	4,218	37,627	46,134
فرنسا	50,476	49,035	42,498	32,560	84,949	71,484	96,221	64,184	34,027	33,905
إيطاليا	14,871	14,545	16,415	16,815	19,975	39,239	40,202	-10,845	20,073	9,498
المملكة المتحدة	52,623	24,029	16,778	55,963	176,006	156,186	196,390	91,489	71,140	45,908
اليابان	6,241	9,239	6,324	7,816	2,775	-6,507	22,550	24,426	11,939	-1,251
كندا	27,487	21,507	7,615	-364	25,692	60,294	114,652	57,177	21,406	23,413
الدول الصاعدة والنامية[1]	**246,091**	**168,350**	**199,330**	**323,288**	**363,459**	**483,975**	**664,122**	**778,988**	**582,195**	**641,765**
أفريقيا	19,616	12,994	18,513	18,018	38,160	46,259	63,132	73,413	60,167	55,040
الصين	46,878	52,743	53,505	60,630	72,406	72,715	83,521	108,312	95,000	105,735
هونغ كونغ	23,775	9,682	13,624	34,032	33,625	45,060	45,341	59,621	52,394	68,904
سنغافورة	15,038	5,822	10,376	19,828	15,460	29,348	37,033	8,588	15,279	38,638
المكسيك	26,776	15,129	14,184	22,396	24,122	20,052	29,734	26,295	15,334	18,679
البرازيل	22,457	16,590	10,144	18,146	15,066	18,822	34,585	45,058	25,949	48,438
الدول العربية	7,711	8,074	15,682	24,717	47,563	70,380	81,414	96,762	76,223	66,201
الإمارات العربية	1,184	1,307	4,256	10,004	10,900	12,806	14,187	13,724	4,003	3,948
مصر	510	647	237	2,157	5,376	10,043	11,578	9,495	6,712	6,386
السعودية	20	453	778	1,942	12,097	17,140	24,821	38,151	32,100	28,105
المغرب	2,875	481	2,429	1,070	1,654	2,449	2,805	2,487	1,952	1,304
لبنان	249	257	2,860	1,993	3,321	3,132	3,376	4,333	4,804	4,955
السودان	574	713	1,349	1,511	2,305	3,534	2,426	2,601	2,682	1,600

(1) تشمل رابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا.

المصدر: تقارير الاستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سنوات مختلفة.

جدول رقم (1-8)
الاحتياطيات الأجنبية للدول النامية والصاعدة
خلال الفترة (2001-2010)

(مليار دولار)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول النامية والصاعدة	**877.1**	**1032.7**	**1363.7**	**1815.3**	**2310.6**	**3080.8**	**4377.3**	**4961.4**	**5596.9**	**6481.2**
وسط وشرق أوروبا	72.8	92.8	115.9	135.8	166.2	211.7	268.1	265.5	300.4	335.5
رابطة الدول المستقلة	43.9	58.1	92.3	148.8	214.4	356.1	548.7	504.0	512.2	566.8
الدول النامية الآسيوية	379.5	497.1	671.1	935.8	1157.7	1491.5	2131.6	2537.4	3077.7	3658.4
الصين	216.3	292.0	409.2	615.5	822.6	1069.5	1531.3	1950.3	2417.9	2889.6
الهند	46.4	68.2	99.5	127.2	132.5	171.3	267.6	248.0	266.2	292.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	157.9	188.9	250.2	313.8	436.5	597.5	839.0	1001.6	1001.2	1107.5
نصف الكرة الغربي	158.6	160.5	195.4	220.6	255.3	310.3	445.1	497.5	547.8	651.4
نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للواردات (%)										
الدول النامية والصاعدة	**50.3**	**54.3**	**60.4**	**63.1**	**67.0**	**75.3**	**86.7**	**80.3**	**109.3**	**102.0**
وسط وشرق أوروبا	36.9	39.5	37.9	33.9	35.6	37.4	37.4	30.7	49.2	48.0
رابطة الدول المستقلة	34.3	40.9	52.5	65.3	76.8	101.2	115.6	81.3	118.1	103.7
الدول النامية الآسيوية	58.3	67.7	74.0	79.1	81.4	89.3	106.7	106.5	144.7	131.0
الصين	79.7	89.0	91.1	101.5	115.5	125.4	148.0	158.2	217.2	189.3
الهند	65.0	90.0	107.1	97.0	72.8	75.5	95.1	73.6	73.8	68.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	78.7	69.3	80.2	80.3	90.7	104.1	114.1	104.6	117.2	118.5
نصف الكرة الغربي	37.1	40.2	47.3	44.4	43.4	44.8	53.8	50.0	70.4	65.3

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2011.

جدول رقم (1-9)

الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية والصاعدة خلال الفترة (2001-2010)

(مليار دولار)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول النامية والصاعدة	**2364.7**	**2421.0**	**2676.2**	**2931.3**	**3114.0**	**3500.1**	**4345.3**	**4628.8**	**4881.3**	**5254.0**
أفريقيا	269.5	274.3	221.5	236.4	214.3	183.4	202.8	205.8	217.4	218.9
وسط وشرق أوروبا	271.8	312.2	402.5	483.7	528.8	686.5	922.0	1022.8	1113.3	1155.2
رابطة الدول المستقلة	201.0	212.2	253.6	298.6	361.8	466.1	680.8	729.3	739.5	756.4
الدول النامية الآسيوية	675.0	680.0	728.0	804.0	852.7	934.6	1055.8	1122.7	1218.2	1346.2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	173.3	178.4	278.6	306.1	413.0	486.9	650.9	690.5	717.1	753.1
نصف الكرة الغربي	774.1	763.9	792.0	802.4	743.4	742.6	832.9	857.7	875.7	1024.3
الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي (%)										
الدول النامية والصاعدة	**36.5**	**36.5**	**35.0**	**32.3**	**28.7**	**27.3**	**27.6**	**24.3**	**27.0**	**24.6**
أفريقيا	62.2	59.8	51.3	43.7	34.2	25.5	24.5	21.8	24.4	20.7
وسط وشرق أوروبا	49.4	50.0	51.0	49.6	45.4	52.9	56.6	53.4	69.7	66.0
رابطة الدول المستقلة	48.6	45.9	44.4	38.6	36.1	35.8	39.9	33.5	45.2	38.7
الدول النامية الآسيوية	27.8	25.7	23.9	22.8	20.9	19.4	17.4	15.1	15.4	14.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	27.3	27.9	30.5	28.6	31.2	31.0	35.2	30.0	35.3	32.0
نصف الكرة الغربي	38.3	42.5	41.9	36.7	28.0	23.8	22.5	20.0	21.9	21.2
مدفوعات خدمة الدين الخارجي										
الدول النامية والصاعدة	**429.9**	**433.6**	**466.3**	**490.7**	**639.2**	**743.9**	**788.0**	**884.0**	**1737.6**	**1742.2**
أفريقيا	26.6	22.0	27.4	29.9	43.0	67.0	30.5	27.8	54.5	58.9
وسط وشرق أوروبا	53.8	59.6	66.0	76.7	104.2	125.8	150.0	391.0	399.4	382.2
رابطة الدول المستقلة	45.8	55.9	72.7	84.6	119.5	159.5	197.2	268.7	252.4	248.8
الدول النامية الآسيوية	103.3	113.2	103.5	102.3	109.4	122.2	157.5	170.4	530.5	545.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	22.3	16.2	20.3	26.6	46.0	40.8	43.4	48.2	189.5	206.7
نصف الكرة الغربي	178.1	166.7	176.4	170.6	217.1	228.6	209.4	184.6	311.3	300.2
خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)										
الدول النامية والصاعدة	**98.5**	**102.4**	**110.9**	**94.3**	**79.8**	**73.9**	**76.6**	**67.1**	**89.8**	**77.4**
أفريقيا	78.2	96.1	156.1	130.7	94.4	68.2	64.0	53.4	73.5	59.3
وسط وشرق أوروبا	111.5	115.6	152.0	141.0	132.7	145.5	156.5	143.3	196.5	181.7
رابطة الدول المستقلة	103.4	108.0	113.1	98.1	93.0	95.9	115.2	91.9	139.9	110.4
الدول النامية الآسيوية	80.1	72.3	75.9	64.9	55.9	49.8	46.0	41.9	52.7	45.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	54.9	68.0	73.4	61.5	58.5	56.9	64.7	52.6	76.8	66.4
نصف الكرة الغربي	109.9	121.2	178.0	147.8	113.9	95.8	95.3	84.7	109.6	102.8

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2011.

ملحق الفصل الثاني

جدول رقم (2-1)

الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2001-2010)[1]

(مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
ا) القطاعات السلعية	**1163.0**	**913.7**	**1120.7**	**1254.1**	**1321.3**	**1201.2**	**1246.9**	**1361.6**	**1428.6**	**1592.2**
الزراعة وصيد الأسماك	**340.8**	**251.3**	**297.6**	**296.7**	**236.2**	**240.3**	**252.2**	**286.1**	**293.2**	**360.0**
الصناعة	**616.8**	**534.7**	**657.8**	**728.0**	**789.1**	**665.9**	**695.6**	**761.1**	**747.7**	**706.6**
التعدين واستغلال المحاجر	21.2	25.2	45.9	37.7	40.8	37.3	20.8	21.5	22.6	23.2
الصناعات التحويلية	471.7	385.9	470.7	554.0	591.8	505.4	527.8	539.3	539.8	507.8
إمدادات المياه والكهرباء	123.9	123.6	141.2	136.3	156.5	122.9	147.0	200.3	185.3	175.6
الإنشاءات	**205.4**	**127.7**	**187.2**	**238.5**	**310.2**	**312.3**	**299.1**	**314.4**	**387.7**	**525.6**
ب) قطاع الخدمات (1 + 2)	**2293.9**	**2144.7**	**2339.2**	**2522.4**	**2726.9**	**2596.1**	**2830.2**	**2946.7**	**3169.3**	**3377.8**
1- الخدمات الإنتاجية	814.3	813.3	842.5	975.5	1055.9	1082.6	1218.3	1246.9	1311.2	1458.3
تجارة الجملة والتجزئة	382.8	408.9	385.4	437.5	451.8	445.7	486.8	528.3	566.5	634.7
النقل والتخزين والاتصالات	209.4	183.9	229.9	348.7	347.3	390.0	399.0	388.7	421.0	446.5
الوساطة المالية	134.4	136.3	154.2	150.2	200.5	184.8	272.9	280.0	269.1	297.2
المطاعم والفنادق	87.7	84.2	73.0	39.1	56.3	62.1	59.6	49.9	54.6	79.9
2- الخدمات الاجتماعية	1479.6	1331.4	1496.7	1546.9	1671.0	1513.5	1611.9	1699.8	1858.1	1919.5
الأنشطة العقارية والإيجارية	404.1	376.1	396.3	454.5	481.0	321.9	387.0	397.9	437.3	430.9
الأنشطة الاجتماعية	28.6	33.5	51.6	39.0	57.3	52.2	60.8	75.5	88.7	93.1
التعليم	269.4	260.9	284.7	326.1	375.7	339.3	377.7	402.5	429.4	442.5
الصحة والعمل الاجتماعي	106.3	107.9	122.3	125.7	113.7	118.1	124.0	135.0	147.5	149.6
الإدارة العامة والدفاع	663.7	545.6	633.6	598.7	641.5	679.1	658.8	685.2	750.6	798.8
الخدمات المنزلية	7.5	7.4	8.2	2.9	1.8	2.9	3.6	3.7	4.6	4.6
ج) خدمات مالية غير مباشرة	**-114.3**	**-99.6**	**-114.3**	**-114.3**	**-116.5**	**-128.9**	**-257.0**	**-275.3**	**-273.9**	**-236.5**
د) صافي الضرائب غير المباشرة	**422.6**	**305.3**	**382.1**	**527.1**	**613.6**	**636.9**	**734.0**	**845.3**	**875.3**	**994.5**
الرسوم الجمركية	170.0	87.4	166.5	204.0	265.9	286.0	283.8	328.9	345.5	408.1
القيمة المضافة على الواردات	252.6	217.9	215.6	323.1	347.7	350.9	450.2	516.4	529.8	586.4
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أ+ب+ج+د)	**3765.2**	**3264.1**	**3749.6**	**4198.4**	**4559.5**	**4322.3**	**4554.1**	**4878.3**	**5241.3**	**5728.0**
صافي الدخل المحول من الخارج	326.1	223.6	252.9	232.0	337.4	397.6	439.8	531.5	475.4	438.6
صافي التحويلات الجارية	983.9	1178.7	810.7	720.7	1091.9	1182.6	1913.2	2898.7	1965.9	1816.8
الدخل الاجمالي المتاح	**5075.0**	**4666.4**	**4813.1**	**5151.0**	**5988.8**	**5902.5**	**6907.1**	**8308.5**	**7682.6**	**7983.4**

1 البيانات خلال الفترة 2001 – 2003 بأسعار العام 1997 في حين أن البيانات خلال الفترة 2004 – 2010 هي بأسعار 2004.

تابع جدول (2-1)

النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	*2010
الادخار القومي	**2.6**	**-57.9**	**-371.9**	**-450.4**	**491.3**	**645.6**	**1237.3**	**2169.8**	**986.2**	**877.3**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	1269.5	1070.0	1195.0	1317.0	1387.2	1275.4	1303.2	1356.3	1415.7	1503.0
نصيب الفرد من الدخل الاجمالي المتاح	1711.2	1529.7	1534.0	1615.9	1822.1	1741.7	1976.5	2310.0	2075.1	2094.8
بنود تذكيرية										
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	3897.2	3432.6	3840.9	4198.4	4634.4	4619.1	5182.4	6247.3	6763.6	7478.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي	1314.1	1125.2	1224.1	1317.0	1410.0	1363.0	1483.0	1737.0	1826.9	1962.2

* البيانات الخاصة بعام 2010 بالأسعار الثابتة مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أما البيانات بالأسعار الجارية فهي مقدرة من قبل فريق البحث في سلطة النقد.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرات مختلفة، 2009.

جدول رقم (2-2)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001-2010)

(مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	*2010
الإنفاق المحلي الإجمالي	**6127.1**	**5571.4**	**6132.1**	**6623.8**	**6884.6**	**7142.3**	**8190.5**	**9372.8**	**10207.4**	**11215.0**
الاستهلاك النهائي	**4999.9**	**4688.1**	**5050.2**	**5601.5**	**5609.1**	**5722.1**	**6604.4**	**8166.6**	**8930.8**	**9584.3**
الخاص[1]	3961.8	3685.2	4169.6	4552.6	4776.6	4852.4	5578.3	6881.9	7408.8	7962.6
العام	1038.1	1002.9	880.6	1048.9	832.5	869.7	1026.1	1284.7	1522.0	1621.7
الاستثمار الإجمالي*	**1127.2**	**883.3**	**1081.9**	**1022.3**	**1275.5**	**1420.2**	**1586.1**	**1206.2**	**1276.6**	**1630.7**
الخاص	779.8	602.7	732.0	686.8	691.8	824.3	906.7	638.5	687.8	875.3
العام	317.5	251.7	315.4	298.2	565.3	569.3	635.5	540.0	562.1	715.3
التغير في المخزون	29.9	28.9	34.6	37.3	18.4	26.6	43.9	27.7	26.7	40.1
فجوة الموارد المحلية	**-2229.9**	**-2138.8**	**-2291.2**	**-2425.4**	**-2250.2**	**-2523.2**	**-3008.1**	**-3125.5**	**-3443.8**	**-3736.9**
الصادرات	437.9	379.8	409.1	483.8	613.3	678.3	911.3	960.0	918.9	934.9
الواردات	2667.8	2518.6	2700.3	2909.2	2863.5	3201.5	3919.4	4085.5	4362.7	4671.8
الناتج المحلي الإجمالي	**3897.2**	**3432.6**	**3840.9**	**4198.4**	**4634.4**	**4619.1**	**5182.4**	**6247.3**	**6763.6**	**7478.1**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)										
الاستهلاك النهائي	**128.3**	**136.6**	**131.5**	**133.4**	**121.0**	**123.9**	**127.4**	**130.7**	**132.0**	**128.2**
الخاص[1]	101.7	107.4	108.6	108.4	103.1	105.1	107.6	110.2	109.5	106.5
العام	26.6	29.2	22.9	25.0	18.0	18.8	19.8	20.6	22.5	21.7
الاستثمار الإجمالي	**28.9**	**25.7**	**28.2**	**24.3**	**27.5**	**30.7**	**30.6**	**19.3**	**18.9**	**21.8**
الخاص	20.0	17.6	19.1	16.4	14.9	17.8	17.5	10.2	10.2	11.7
العام	8.1	7.3	8.2	7.1	12.2	12.3	12.3	8.6	8.3	9.6
التغير في المخزون	0.8	0.8	0.9	0.9	0.4	0.6	0.8	0.4	0.4	0.5
فجوة الموارد المحلية	**-57.2**	**-62.3**	**-59.7**	**-57.8**	**-48.6**	**-54.6**	**-58.0**	**-50.0**	**-50.9**	**-50.0**
الصادرات	11.2	11.1	10.7	11.5	13.2	14.7	17.6	15.4	13.6	12.5
الواردات	68.5	73.4	70.3	69.3	61.8	69.3	75.6	65.4	64.5	62.5
الناتج المحلي الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

* سلطة النقد الفلسطينية، تقديرات أولية عرضة للتعديل والتغيير.

1 الاستهلاك الخاص عبارة عن الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية والإنفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجي الخدمات الخاصة التي لاتهدف الى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. إحصاءات الحسابات القومية 2005-2009. رام الله، فلسطين. البيانات لا تشمل ذلك الجزء من القدس الذي احتلته إسرائيل عنوة عام 1967.

جدول رقم (2-3)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والتغير في القوة الشرائية خلال الفترة (2001-2010)

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة										
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	91.2	93.6	97.9	100	103.9	110.2	115.1	135.0	139.9	144.6
التبغ والمشروبات الكحولية	85.6	93.9	98.7	100	106.5	109.2	114.6	123.2	135.4	151.8
النسيج والملابس	96.8	100.7	100.9	100	100.3	101.2	100.7	101.2	105.0	109.2
السكن	87.6	94.7	96.9	100	111.4	115.9	113.3	121.9	121.0	127.2
الأثاث والسلع المنزلية	94.7	96.3	97.7	100	99.9	99.3	98.4	104.8	112.3	115.3
الرعاية الصحية	88.8	90.5	95.6	100	102.2	101.5	106.4	114.1	113.7	114.8
النقل والمواصلات	74.1	87.0	93.9	100	106.3	112.5	111.8	120.8	117.6	120.7
الاتصالات	-	-	-	100	103.7	108.0	109.5	110.1	109.2	106.9
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	98.1	97.9	100.4	100	99.4	98.0	97.7	99.0	101.2	103.0
التعليم	87.9	91.8	96.6	100	100.6	102.1	100.4	99.8	104.2	110.5
المطاعم والمقاهي	-	-	-	100	105.7	107.2	112.1	126.6	132.6	136.9
سلع وخدمات أخرى	86.6	89.9	94.6	100	103.2	107.4	108.1	109.3	114.2	120.1
الرقم القياسي العام	**88.0**	**93.0**	**97.1**	**100**	**104.1**	**108.1**	**110.1**	**121.0**	**124.3**	**129.0**
حسب المناطق الفلسطينية										
الضفة الغربية	87.8	93.2	97.2	100	104.0	109.2	110.0	120.8	121.5	126.7
قطاع غزة	92.5	94.6	96.9	100	102.5	107.2	108.9	124.1	129.6	131.8
القدس	86.8	90.9	95.8	100	105.1	107.0	110.3	118.1	122.3	128.7
الرقم القياسي العام	**88.0**	**93.0**	**97.1**	**100**	**104.1**	**108.1**	**110.1**	**121.0**	**124.3**	**129.0**
معدل التضخم حسب المناطق الفلسطينية (%)										
الضفة الغربية	2.6	6.1	4.3	2.9	4.0	5.0	0.8	9.8	0.6	4.2
قطاع غزة	-1.2	2.3	2.5	3.2	2.5	4.6	1.6	14.0	4.4	1.7
القدس	-0.2	4.8	5.4	4.4	5.1	1.8	3.1	7.1	3.5	5.2
الأراضي الفلسطينية	**1.2**	**5.7**	**4.4**	**3.0**	**4.1**	**3.8**	**1.9**	**9.9**	**2.8**	**3.7**

تابع جدول (2-3)

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التغير في القوة الشرائية للدولار الأمريكي والدينار الردني في الأراضي الفلسطينية (%)										
معدل التغير في سعر صرف للدولار مقابل الشيكل	3.3	12.5	-4.0	-1.5	0.5	-1.2	-7.5	-12.7	9.5	-5.0
معدل التغير في سعر صرف للدينار مقابل الشيكل	2.0	12.6	-3.9	-1.7	0.2	-0.4	-7.6	-12.9	9.5	-4.7
معدل التغير في القوة الشرائية للدولار	**2.1**	**6.7**	**-8.4**	**-4.4**	**-3.7**	**-5.0**	**-9.3**	**-22.6**	**6.8**	**-8.8**
معدل التغير في القوة الشرائية للدينار	**0.8**	**6.9**	**-8.3**	**-4.7**	**-3.9**	**-4.2**	**-9.5**	**-22.8**	**6.7**	**-8.5**

– أرقام القوة الشرائية احتسبت بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد.

– مجموعة الاتصالات قبل عام 2007 كانت مدرجة ضمن مجموعة النقل، وكذلك مجموعة المطاعم والمقاهي كانت في مجموعة السلع والخدمات الترفيهية.

المصدر: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة.

جدول رقم (2-4)

مؤشرات سوق العمل في فلسطين خلال الفترة (2001-2010)

مؤشرات أساسية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان (بالألف)*	**3138**	**3225**	**3315**	**3407**	**3508**	**3612**	**3719**	**3826**	**3935**	**4048**
الضفة الغربية (بالألف)	1993	2042	2093	2146	2204	2263	2323	2385	2448	2513
قطاع غزة (بالألف)	1146	1183	1221	1261	1304	1349	1396	1440	1487	1535
عدد الأفراد فوق سن 15 سنة (بالألف)	1744	1822	1881	1954	2031	1970	2025	2118	2288	2376
الضفة الغربية (بالألف)	1150	1198	1234	1278	1324	1275	1307	1374	1469	1523
قطاع غزة (بالألف)	594	624	647	676	707	695	718	744	819	853
القوى العاملة (بالألف)										
الأراضي الفلسطينية	**675**	**694**	**758**	**790**	**827**	**814**	**849**	**875**	**951**	**976**
الضفة الغربية	477	479	516	544	568	563	576	591	643	665
قطاع غزة	198	215	242	246	259	251	273	284	308	311
العاطلين عن العمل (البطالة بالألف)										
الأراضي الفلسطينية	**170**	**217**	**194**	**212**	**194**	**192**	**183**	**227**	**234**	**232**
الضفة الغربية	102	135	123	125	115	105	102	112	115	114
قطاع غزة	68	82	71	87	79	87	81	115	119	118
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)										
الأراضي الفلسطينية	**25.2**	**31.3**	**25.6**	**26.8**	**23.5**	**23.6**	**21.6**	**25.9**	**24.6**	**23.7**
الضفة الغربية	21.4	28.2	23.8	23.0	20.2	18.7	17.7	19.0	17.7	17.2
قطاع غزة	34.3	38.1	29.3	35.4	30.5	34.7	29.7	40.5	38.6	37.8
البطالة الموسعة كنسبة من القوى العاملة (%)										
الأراضي الفلسطينية	**35.9**	**41.3**	**33.4**	**32.5**	**28.9**	**29.6**	**27.9**	**31.7**	**30.1**	**30.0**
الضفة الغربية	30.4	38.1	32.0	29.2	26.1	25.0	24.5	25.3	23.4	23.4
قطاع غزة	47.8	48.1	36.4	39.9	35.2	39.9	35.2	45.0	43.8	43.7
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب المنطقة (بالألف)										
مجموع العاملين	**505**	**477**	**565**	**578**	**634**	**622**	**666**	**648**	**718**	**744**
العاملين في إسرائيل	70	49	55	50	63	60	63	75	73	78
العاملين في الأراضي الفلسطينية	435	428	510	528	571	562	603	573	645	666
العاملين في القطاع الحكومي	116	113	117	130	146	147	155	160	178	179
العاملين في القطاع الخاص	319	315	393	398	425	415	448	413	467	487

تابع جدول (2-4)

مؤشرات أساسية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية (بالألف)										
الزراعة وصيد الأسماك	59	71	89	92	92	99	102	87	85	88
الصناعة (التعدينية والتحويلية)	70	62	71	73	82	77	83	78	87	85
الإنشاءات (البناء والانشاءات)	73	52	74	68	83	69	73	71	84	98
التجارة والمطاعم والفنادق	100	95	113	112	123	119	130	131	137	143
النقل والتخزين والاتصالات	28	27	33	31	36	38	38	32	41	44
الخدمات والفروع الأخرى	175	170	185	202	218	220	239	249	284	286
معدل الإعالة الاقتصادية (فرد لكل عامل)										
الأراضي الفلسطينية	**6.2**	**6.8**	**5.9**	**5.9**	**5.5**	**5.8**	**5.6**	**5.9**	**5.5**	**5.4**
الضفة الغربية	5.3	5.9	5.3	5.1	4.9	4.9	4.9	5.0	4.6	4.6
قطاع غزة	8.8	8.9	7.1	7.9	7.2	8.2	7.3	8.5	7.9	7.9
معدل الأجر اليومي بالشيكل										
الضفة الغربية	69.3	71.4	72.7	72.6	73.7	77.9	78.6	85.5	85.9	85.8
قطاع غزة	54.2	56.3	55.5	59.1	62.2	69.1	65.4	60.9	62.7	58.1
إسرائيل والمستوطنات	107.2	117.3	125.1	126.7	126.9	131.6	131.2	139.7	148.1	158.0

* تقديرات منتصف العام

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، نشرات مختلفة

جدول رقم (2-5)

ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الفترة (2001-2010)

(مليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
الحساب الجاري (صافي)	**-875**	**-452**	**-854**	**-1334**	**-1020**	**-944**	**-467**	**530**	**-767**	**-833**
السلع (صافي)	**-1641**	**-1224**	**-1464**	**-1952**	**-2236**	**-2352**	**-2718**	**-2942**	**-3045**	**-3336**
الصادرات (فوب)	339	282	318	348	378	387	562	569	587	730
الواردات (فوب)	1980	1507	1782	2300	2613	2738	3280	3511	3632	4066
الخدمات (صافي)	**-486**	**-497**	**-320**	**-327**	**-249**	**-275**	**-382**	**-342**	**-396**	**-401**
الصادرات	117	103	154	192	202	179	252	357	332	205
الواردات	603	600	475	519	451	455	634	698	728	606
الدخل (صافي)	**319**	**218**	**244**	**225**	**337**	**405**	**538**	**641**	**547**	**758**
المقبوضات	335	227	246	257	372	413	546	644	635	788
تعويضات العاملين	193	136	195	199	249	292	371	468	466	639
منها: من إسرائيل	172	101	159	157	201	242	306	409	391	573
دخل الاستثمار	142	91	51	57	123	121	175	176	125	149
المدفوعات	16	9	2	32	35	9	8	3	44	30
التحويلات الجارية (صافي)	**934**	**1051**	**687**	**721**	**1128**	**1279**	**2096**	**3173**	**2126**	**2146**
التدفقات إلى فلسطين	1000	1115	877	845	1217	1378	2204	3288	2473	2390
للقطاع الحكومي	325	415	662	532	953	1096	1048	1972	1454	1277
للقطاع الخاص	675	700	214	313	264	282	1155	1316	868	1113
التدفقات من فلسطين	67	64	190	124	89	99	108	116	196	244
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	**904**	**524**	**1076**	**1349**	**1072**	**949**	**303**	**-454**	**719**	**833**
الحساب الرأسمالي (صافي)	**216**	**291**	**289**	**660**	**386**	**272**	**395**	**391**	**713**	**505**
التحويلات الرأسمالية (صافي)	216	291	289	659	386	272	395	391	713	505
التدفقات إلى فلسطين	216	291	289	659	386	272	395	391	713	505
التدفقات من فلسطين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
حيازة الأصول غير المنتجة (صافي)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الحساب المالي (صافي)	**688**	**234**	**787**	**690**	**686**	**677**	**-92**	**-845**	**6**	**328**
الاستثمار المباشر (صافي)	-345	-337	-31	58	4	-111	-16	56	195	42
استثمارات الحافظة (صافي)	-65	-79	-25	19	5	-8	-126	-9	-367	18
استثمارات أخرى (صافي)	1082	664	942	640	652	818	142	-358	225	177
صافي السهو والخطأ	**29**	**73**	**222**	**16**	**53**	**5**	**-164**	**76**	**-48**	**0**
التغير في الأصول الاحتياطية(- = زيادة)	**16**	**-15**	**-101**	**-27**	**26**	**-22**	**-91**	**-534**	**-47**	**91**

* سلطة النقد الفلسطينية، تقديرات أولية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة بيانات ميزان المدفوعات.

جدول رقم (2-6)

الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (2001-2010)

(مليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الإيرادات العامة (صافي) والمنح	**1122**	**987**	**1367**	**1403**	**2006**	**1741**	**2938**	**3758**	**2951**	**3205**
صافي الإيرادات[1]	**273**	**290**	**747**	**1050**	**1370**	**722**	**1616**	**1780**	**1549**	**1928**
إجمالي الإيرادات	275	295	763	1050	1370	722	1642	1896	1676	2004
إيرادات جباية محلية	275	223	291	337	476	378	324	759	586	745
إيرادات ضريبية	183	141	167	191	231	221	202	273	302	474
إيرادات غير ضريبية[2]	92	82	124	146	245	157	122	486	284	271
إيرادات المقاصة	0	72	472	713	894	344	1318	1137	1090	1259
الإرجاعات الضريبية (رديات)	2	5	16	0	0	0	26	116	127	76
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)	**849**	**697**	**620**	**353**	**636**	**1019**	**1322**	**1978**	**1402**	**1277**
منح لدعم الموازنة	531	468	261	353	349	738	1012	1763	1355	1146
منح لدعم المشاريع التطويرية	318	229	359	0	287	281	310	215	47	131
إجمالي النفقات العامة	**1435**	**1246**	**1635**	**1528**	**2281**	**1707**	**2877**	**3488**	**3376**	**3259**
النفقات الجارية وصافي الإقراض	**1095**	**994**	**1240**	**1528**	**1994**	**1426**	**2567**	**3273**	**3190**	**2984**
أجور ورواتب، ومنها:	678	642	743	870	1001	658	1369	1771	1467	1564
مدنيين	426	404	456	538	614	N.A	787	943	811	N.A
عسكريين	252	238	287	332	387	N.A	582	828	612	N.A
نفقات غير الأجور، ومنها:	417	352	324	501	649	392	663	1055	1349	1156
نفقات تشغيلية	189	154	123	206	258	156	262	293	466	493
نفقات تحويلية	228	198	201	295	391	236	401	634	829	705
نفقات رأسمالية	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	59	54	29
صافي الإقراض	0	0	173	157	344	376	535	447	374	264
النفقات التطويرية	**340**	**252**	**395**	**0**	**287**	**281**	**310**	**215**	**186**	**275**
ممولة من الخزينة	22	23	36	0	0	0	0	0	139	145
ممولة من المنح والمساعدات	318	229	359	0	287	281	310	215	47	131
الرصيد الجاري	**-822**	**-704**	**-493**	**-478**	**-624**	**-704**	**-951**	**-1493**	**-1641**	**-1056**
الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)[3]	**-1162**	**-956**	**-888**	**-478**	**-911**	**-985**	**-1261**	**-1708**	**-1827**	**-1331**
الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)	**-313**	**-259**	**-268**	**-125**	**-275**	**34**	**61**	**270**	**-425**	**-54**

تابع جدول (2-6)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
موازنة التمويل	**313**	**259**	**268**	**125**	**275**	**-34**	**-61**	**-270**	**425**	**54**
صافي التمويل من المصارف المحلية	83	115	85	134	304	-171	-132	-227	176	84
الرصيد المتبقي	208	62	-117	-9	-202	-9	-7	-43	249	-30
الفجوة المالية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

N.A = بيانات غير متوفرة

(1) شكل إجمالي صافي الإيرادات: مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديات الضريبية منها.
(2) تشمل الايرادات غير الضريبية للعام 2008 مبلغ 197.1 مليون دولار وردت كعوائد (ارباح سهمية) من صندوق الاستثمار الفلسطيني، استخدمت لتسوية جزء من ديون السلطة الفلسطينية لصالح صندوق الاستثمار.
(3) الرصيد قبل المنح والمساعدات الخارجية، ويشمل النفقات الجارية والنفقات التطويرية.

المصدر: – وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لعدة سنوات.

– الإنفاق العام، من الأزمات نحو الاستقلال المالي، العدد الثاني، البنك الدولي، شباط، 2007.
– الوضع المالي والمؤسسي في السلطة الوطنية بعد سنة من التراجع، مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، نيسان، 2007.
– وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، كانون أول 2008.

جدول رقم (2-7)

الدين العام (الداخلي والخارجي) القائم في ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عامي 2009 و2010

(مليون دولار)

البيان	2009	2010
الدين المحلي	**644.8**	**839.6**
المصارف المحلية	639.5	830.8
قروض	304.2	345.0
جاري مدين	257.0	390.7
هيئة البترول	78.4	95.0
المؤسسات العامة الأخرى[1]	5.3	8.8
الدين الخارجي	**1086.9**	**1043.3**
المؤسسات المالية العربية	551.2	539.4
صندوق الأقصى[2] [3]	444.1	444.1
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	54.7	42.6
البنك الإسلامي للتنمية[3]	52.4	52.7
المؤسسات الدولية والإقليمية	370.6	348.3
البنك الدولي	308.2	302.9
بنك الاستثمار الأوروبي[4]	41.5	23.4
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.7	3.4
الأوبك[2]	17.2	18.6
القروض الثنائية	165.1	155.6
اليونان [3]	12.9	
أسبانيا[2]	93.0	92.9
إيطاليا[4]	29.8	31.2
الصين[2]	4.8	4.9
السويد[2]	24.8	26.5
إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي)	**1731.7**	**1882.8**

(1) قروض مقدمة من مؤسسة دار الأيتام إلى هيئة البترول.

(2) معلومات مؤقتة تنتظر التأكيد.

(3) تتضمن ضمانات القروض.

(4) تتضمن الإقراض.

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

ملحق الفصل الثالث

جدول رقم (3-1)

عدد المصارف وفروعها العاملة حسب جنسيتها خلال الفترة (1994-2010)

السنة	المصارف المحلية (الفلسطينية)		المصارف الأردنية		المصارف المصرية		المصارف الأجنبية		إجمالي المصارف الوافدة		إجمالي المصارف	
	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب
1994	2	9	4	22	1	2	0	0	5	24	7	33
1995	3	14	8	39	1	3	1	1	10	43	13	57
1996	4	22	8	45	2	4	1	1	11	50	15	72
1997	8	31	8	53	2	5	1	1	11	59	19	90
1998	9	42	8	54	2	7	3	2	12	64	21	106
1999	9	50	8	56	2	7	3	2	12	66	21	116
2000	9	52	8	57	2	8	3	2	12	68	21	120
2001	9	56	8	57	2	8	3	2	12	68	21	124
2002	9	57	8	59	2	8	1	1	11	68	20	125
2003	9	58	8	64	2	8	1	1	11	73	20	131
2004	9	60	8	64	2	8	1	1	11	73	20	133
2005	9	69	8	61	2	8	1	1	11	70	20	139
2006	10	77	8	65	2	8	1	1	11	74	21	151
2007	10	82	8	71	2	6	1	1	11	78	21	160
2008	10	89	8	93	2	7	1	1	11	101	21	190
2009	10	104	8	98	1	6	1	1	10	105	20	209
2010	8	110	8	95	1	6	1	1	10	102	18	212

* تم استثناء المؤسسة المصرفية الفلسطينية من عدد المصارف الوطنية وفروعها، على اعتبار أنها شركة مالية وليست مصرفاً بموجب قرار ترخيصها.

* تم خلال عام 2000 استثناء فرع بنك ميركنتيل ديسكونت الإسرائيلي من عدد المصارف الأجنبية وفروعها، نظراً لعدم التزام فرع البنك في مدينة بيت لحم بالقوانين السارية في فلسطين، والتي تنظم أعمال المصارف الأجنبية وفروعها، وعدم تطبيق الاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي بخصوص البنك. لذلك تم إغلاقه من قبل سلطة النقد بتاريخ 2000/12/24.

* تم خلال عام 2007 إغلاق فرعي البنك العقاري العربي في ساحة المهد في بيت لحم والمطار.

* تم خلال عام 2009 تصفية البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي.

* تم خلال عام 2010 تصفية كل من بنك فلسطين الدولي وبنك الأقصى وإغلاق فرعين للبنك العربي في غزة.

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (3-2)

عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد خلال الفترة (2001-2010)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	إجمالي عدد الصرافين المرخصين
2001	134	50	184
2002	114	44	158
2003	126	44	170
2004	114	46	160
2005	113	39	152
2006	106	31	137
2007	140	49	189
2008	154	43	197
2009	182	44	226
2010	215	45	260

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (3-3)

نشاط غرف المقاصة خلال الفترة (2001-2010)

(القيمة بملايين الدولارات)

السنة	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني		الشيقل الإسرائيلي		اليورو الأوروبي		المجموع	
	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة
حركة الشيكات المقدمة للتقاص										
2001	111,862	1042.58	80,550	270.24	1,641,183	2580.05	0	0.00	1,833,595	3892.87
2002	91,000	763.59	51,208	211.64	1,100,974	1629.99	0	0.00	1,243,182	2605.22
2003	116,771	971.70	56,573	213.74	1,223,107	1942.57	0	0.00	1,396,451	3128.01
2004	134,585	1063.17	75,723	297.36	1,594,504	2572.58	600	16.49	1,805,412	3949.60
2005	167,565	1444.76	97,636	625.13	2,010,654	3266.92	2,159	42.93	2,278,014	5379.74
2006	167,828	1330.86	101,450	444.74	2,059,168	3440.06	2,813	36.24	2,331,259	5251.90
2007	170,187	1423.72	102,887	431.59	2,136213	4162.03	3,362	35.37	2,412,649	5638.62
2008	156,694	1804.84	93,695	614.04	2,392,999	5,706.20	10,836	143.34	2,654,224	8268.42
2009	171,838	1945.32	91,182	532.42	2,798,708	5554.51	6,669	71.23	3,068,397	8103.48
2010	192,309	2193.16	103,848	579.54	3,322,381	6688.29	6,970	107.50	3,625,508	9568.49
حركة الشيكات المعادة										
2001	15,132	61.18	14,798	20.75	262,513	272.64	0	0.00	292,443	354.57
2002	14,923	50.06	11,593	17.01	217,245	219.51	0	0.00	243,761	286.58
2003	12,552	44.48	8,414	12.79	174,232	191.12	0	0.00	195,198	248.39
2004	15,582	46.35	12,049	16.51	226,977	250.24	32	0.88	254,640	313.98
2005	21,415	67.37	15,897	23.10	273,500	286.07	129	0.89	310,941	377.43
2006	27,970	79.72	19,760	29.06	356,181	367.32	138	1.28	404,049	477.38
2007	24,373	63.16	18,966	39.29	286,579	382.72	122	1.12	330,040	486.29
2008	16,085	69.25	14,425	26.02	285,448	463.12	247	1.95	316,205	560.34
2009	16,386	79.72	12,882	30.05	326,611	439.20	162	1.51	356,041	550.48
2010	17,233	71.21	13,001	29.11	345,058	496.70	164	1.78	375,456	598.80

المصدر: دائرة نظم المدفوعات، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (3-4)

التحويلات بين المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2001-2010)*

العملة بالدولار

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
2001	361,604,856	98,085,838	904,857,434
2002	379,516,465	100,800,562	1,123,081,282
2003	468,687,771	136,195,514	1,508,436,412
2004	385,662,161	132,949,768	1,182,730,870
2005	52,827,589	6,213,282	102,608,818
2006	58,854,600	7,974,779	103,840,579
2007	543,213,982	60,283,672	1,816,867,891
2008	1,475,217,389	172,233,325	4,712,199,256
2009	4,092,233,862	232,272,772	4,348,125,884
2010	3,545,461,809	29,108,404	3,833,703,352

* بيانات الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام 2009 تشمل التحويلات بين البنوك بعملتي الدولار الامريكي والدينار الاردني فقط لذلك لا تتساوى مجاميع هذه البيانات قبل عام 2009 مع المجموع الكلي .

المصدر: دائرة نظم المدفوعات، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (3-5)

الحوالات الصادرة والواردة خلال الفترة (2003-2010)

(العدد بالحوالة، والقيمة بمليون دولار)

السنة	الحوالات الصادرة إلى						الحوالات الواردة من					
	إسرائيل		دول أخرى		المجموع		إسرائيل		دول أخرى		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
*2003	48,435	642.52	90,833	871.62	139,268	1,514.14	48,392	252.49	244,322	1,582.99	353,914	1,835.48
2004	61,504	853.54	90,828	896.83	152,332	1,750.37	62,562	835.18	224,241	2,211.87	286,803	3,047.06
2005	65,418	957.92	105,120	1,842.98	170,538	2,800.91	101,183	1,196.27	162,608	2,977.93	263,791	4,174.20
2006	79,117	1,053.98	119,491	2,050.14	198,608	3,104.12	142,992	367.30	166,842	2,483.30	309,834	2,850.59
2007	41,713	1,304.45	93,321	2,035.37	135,034	3,339.82	48,274	1,247.55	173,318	3,201.07	221,592	4,448.62
2008	38,191	1,699.17	99,374	2,890.29	137,565	4,489.46	45,901	1,249.39	161,302	4,906.76	207,203	6,156.15
2009	35,917	1,424.59	102.520	3,220.87	138,437	4,644.46	33,111	2,016.49	144,958	4,491.26	178,069	6,507.76
2010	32,555	1,345.30	93,101	3,409.50	125,656	4,754.81	27,566	2,325.80	118,144	4,276.20	145,710	6,602.02

* بوشر في تجميع بيانات الحوالات الواردة والصادرة في بداية نيسان 2003.

المصدر: دائرة نظم المدفوعات، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (3-6)

مطلوبات/ موجودات سلطة النقد خلال الفترة (2001–2010)

(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	**492.5**	**687.0**	**1091.3**	**1189.7**	**1056.1**
الاحتياطيات الإلزامية	374.5	438.6	537.7	549.1	615.5
حسابات أخرى	118.0	248.4	553.7	640.6	440.6
مخصصات	**12.5**	**12.4**	**12.8**	**13.6**	**14.2**
رأس المال والاحتياطيات	**50.2**	**64.4**	**79.6**	**80.9**	**85.7**
رأس المال المدفوع	15.0	29.6	45.0	50.0	54.7
الاحتياطيات	35.2	34.8	34.6	30.9	31.0
مطلوبات أخرى	**3.4**	**1.1**	**3.6**	**7.7**	**8.5**
المطلوبات = الموجودات	**558.1**	**764.9**	**1187.4**	**1291.9**	**1164.5**
الموجودات المحلية	**192.7**	**307.3**	**194.5**	**253.2**	**195.7**
أرصدة لدى المصارف في فلسطين	177.2	246.1	145.1	200.2	154.4
ودائع جارية	19.9	15.0	21.5	49.2	14.8
ودائع لأجل	157.4	231.1	123.6	150.9	139.6
استثمارات اسلامية	15.4	61.2	49.5	53.0	41.3
الموجودات الخارجية	**351.9**	**443.2**	**977.0**	**1024.4**	**933.3**
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	212.1	291.7	688.6	722.5	685.7
ودائع جارية وتحت الطلب	2.2	4.7	9.4	14.3	39.3
ودائع لأجل	209.9	287.0	679.2	708.2	646.4
استثمارات اسلامية	139.8	151.5	182.0	102.5	99.0
استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق			106.5	199.4	148.6
الموجودات الثابتة*	**5.5**	**5.6**	**5.5**	**5.5**	**7.6**
سلف وقروض حكومية	**6.9**	**6.5**	**5.7**	**4.6**	**3.5**
موجودات أخرى	**1.7**	**2.5**	**4.7**	**4.3**	**24.4**

* تشمل مشاريع تطويرية تحت التنفيذ

المصدر: الدائرة المالية، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (3-7)

بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد خلال الفترة (2006-2010)

(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات	22.4	25.6	24.8	15.8	15.6
صافي الفوائد وعوائد الاستثمار	21.9	25.0	24.1	15.3	14.5
إيرادات أخرى	0.5	0.6	0.7	0.5	1.1
النفقات	7.0	9.4	8.6	9.2	10.4
نفقات الموظفين	5.3	7.5	6.6	6.9	7.4
نفقات إدارية	1.2	1.4	1.4	1.9	2.1
نفقات رأسمالية وإهلاك	0.3	0.3	0.4	0.4	0.6
نفقات مشاريع تطويرية	0.1	0.2	0.1	0.0	0.0
نفقات مكتب المتابعة المالية	-	-	-	-	0.3
زيادة الإيرادات عن النفقات من النشاط الاعتيادي	15.4	16.2	16.2	6.6	5.2
مخصص مقابلة قضية واشنطن	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصص لإنشاء مقرات سلطة النقد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
زيادة الإيرادات عن النفقات قبل النشاط غير الاعتيادي	5.4	16.2	16.2	6.6	5.2
تعديلات سنوات سابقة	0.8	0.1	0.0	0.1	0.04
نفقات قضية الحجز على الأموال	2.0	1.6	0.8	1.7	0.6
صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات	2.6	14.6	15.4	5.0	4.7

المصدر: الدائرة المالية، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (3-8)

الكادر الوظيفي لسلطة النقد[1] خلال الفترة (2007-2010)

الدوائر والمكاتب	2007			2008			2009			2010		
	رام الله	القطاع	المجموع	رام الله	القطاع	المجموع	رام الله	القطاع	المجموع	رام الله	القطاع	المجموع
مكتب المحافظ	9	2	11	8	2	10	7	2	9	9	2	11
مكتب الأمن والسلامة العامة	5	18	23	7	18	25	10	17	27	8	18	26
مكتب المتابعة المالية	5	-	5	6	-	6	6	0	6	7	0	7
المكاتب المستقلة	4	7	11	4	6	10	5	4	9	7	4	11
مكتب التظلمات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب أخلاقيات العمل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الاستشارات القانونية	-	1	1	1	-	1	1	1	2	1	1	2
مكتب التدقيق الداخلي[2]	4	6	10	3	6	9	4	3	7	6	3	9
الدوائر الأساسية:	**67**	**31**	**98**	**75**	**29**	**102**	**144**	**69**	**217**	**97**	**29**	**126**
مجموعة الاستقرار النقدي	**12**	**3**	**15**	**16**	**6**	**22**	**16**	**6**	**22**	**16**	**6**	**22**
دائرة الأبحاث	9	-	9	11	1	12	11	1	12	10	1	11
دائرة العمليات النقدية	3	3	6	5	5	10	5	5	10	6	5	11
مجموعة الاستقرار المالي	**55**	**28**	**83**	**59**	**23**	**82**	**63**	**23**	**86**	**81**	**23**	**104**
دائرة الرقابة والتفتيش	48	19	67	52	17	69	54	17	71	66	17	83
دائرة نظم المدفوعات	7	9	16	7	6	13	9	6	15	15	6	21
الدوائر المساندة:	**57**	**36**	**93**	**56**	**37**	**93**	**65**	**40**	**105**	**71**	**40**	**111**
دائرة العلاقات الخارجية	-	2	2	1	2	3	2	2	4	1	2	3
دائرة الخدمات العامة	27	20	47	26	20	46	30	20	50	32	20	52
دائرة تكنلوجيا المعلومات	13	6	19	11	6	17	12	6	18	15	6	21
دائرة الموارد البشرية	10	4	14	10	4	14	10	4	14	10	4	14
الدائرة المالية	7	4	11	8	5	13	11	8	19	13	8	21
المجموع	**147**	**94**	**241**	**156**	**92**	**248**	**172**	**92**	**264**	**199**	**93**	**292**

1 لا يشمل المستشارين بعقود.

2 يتضمن الموظفين الذين يعملون في دائرة التدقيق والتنظيم الداخلي، وعددهم 4 موظفين، 3 منهم في مكتب غزة، وواحد في رام الله، وذلك إلى حين ممارسة مكتب التدقيق الداخلي مهامه ومن ثم إلغاء دائرة التدقيق والتنظيم.

المصدر: دائرة الموارد البشرية، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (3-9)

الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد خلال الفترة (2005-2010)

الدوائر والمكاتب	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
مكتب المحافظ	2	5	2	5	2	7	23
مكتب الأمن والسلامة العامة	2	4	6	12	9	14	47
المكاتب المستقلة							
مكتب الاستشارات القانونية	2	3	-	1	-	3	9
مكتب التدقيق الداخلي	4	5	11	4	6	6	36
الدوائر الأساسية							
مجموعة الاستقرار النقدي							
دائرة الأبحاث	10	14	11	14	6	13	68
دائرة العمليات النقدية	2	10	6	6	8	10	42
مجموعة الاستقرار المالي							
دائرة الرقابة والتفتيش	59	40	43	41	47	52	282
دائرة نظم المدفوعات	14	14	18	11	21	21	99
الدوائر المساندة							
دائرة العلاقات الخارجية	1	3	2	2	2	1	11
دائرة الخدمات العامة	9	10	16	20	8	12	75
دائرة تكنلوجيا المعلومات	11	10	13	14	9	11	68
دائرة الموارد البشرية	8	7	16	15	10	8	64
الدائرة المالية	21	19	17	19	13	13	102
المجموع	**158**	**150**	**165**	**169**	**147**	**176**	**965**

المصدر: دائرة الموارد البشرية، سلطة النقد الفلسطينية.

ملحق الفصل الرابع

جدول رقم (4-1)

الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2006-2010)

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الأصول	**5522.2**	**6703.8**	**7399.2**	**7876.3**	**8587.6**
النقدية والمعادن الثمينة	**173.3**	**341.4**	**346.2**	**534.9**	**542.8**
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):	**3112.3**	**4186.7**	**4674.1**	**4185.1**	**3949.3**
لدى سلطة النقد	521.8	703.1	1110.7	1214.7	1074.8
لدى المصارف في فلسطين	219.9	333.6	285.7	143.6	252.4
لدى المصارف خارج فلسطين	2370.6	3150.1	3277.7	2826.8	2622.1
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار[1]	**60.9**	**165.0**	**213.8**	**547.6**	**574.0**
صافي التسهيلات الائتمانية[1]	**1691.6**	**1512.7**	**1716.6**	**2158.1**	**2823.6**
القبولات المصرفية	**1.9**	**4.9**	**6.2**	**3.9**	**3.6**
صافي الاستثمارات[1]	**158.7**	**153.3**	**125.1**	**137.3**	**348.8**
صافي الأصول الثابتة	**96.0**	**112.9**	**120.0**	**139.4**	**144.3**
الأصول الأخرى	**227.5**	**226.9**	**197.2**	**170.0**	**201.2**
مجموع الخصوم	**5522.2**	**6703.8**	**7399.2**	**7876.3**	**8587.6**
أرصدة سلطة النقد والمصارف (المجموع):	**461.4**	**605.5**	**442.9**	**381.4**	**420.6**
أرصدة سلطة النقد	179.1	245.7	157.8	208.8	159.9
أرصدة المصارف في فلسطين	191.2	324.3	266.0	153.1	204.6
أرصدة المصارف خارج فلسطين	91.1	35.4	19.0	19.5	56.1
إجمالي ودائع الجمهور	**4215.9**	**5117.7**	**5846.9**	**6296.8**	**6802.4**
القبولات المنفذة والقائمة	**8.2**	**19.1**	**21.0**	**12.4**	**15.3**
صافي حقوق الملكية، ومنها:	**597.0**	**701.6**	**853.0**	**958.9**	**1092.6**
رأس المال المدفوع	481.6	530.4	633.3	730.3	809.6
الاحتياطي القانوني	23.2	31.2	40.6	58.2	82.5
الاحتياطات المعلنة	11.1	11.2	11.2	11.2	29.4
الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية	18.7	24.5	29.3	35.0	47.0
الأرباح غير الموزعة	5.0	10.7	12.8	16.8	8.6

تابع جدول (4-1)

بيان الميزانية	2006	2007	2008	2009	2010
أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة	45.6	41.5	37.7	41.9	9.2
مخصص الضرائب	**40.9**	**31.3**	**51.0**	**73.5**	**90.3**
مخصصات أخرى	**39.1**	**45.7**	**49.2**	**56.5**	**57.6**
المطلوبات الأخرى	**159.7**	**182.9**	**135.2**	**96.8**	**108.8**

(1) تظهر بالصافي بعد استبعاد المخصصات ذات العلاقة.
المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (4-2)
بيان الأرباح والخسائر الجهاز المصرفي خلال الفترة (2006-2010)
(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
الفوائد المقبوضة	255.1	304.8	299.1	234.1	247.2
الفوائد المدفوعة	81.8	99.4	75.5	34.4	26.3
صافي الدخل من الفوائد	**173.3**	**205.5**	**223.6**	**199.7**	**220.9**
صافي العمولات	34.7	36.9	40.1	52.7	61.9
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	2.6	9.5	-3.9	16.2	51.7
صافي عمليات تبديل وتقييم العملات	13.7	20.9	29.1	29.0	24.7
صافي العمليات من البنود خارج الميزانية	0.6	0.9	1.9	1.7	0.7
صافي النفقات والدخول التشغيلية الأخرى	3.8	1.8	2.3	4.2	8.5
مجموع الدخل من غير الفوائد	**55.4**	**70.0**	**69.5**	**103.8**	**147.5**
مجموع الدخل من كافة العمليات	**228.7**	**275.5**	**293.1**	**303.5**	**368.4**
النفقات التشغيلية	126.9	145.9	173.8	184.7	201.3
صافي المخصصات	24.3	36.0	3.1	-15.5	-4.7
صافي الأرباح والخسائر غير العادية (طارئة)	1.2	-1.8	0.5	0.0	0.7
صافي الدخل قبل الضرائب	**78.7**	**91.7**	**116.1**	**134.2**	**172.5**
الضرائب	27.2	23.9	32.2	31.1	32.6
صافي الدخل بعد الضرائب	**51.5**	**67.8**	**84.4**	**103.2**	**139.9**

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (4-3)

الودائع غير المصرفية خلال الفترة (2006-2010)

(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	376.4	505.3	595.0	566.1	682.7
السلطة الوطنية الفلسطينية	275.5	361.0	467.9	413.2	534.1
قطاع خاص، ومنه:	3839.5	4612.4	5251.9	5730.7	6119.4
المقيم	3749.1	4495.4	5121.0	5412.4	5947.8
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	3299.3	4237.6	4955.7	5370.9	6019.6
قطاع غزة	916.6	880.1	891.2	925.9	782.8
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	1403.9	1792.6	2064.0	2353.8	2680.6
ودائع توفير	927.4	1142.4	1389.6	1669.8	1844.2
ودائع لأجل	1884.6	2182.7	2393.3	2272.2	2277.6
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	2316.2	2637.0	2600.5	2697.4	2853.4
دينار أردني	1078.8	1261.4	1588.0	1786.7	1852.5
شيقل إسرائيلي	603.5	916.9	1290.8	1465.8	1728.9
عملات أخرى	217.4	302.4	367.6	346.9	367.6
المجموع	**4215.9**	**5117.7**	**5846.9**	**6296.8**	**6802.4**

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (4-4)

التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة (2006-2010)

(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
حسب القطاع المستفيد					
القطاع العام، ومنه:	483.0	421.5	532.7	637.4	837.2
السلطة الوطنية الفلسطينية	455.7	404.0	515.9	627.2	821.2
القطاع الخاص، ومنه:	1360.4	1283.7	1295.5	1596.9	2048.7
المقيم	1278.8	1208.7	1165.9	1449.0	1990.8
حسب نوع التسهيلات					
القروض	1167.1	1077.3	1114.2	1562.9	1978.0
الجاري مدين	665.8	616.8	703.7	663.6	900.4
التمويل التأجيري	10.5	11.1	10.3	7.8	7.5
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	1330.0	1390.6	1626.4	2059.4	2680.8
قطاع غزة	513.4	314.6	201.8	174.9	205.1
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	1317.3	1167.0	1190.2	1427.1	1756.6
دينار أردني	196.6	186.2	147.5	218.7	246.2
شيقل إسرائيلي	315.3	336.6	474.3	579.0	866.7
عملات أخرى	14.2	15.4	16.2	9.5	16.4
المجموع	**1843.4**	**1705.2**	**1828.2**	**2234.3**	**2885.9**

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (4-5)

مخصصات التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة (2006-2010)

(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
مخصص القروض	83.7	102.2	57.4	44.2	34.7
مخصص الجاري مدين	68.1	90.2	54.1	32.0	27.0
مخصص التمويل التأجيري	0.0	0.1	0.0	0.0	0.6
إجمالي المخصصات	**151.8**	**192.5**	**111.5**	**76.2**	**62.3**
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1691.6	1512.7	1716.6	2158.1	2823.6
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1843.4**	**1705.2**	**1828.2**	**2234.3**	**2885.9**
الفوائد المعلقة	85.4	103.7	46.1	24.0	13.7
التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتظمة)[1]	**266.7**	**260.6**	**148.0**	**92.0**	**88.5**

1 لمعرفة أسس تصنيف التسهيلات المتعثرة وكيفية احتساب المخصصات الخاصة بها، يمكن الرجوع إلى تعليمات رقم (2008/1)، تصنيف التسهيلات الائتمانية والمخصصات والضمانات المقبولة بتاريخ 2008/12/20، المنشورة على موقع سلطة النقد (www.pma.ps).

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (4-6)

توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية المختلفة

خلال الفترة (2008-2010)

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	2008		2009		2010	
	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %
العقارات والإنشاءات والأراضي	222.7	17.2	266.2	16.7	408.3	19.9
قطاع الصناعة والتعدين	152.7	11.8	184.8	11.6	257.9	12.6
قطاع التجارة العامة	329.1	25.4	341.4	21.4	392.2	19.1
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية	33.9	2.6	38.6	2.4	45.3	2.2
قطاع الخدمات	411.6	31.8	521.3	32.6	576.8	28.2
تمويل السلع الإستهلاكية والسيارات	109.8	8.5	133.6	8.4	230.0	11.2
أخرى	35.4	2.7	110.9	6.9	138.1	6.8
إجمالي تسهيلات	**1295.5**	**100.0**	**1596.8**	**100.0**	**2048.6**	**100.0**

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (4-7)

متوسط أسعار الفائدة الربع سنوية على الودائع والتسهيلات خلال الفترة (2006-2010)

الفترة	التسهيلات بالدينار		التسهيلات بالدولار		التسهيلات بالشيقل		الودائع بالدينار		الودائع بالدولار		الودائع بالشيقل	
	سلف وقروض	جاري مدين	سلف وقروض	جاري مدين	سلف وقروض	جاري مدين	حسابات توفير	حسابات لأجل	حسابات توفير	حسابات لأجل	حسابات توفير	حسابات لأجل
2006/12/31	9.0	9.0	8.0	8.2	11.2	13.4	0.6	2.8	0.4	3.4	0.5	2.8
2007/3/31	9.0	8.9	8.0	7.9	11.4	13.6	0.4	3.5	0.3	3.4	0.3	2.5
2007/6/30	9.0	9.0	8.0	8.0	11.3	13.6	0.4	3.6	0.3	3.3	0.3	2.0
2007/9/30	9.0	8.9	8.3	7.8	11.2	13.3	0.4	3.5	0.3	3.1	0.3	2.1
2007/12/31	8.9	8.8	8.2	7.9	11.4	13.2	0.4	3.5	0.3	2.8	0.4	2.2
2008/3/31	9.0	8.9	7.9	7.0	10.4	13.4	0.4	3.2	0.2	1.4	0.4	1.6
2008/6/30	8.8	8.9	7.3	7.1	11.7	13.0	0.4	3.1	0.2	1.3	0.4	1.6
2008/9/30	8.7	8.8	7.3	7.3	11.0	12.9	0.4	2.9	0.2	1.3	0.4	1.7
2008/12/31	8.8	8.8	7.5	7.5	10.9	12.9	0.4	2.3	0.1	0.6	0.3	0.9
(1)2009/3/31	8.6	9.0	6.4	5.9	10.0	13.2	0.3	2.0	0.0	0.5	0.2	0.2
2009/6/30	8.1	8.1	6.3	6.7	10.4	13.4	0.1	2.0	0.0	0.4	0.0	0.2
2009/9/30	6.4	7.3	4.8	6.4	8.7	12.1	0.1	1.9	0.0	0.4	0.0	0.3
2009/12/31	5.3	7.9	5.1	6.5	8.0	12.3	0.1	1.7	0.0	0.3	0.0	0.2
2010/3/31	6.7	8.4	6.0	6.6	8.7	12.8	0.1	1.2	0.0	0.3	0.0	0.3
2010/6/30	6.3	8.5	5.5	6.6	9.1	13.0	0.0	1.2	0.0	0.3	0.0	0.3
2010/9/30	6.8	8.3	5.7	6.9	9.0	12.7	0.0	1.1	0.0	0.3	0.0	0.3
2010/12/31	6.8	8.5	6.0	7.5	9.1	13.0	0.0	1.1	0.0	0.3	0.0	0.3

(1) حتى تاريخ 2009/03/31 تم إحتساب متوسط اسعار الفائدة من خلال احتساب الحد الأدنى والأعلى لأسعار الفوائد بشكل ربعي. أما بعد ذلك فقد تم إحتساب المتوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات بشكل شهري.

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (4-8)

حركة التداول في البورصة الفلسطينية خلال الفترة (2006-2010)

(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
عدد جلسات التداول (جلسة)	238	248	244	246	249
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	222.7	148.4	339.2	238.9	230.5
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	1067.4	813.5	1185.2	500.4	451.2
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	150592	157300	152319	88838	82625
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	2728.8	2474.7	2123.1	2375.4	2449.9
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	4.5	3.3	4.9	2.0	1.8
المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	0.9	0.6	1.4	1.0	0.9
المعدل اليومي لعدد الصفقات المنفذة (صفقة)	633	634	624	361	332
معدل الدوران[1] (%)	39.1	32.9	55.8	21.1	18.4
مؤشر القدس العام	**605.0**	**527.3**	**441.7**	**493.0**	**490.0**

1 معدل الدوران = قيمة الاسهم المتداولة / القيمة السوقية للاسهم المتداولة.

المصدر: الموقع الالكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

Indicator	2006	2007	2008	2009	2010
Current Balance (before Foreign Aid)	-15.2	18.4	-23.9	-24.3	-14.1
Over all Balance (before Foreign Aid)	-21.3	-24.3	-27.3	27.0-	-17.8
Over all Balance (after Foreign Aid)	0.7	1.2	4.3	-6.3	-0.7
External Sector	**Percentage to Nominal GDP %**				
Exports of Goods and Services	14.7	17.6	15.4	13.6	12.5
Imports of Goods and Services	69.3	75.6	65.4	64.5	62.5
Income from Abroad	8.8	10.4	10.3	8.1	10.1
Of Which: Compensation of employees	6.3	7.2	7.5	6.9	8.5
Current Transfers	27.7	40.4	50.8	31.4	28.7
Of which: to Public Sector	23.6	20.2	31.6	21.5	17.1
Current Account	-20.4	-9.0	8.5	-11.3	-11.1
Monetary Sector	**Annual Percentage Change %**				
PMA Assets	-5.1	37.1	55.2	8.8	-9.9
Banks Assets		21.4	10.4	6.5	9.0
Direct Credit Facilities	3.1	-7.5	7.2	22.2	29.2
Of Which: Credit Facilities to the Private Sector		-5.6	0.9	23.3	28.3
Deposits	0.5	21.4	14.2	7.7	8.0
Of which: Private Sector Deposits	6.1	20.1	13.9	9.1	6.8
Balances Abroad	1.4	32.9	4.1	-13.8	-7.2
Banks Equity	8.1	17.5	21.6	12.4	13.9
Of which: Paid-up Capital	52.3	10.1	19.4	15.3	10.9
Al Quds Stock Market Index	-46.4	-12.8	-16.2	11.6	-0.7
Memorandum Items					
Real GDP (USD Million)	4,322	4,554	4,878	5,241	5,728
Nominal GDP (USD Million)	4,619	5,182	6,247	6,764	7,478*

* PMA Estimates.

Source: Monetary Authority accounts based on the relevant statistical appendices

Main Economic Indicators of the Palestinian Economy, 2006-2010

Indicator	2006	2007	2008	2009	2010
Output and Prices	**Annual Percentage Change %**				
Real GDP (2004 market prices)	-5.2	5.4	7.1	7.4	9.3
Real per capita GDP	-8.1	2.2	4.1	4.4	6.2
Inflation Rates	3.8	1.9	9.9	2.8	3.7
West Bank	5.0	0.8	9.8	0.6	4.2
Gaza Strip	4.6	1.6	14.0	4.4	1.7
Unemployment rates	**Percent of Labor Force %**				
Palestinian Territory	23.6	21.6	25.9	24.6	23.7
West Bank	18.7	17.7	19.0	17.7	17.2
Gaza Strip	34.7	29.7	40.5	38.6	37.8
Unemployment rates according to the relaxed definition	**Percent of Labor Force %**				
Palestinian Territory	29.6	27.9	31.7	30.1	30.0
West Bank	25.0	24.5	25.3	23.4	23.4
Gaza Strip	39.9	35.2	45.0	43.8	43.7
Consumption, Investment and Saving	**Percentage to Nominal GDP %**				
Aggregate Consumption	123.9	127.4	130.7	132.0	128.2
Public	18.8	19.8	20.6	22.5	21.7
Private	105.1	107.6	110.2	109.5	106.5
Gross Fixed Capital Formation	30.2	29.8	18.9	18.5	21.3
Buildings	12.3	12.3	8.6	8.3	9.6
Non-buildings	17.8	17.5	10.2	10.2	11.7
National Saving	23.9	34.7	14.6	11.7	23.9
Public Finance	**Percentage to Nominal GDP %**				
Total Net Revenue and External Grants	37.7	56.7	60.2	43.6	42.9
Domestic Revenue (Tax and Non-Tax)	8.2	6.3	12.1	8.7	10.0
Clearance Revenue	7.4	25.4	18.2	16.1	16.8
Grants and Foreign Aid	22.1	25.5	31.7	20.7	17.1
Total Expenditures	37.0	55.5	55.8	49.9	43.6
Current Expenditures and Net Lending	30.9	49.5	52.4	47.2	39.9
Wage Expenditure	14.2	26.4	28.3	21.7	20.9
Non-Wage Expenditure	8.5	12.8	16.9	19.9	15.5
Net Lending	8.1	10.3	7.2	5.5	3.5
Development Expenditures	6.1	6.0	3.4	2.7	3.7

In terms of legal aspects, the most significant achievements in 2010 were the issuance of the new banking law and drafting the central bank law, the law on payments system, and the regulation for licensing and supervision of specialized lending institutions. In terms of supervisory and regulatory aspects, the most significant achievements were the addressing of weak and troubled banks through voluntary or compulsory liquidation in addition to the processes of overall development of the instructions governing the banking activities, most notably: the instructions on appointment, transfer, disciplinary actions and resignation in the banks, as well as the automated system of bounced checks, instructions and conditions for mergers and acquisitions, instructions for automated linking and outsourcing, and instructions for disclosure, work ethics and handling complaints.

These achievements were reflected in the banking sector by the positive tangible results achieved during the year. The net assets of banks increased by 9% to reach USD 8.6 billion due to growth and improvement in the key items of banks assets/ liabilities. Customers' deposits showed a growth rate of 8%, i.e. USD 6.8 billion, which in turn increased the value of total granted credit facilities to USD 2.9 billion, with a growth rate of 29.2%, mostly directed to the private sector located in Palestine, and especially to finance the activities of domestic trade and construction, taking into account that the various economic sectors witnessed different increases in the size of credit granted to them in 2010.

This comes in the context of the plan of the PMA to deepen the links between the banking sector and the real economy sectors in order to promote the rates of economic growth and development, in line with the strategic plan to become a full-fledged central bank, and improve the indicators of the Palestinian economy to establish a solid monetary policy in the future. In this context, the percentage of credit facilities to customers' deposits reached 42.4%, in which is a clear indication of the extent of development in the contribution of the banking sector to the local economy, and thus the activation of the financial depth in the Palestinian economy. Hence, the index of financial depth (the percentage of credit facilities to GDP) increased to 50.4% compared to 42.6% in the year before, and the percentage of placements abroad to total deposits declined from 51.1% in 2009 to 48.4% in 2010.

These positive developments were reflected in the performance and profitability of banks, as the net profit (after tax) increased by 35.8% to reach USD 139.9 million. This in turn was positively reflected in the profitability indicators: the Return On Average Equity (ROAE) increased to 17.5%, in addition to the increase of the Return On Average Assets (ROAA) to 2.1%. Banks also recorded a significant improvement in other indicators, especially those relating to the quality of assets, showing a decline of up to 3.1% in the percentage of non-performing loans to total loans compared to 4.1% a year before.

This good performance was also reflected in net equity, which increased by 13.9% to reach USD 1.1 billion. This was supported by the increasing volume of banks paid-up capital by 10.9%, which was part of the second phase aimed to increase the banks capital to USD 50 million by the end of 2010, according to the instructions of the PMA in this regard.

On the other hand, the year 2010 witnessed relative stability in the performance of the Palestinian stock market, where the Al-Quds index remained relatively stable compared to the level achieved at the end of the previous year: it decline slightly by 0.7% due to the drop of the index of banks, financial, and the insurance services.

24.6% of labor force in 2009. At the level of the West Bank, the unemployment rate remained at 17.2% in 2010 compared to about 37.8% in the Gaza Strip. It should be noted that despite the decline in unemployment rate during the last three years, it remained in the Gaza Strip higher than the average of 34.9% over the period 2001-2010, while the situation was better in the West Bank, where the unemployment rate in 2010 was less than the average of 20.7% over the same period. On the other hand, in spite of the high deficit in the trade balance in 2010, its rate to the nominal GDP has declined slightly to 50% compared to 50.9% in 2009.

Despite this improvement at the macro level, the situation at the micro level indicates otherwise given the decline in some vital indicators. This should draw the attention of officials and decision makers. The purchasing power of the Palestinian citizen, who receives his/ her salary or income in USD (JOD)[1], has declined by about 8.8% due to the decline in the nominal exchange rate of the USD (JOD) to NIS, in addition to the rise in prices (inflation rate on an annual basis) by 3.7% compared to 2.8% in 2009. The real wage rate declined due to the inflation rate being higher than the nominal wage increase.

In a different context, the fiscal operations of the Palestinian Authority have improved significantly during 2010. The current deficit declined compared to the previous year, by about 35% to reach USD 1.1 billion due to a significant rise in total net revenue by 24.5% compared to 2009, and a decline in public expenditure and net lending by about 6.5%. This drop comes in the framework of a reform plan adopted by the government to rationalize expenditure and improve tax collection in order to reduce reliance on foreign aid and reduce the budget deficit.

As for the foreign aid to the budget, despite being one of the most important sources of funding to the Palestinian government, it continues to constitute a source of concern, given the lack of continuity and volatility. In this sense, the government has succeeded in achieving a gradual reduction in reliance on such aid in 2010 by about 9% compared to the previous year, as its contribution to cover the total public expenditure dropped to 39.2%, i.e. USD 1.3 billion, in 2010. In contrast, the outstanding public debt owed by the Palestinian Authority increased at the end of 2010 by 8.7% compared to 2009. It was distributed between internal debt by 44.6%, and external debt by 55.4%. However, the percentage of public debt to GDP at the end of the year fell to 25.2%, compared to 25.6% in 2009.

At the level of the PMA, the year 2010 was marked with momentum and diversity of achievements, which contributed, alongside with previous achievements in previous years, to enabling the PMA to approach its objective of becoming a modern full-fledged central bank. These achievements led many international institutions, including the International Monetary Fund (IMF) to commend the level of performance and readiness of the PMA for the transition to a modern central bank. The latest report of the IMF issued in Brussels in April 2011, indicated that "Following steady institutional reforms since 2007, the PMA is now in a position to carry out the functions of a central bank[2]." This came as a result of steady institutional reforms that have been carried out by the PMA since 2007, and the restructuring policy, which enabled it to achieve many of the core functions undertaken by central banks, including the application of effective banking supervision and modern regulatory framework and the provision of a solid structure for payments and credit, in addition to monitoring compliance with laws and regulations, especially governance instructions and the anti-money laundering law.

(1) It should be noted that the decline in purchasing power of the categories receiving salary or income in NIS was only equivalent to the increase in prices (inflation rate on the NIS in the Palestinian territory), assuming a constant income.
(2) IMF, Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza, Seventh Review of Progress, Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, Brussels, April 13, 2011.

2010
التقرير السنوي
Annual Report

Executive Summary

The year 2010 witnessed further signs of recovery in the performance of the entire global economy, albeit to varying degrees among the various groups of countries, following economic stimulation policies pursued by many countries of the world, including the maintenance of low interest rates. These policies have played a decisive role in providing the necessary liquidity in financial markets and supporting domestic demand in major economies. As a result, economic growth improved. In 2010, Global GDP has grown by about 5% compared to the decline by 0.5% during the previous year. However, there was a clear discrepancy in the rates of growth achieved among the various groups of countries, especially the developed countries' group and the emerging and developing countries' group, as the first group grew by only 3%, while the second group achieved a growth of almost 7.3% in 2010.

Despite this improvement, many countries, especially developed countries, still suffer from some of the challenges and risks arising from the financial and economic crisis. Unemployment rates remain high and budget deficits and sovereign debt are increasing, in addition to emerging fears of inflationary pressures and volatility taking place in Forex markets. These risks added to uncertainty in terms of the sustainability of the pace of the current recovery, especially since the performance of the global economy during the first half of 2010 was better than the second half of the same year. This may portend a decline of the global economy in the light of the poor performance of the largest world economy (the U.S. economy).

At the local level, the performance of the Palestinian economy during 2010 represented an extension to the previous year. Efforts have continued to build state institutions, strengthen the rule of law, protect citizens and achieve social and economic justice, in addition to improving public sector performance and activating the role of the private sector, so as to contribute to the capacity-building of the Palestinian economy and the reduction of dependence on foreign aid. These measures, in addition to the relative ease of Israeli procedures and restrictions on freedom of movement in the West Bank and Gaza Strip, have supported economic activity, employment, and the standard of living of the Palestinian citizens. However, the dilemma of the Palestinian economy lies in being a hostage to international events and changes, especially the influences of the Israeli occupation, which limits its ability to achieve sustained growth.

These factors had an impact on the growth of real GDP in the Palestinian territory by about 9.3% compared to 7.4% in 2009. This was reflected positively in the level of per capita income, as the average real GDP per capita during the year increased by about 6.2% compared to 4.4% in 2009. This improvement has also reduced the unemployment level to 23.7% in 2010, compared to

Palestine Monetary Authority

Ramallah-Al Bireh, P. O. Box 452 - Tel.: 02-2409920 - Fax: 02-2409922

Gaza-P. O. Box 4026 - Tel.: 02-2825713 - Fax: 08-2844487

Email: info@pma.ps

www.pma.ps

Palestine Monetary Authority

Annual Report
2010

Research and Monetary Policies Dept.

July 2011